كليّة الآداب و العلوم الإنسانيّة بصفاقس
وحدة بحث اللّسانيّات و النظم المعرفيّة المتّصلة بها

من أصول التّصريف

شرح التّصريف الملوكي

د. عبد الحميد عبد الواحد

قرطاج
للنشر والتوزيع

كليّة الآداب و العلوم الإنسانيّة بصفاقس
وحدة بحث اللّسانيّات و النظم المعرفيّة المتّصلة بها

من أصول التّصريف

شرح التّصريف الملوكيّ

د . عبد الحميد عبد الواحد

صفاقس. تونس 2010

تصدير

« .. aujourd'hui encore, on méconnait largement ces contributions du passé, ou on les considère avec un mépris non dissimulé. »

Chomsky, N.: **La linguistique cartésienne**

" و هذا القبيل من العلم أعني التصريف يحتاج إليه جميع أهل اللغة أتمّ الحاجة، و بهم إليه أشدُّ فاقة، لأنّه ميزان العربيّة، و به تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، و لا يُوصل إلى معرفة الاشتقاق إلاّ به، و قد يُؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس، و لا يُوصل إلى ذلك إلاّ من طريق التصريف".

ابن جنّي: **المنصف**

" التصريف من أجلّ العلوم و أشرفها، و أغمض أنواع الأدب و ألطفها، حاجة النحويّ إليه ضروريّة، و المملق* منه مملق من حقيقة العربية".

ابن يعيش: **شرح الملوكيّ في التصريف**

---

* ـ المملق: الفار أو الهارب.

قائمة الرموز

/ / خطّان مائلان يحصران الصيغة المفترضة.

[ ] قوسان معقوفان يحصران الصيغة المنجزة.

° [ ] قوسان معقوفان مع نجمة يرمزان إلى صيغة منجزة غير مقبولة، أو خاطئة.

↓ أو ← سهم عمودي أو أفقي يفيد إعادة كتابة، أو يولّد.

– موضع العنصر المتغيّر أو المحذوف.

= علامة يساوي.

≠ علامة يخالف.

∅ علامة صفرية دلالة على الحذف.

+ حاجز ضعيف يفصل بين الصياغم، أو بين أجزاء الكلمة .

حاجز قويّ يحدّ بداية الكلمة و نهايتها.

[رمز لأوّل الكلمة.

] # رمز لآخر الكلمة.

ص صامت.

ص م حرف مثل.

ح حركة قصيرة.

مقدّمة

في نطاق دائـرة اهتماماتنـا بمسـائل التصـريف، وجهـدنا المتواصـل في البحث عن ملامح نظريّة صرفيّة عربيّة، و إرسـاء أهـمّ المبـادئ الـتي تقوم عليها هذه النظريّة، استرعى انتباهنا منذ سـنوات مختصـر ابـن جنّـي[1] المعـروف **بتصـريف الملـوكيّ** الـذي عُـرف بتسـميات عـدّة **كمختصر تصريف الملوكيّ**، و **جمـل أصـول التصـريف**، و **مقـدّمات أبواب التصريف**، و **الملوكيّ** و غيرها. و **التصريف الملوكيّ** كُتيّـب أو بالأحرى رسالة تتكوّن من ورقات قليلة، كان لابن يعيش[2] الفضـل في إشـهارها، و ذلـك مـن خـلال شـرحه الموسـوم **بشـرح الملـوكي في التصريف**. شرح استأنسنا به و بالرسالة الواردة في متنه. و من خلال الشـرح و المـتن لم نجـد مـن بـاب المفاضـلة بـين صـاحب الرسـالة و صـاحب الشـرح فضـلا يُـذكر إلاّ باعتبـار الأوّل واضـع الرسـالة، و الثاني شارحا لها. و في ما يُشبه الصدفة عثرنا على نسـخة محقّقـة

---

[1] ـ أبو الفتح عثمان ، و هو من أحذق أهل الأدب و أعلمهم بالنحو و التصريف، لزم أبا عليّ الفارسيّ لمدّة أربعين عاما، لم يجلس خلالها للتدريس إلا بعد وفاته، و كان ذلك ببغداد . و كان صديقا مقرّبا للمتنبي. من أهمّ تصانيفه **الخصائص** و **سرّ صناعة الإعراب** و **المنصف** و **اللمع** في النحو و **التصريف الملوكي** و غيرها. توفّي ابن جنّي سنة 392 هـ.

[2] ـ موفق الدين أبو البقاء، و يعرف بابن الصانع (أو الصائغ). قرأ النحو و الحديث، و رحل من حلب إلى بغداد ثمّ إلى دمشق، ليعود إلى حلب و يجلس للتدريس فيها. أهمّ مصنفاته، **شرح المفصّل** للزمخشري و **شرح الملوكي في التصريف** لابن جنّي. توفّي ابن يعيش سنة 643 هـ.

لرسالة ابن جنّي، تحقيق الدكتور ديزيرة سقّال[1]، أهدانيها زميل لنا من جامعة تبسّة بالجزائر الشقيقة.

و ما إن وقعت الرسالة في نسختها المذكورة بين أيدينا، و قلّبنا أوراقها، و أقبلنا على تأمّلها حتى رسخت في ذهننا نيّة شرحها. و ذلك تأكيدا لإعجابنا بها، و ولعنا بنباهة صاحبها، و بما ورد فيها من ضبط المسائل، و حسن الترتيب، و القدرة على الاختصار و الإلمام بأهمّ مسائل التصريف، و الابتعاد عن حشو الكلام، و بما توحي به الرسالة من ظاهر و باطن. ظاهر بسيط لا يتعدّى حدود المسائل التعليميّة و إفهام بعض مسائل التصريف الموجّهة إلى طلبة العلم. و باطن عميق يوحي ببعد نظريّ و قدرة على تمثّل المسائل من دون إفصاح و لا كثرة بيان. فما إن بدت لنا الرسالة على ما هي عليه حتى قرّ لدينا العزم على أن نتناولها بالشرح و التبسّط في الكلام، و محاولة تبيان غوامضها، و ضبط أحكامها و عقودها، و تقريبها أكثر من الأفهام، و توضيح ما أمكن من أطروحاتها، و تسهيل الرجوع إليها. و ذلك على غرار ما فعل شرّاح كبار لنصوص فذّة، مستهدين في كلّ هذا بما كتبه ابن جنّي في تصانيفه الأخرى، و بشرح ابن يعيش المشار إليه آنفا.

و الشرح على ما يعلم وثيق الصّلة بالمختصرات. و كلّ من الشرح و المختصر لهما من الأساليب التعليميّة التي لا تخفى قيمتها، و إن لم تدركنا في هذا العهد إلاّ في ما ندر. و لعلّ ممّا أساء إلى هذا

---

[1] - ابن جني: **التصريف الملوكي**. تحقيق ديزيرة سقال. دار الفكر العربي . بيروت. 1998

الأسلوب التعليميّ الانطباع الحاصل عند الكثير من الناس بعدم جدوى المختصرات و الشروحات، و الجوانب المتعلّقة بها.

و يبدو أنّ هذا الانطباع مردّه إلى العلاّمة ابن خلدون[1] في حكمه على فساد التعليم، في العصر الذي أدركه. و من أسباب فساد هذا التعليم على ما يثبته ابن خلدون، كثرة الحفظ، و المختصرات الشائعة في النحو و الصرف و الفقه و الفلسفة و غيرها، إذ هي مخلّة بالبلاغة، كما يقول، و سبب في عسر الفهم. بيد أنّ قيمة هذه المختصرات أو الشروح لا تكمن، في اعتقادنا، باعتبارها كذلك. و إنّما باعتبار القيمة العلميّة أو المعرفيّة التي تتمتّع بها، و ذلك من حيث الفهم، و تمثّل المسائل، و القدرة على طرحها، و معالجتها و مناقشتها، و الإضافة الحاصلة بشأنها، هذا فضلا عن جودة إخراجها، و حسن تأليفها و طبعها و تحقيقها.

و مهما يكن من أمر فقد أقبلنا على شرح رسالة ابن جنّي، و ذلك للقيمة التي تحظى بها هذه الرسالة في حدّ ذاتها على ما بيّنّا، و للقيمة التي لازمت الكثير من الشروح في النحو و الصرف، و ما أفادت به المتون الأصليّة، و ما أضافته إليها من دقائق المعارف و العلوم، و فتحها لمجالات معرفيّة جديدة في فهم بعض المسائل، أو معالجتها.

---

[1] - عبد الرحمان بن خلدون ، من أصل أندلسيّ، ولد و عاش في تونس، و تنقل في بلدان كثيرة. هو علامة و مثقف و سياسيّ ألمّ بالكثير من العلوم العقليّة و النقليّة و عرف **بمقدّمته** المتعلقة بعلم العمران البشريّ. توفّي ابن خلدون في مصر سنة 808 هـ.

و شرح **التصريف الملوكي** الذي أقبلنا بكثير من الحماس على إنجازه ليس الشرح الوحيد المتعلّق برسالة ابن جنّي المذكورة، و إنّما سبق لهذا المؤلَّف أن شاع، حسب الدكتور فخر الدين قباوة، و تُنوول بالشرح. و تذكر كتب التراجم في هذا الصدد من هذه الشروحات أربعة. أوّلها لعمر بن ثابت الثمانيني [1]، و ثانيها لابن الشجريّ هبة الله بن علي أبو السعادات[2] ، و ثالثها للقاسم بن القاسم الواسطيّ[3]، و رابعها لموفّق الدين يعيش بن علي بن يعيش. و لكنّ الأيّام أبت إلاّ أن تذهب بهذه الشروح و تتلفها، و لم تُبْق إلاّ على ما صنعه ابن يعيش الذي أدرك قيمة كتاب ابن جنّي، فتولاّه بالشرح و التوضيح و التفسير. و يرجع إليه الفضل في التعريف بهذا الكتاب من جهة، و تبيان أهميّة مسائل التصريف من جهة ثانية. و لا نُخفي أنّنا إزاء القيمة التي يحتلّها **التصريف الملوكي**، و قلّة شروحاته، أحببنا أن تكون لنا مساهمة في هذا المضمار، و أن نرسي دعائم معرفيّة جليلة، علّها تكون منارات في نحت نظريّة صرفيّة عربيّة. و تتعلّق المنارة الأولى بالقرن الرابع للهجرة الذي ألّف فيه ابن جني رسالته المتحدّث عنها، و ما يتبعها من ملابسات في التأليف تتعلّق بما أُلّف قبله

---

[1] - عمر بن ثابت النحويّ الضرير، إمام و أديب من قرية بالموصل. أخذ عن ابن جنّي. و من تصانيفه **شرح اللمع** لابن جني و **شرح التصريف الملوكي** و **المقيّد** في النحو. توفي الثمانينيّ سنة 442 هـ .

[2] - ابن الشجريّ هبة الله بن عليّ. كان إماما في العربيّة و النحو، و له معارف واسعة بأيّام العرب و أحوالها، و أقرأ النحو 70 سنة. من أهمّ تصانيفه **الأمالي و كتاب الحماسة** و ما **اتّفق لفظه و اختلف معناه** و **شرح اللمع** لابن جنّي **و شرح التصريف الملوكي**. ولد ابن الشجريّ ببغداد و توفي فيها سنة 542 هـ .

[3] - القاسم بن القاسم أبو محمد، إمام في اللغة و النحو. أقام في حلب يفيد النحو و اللغة و فنونا من العلم إلى أن مات فيها سنة 626 هـ . من أهمّ تصانيفه **شرح اللمع** لابن جنّي و **شرح التصريف الملوكي** و **شرح المقامات على حروف المعجم** و غيرها.

و بعده. و تتعلّق المنارة الثانية بالقرن السابع للهجرة الذي وضع فيه ابن يعيش شرحه المشار إليه، و ما أفرزته مسائل التصريف العربيّ لدى علماء الصرف، أو النحاة المتأخّرين، من نحاة القرن السابع و الثامن للهجرة. و أمّا المنارة الثالثة فتتعلّق بالعصر الذي أدركنا و الذي ننتمي إليه، بما يزخر به من علوم إنسانيّة حديثة، و على رأسها اللّسانيّات، من دون أن نأمل الارتقاء إلى مصاف ابن جنيّ، أو ابن يعيش، و يكفينا أن نكون مُريدين أو تلاميذ لهذين الشيخين، نستفيد من علمهما، و نتعلّم على أيديهما. و أملنا أن نحاول من خلال هذا الشرح لفت الانتباه إلى القيمة التي يحظى بها شرحنا هذا، و الشروح عموما، و ربّما ردّ الاعتبار لها. و هي طريقة، في اعتقادنا، على غاية من النجاعة لقراءة التراث و فهمه، و إماطة اللّثام عن الكثير من مسائله. و هي اختبار في الآن نفسه لبعض المناهج اللّسانيّة الحديثة، في فهم بنية اللّغة العربيّة، و صيغها أو أبنيتها، و تصاريفها و اشتقاقاتها، و تعليلاتها، و التغيّرات الصوتيّة أو الصوتميّة الطارئة عليها.

و ما الشرح الذي أنجزناه بكثير من التهيّب إلاّ تقصّ و تتبّع لعبارة ابن جني جملة جملة و كلمة كلمة، غير غافلين عن المضامين المعرفيّة و المنهج المتّبع، و شرح هذه المضامين و توضيحها، و ربط الصلة بين أجزائها، مخرجين إيّاها بطريقة منظّمة حديثة و مفسّرين مشكلها و عويصها، و جامعين شتات أبعاضها، و مستفيدين في الآن نفسه من بعض التوجّهات اللسانيّة الحديثة، و نعني أساسا النظريّة التوليديّة

التحويلية في إطارها المعيار الذي أرسى دعائمه كلّ من نعام شومسكي و موريس هالي. و لعلّ من المفيد أن نشير إلى أن الاستفادة الحاصلة من هذه النظريّة، و الحقّ يقال، لا تعود إلى ميولات شخصيّة أو ولع ذاتيّ، و لا لقدرة عجيبة للنظريّة في حدّ ذاتها، أو أنها بمنأى عن المطاعن، و إنمّا لتقارب منهجيّ و معرفيّ صارخ بين النظريّة الصّرفيّة العربية القديمة التي قد تعود أصولها الأولى إلى سيبويه[1]. و هذه النظريّة اللسانيّة الحديثة.و هذا التقارب يظهر على أكثر من صعيد. وهو يظهر أوّلا في القول بالأصول الافتراضيّة للكلمات التي تطرأ عليها تغييرات، و هذا الافتراض ليس من باب التخمين أو التصوّر التاريخيّ، و إنمّا هو ممّا تمليه أسباب منطقيّة لغويّة قائمة بالأساس على الاشتقاق. و هو يظهر أيضا في الوصول إلى الصيغة المنجزة انطلاقا من الصيغة المفترضة المجرّدة، و تطبيق جملة من القواعد. و هو يظهر ثالثا و أخيرا في صياغة هذه القواعد صياغة أدبيّة أو صوريّة. صياغة تقضي بإعادة كتابة عنصر أو جملة من العناصر بعنصر أو عناصر أخرى، و ذلك في سياقات محدّدة و بشروط مفروضة للوصول إلى الصيغ السليمة. و ليس من باب التمحّل القولُ بأنّ هذه القواعد من شأنها أن ترسي دعائم نسق نحويّ (بالمعنى الدقيق اللّسانيّ للكلمة)، و أن يكون هذا النسق قادرا على توليد كلّ الصيغ السليمة المعتبرة. الأمر الذي يجعل هذه القواعد مرتّبة ترتيبا معيّنا و تحظى

---

[1] -عمرو بن عثمان بن قنْبَر، من أصل فارسيّ، نشأ بالبصرة، و أخذ عن الخليل خاصّة. و هو علاّمة و إمام في النحو و صاحب **الكتاب**. و هو رأس المدرسة البصريّة، و كانت له مناظرات مع أهل الكوفة. توفي سيبويه سنة 180 ه على وجه التقريب و قد نيّف على الأربعين.

بفاعليّة كبيرة، و ممّا يجعل بعضها مقيسا مطّردا، و بعضها الآخر بخلاف هذا، و ممّا يجعل بعضها إجباريّا ملزما،و بعضها الآخر اختياريّا غير مفروض.

و لا نخفي سعينا جاهدين من خلال هذا الشرح، و من خلال فهمنا للكثير من العقود أو القواعد التي أرساها ابن جني، إلى صياغة بعض من هذه القواعد صياغة صوريّة، قد لا ندّعي السبق إليها ،و إنّما نجدها في الكثير من الأدبيّات اللسانيّة الغربيّة اليوم التي تهتمّ باللسان العربي و غيره من الألسن الأخرى. و لعلّ من المفيد أن نشير أيضا إلى أنّ هذا الشرح الذي نضعه بين أيدي القرّاء و المختصّين، و الذي نأمل أن يحقّق غرضنا و أملنا و منتهى عزمنا، قد تناول بالشرح بعض العبارات الغامضة، و تخريج الأبيات الشعريّة و نَسْبها إلى أصحابها، و الترجمة الموجزة للغويين أو النحاة الذين ورد ذكرهم.

و لا يجب أن نغفل بأن نشير فضلا عمّا سبقت الإشارة إليه إلى مسألة الكتابة الصوتيّة في ما يتعلّق بالتغييرات الطارئة على الكلمات، ذلك أنّنا تردّدنا في البداية بشأن هذه الكتابة ليستقرّ الرأي في النهاية على الالتزام بالخطّ العربي، عوضا عن الكتابة الصوتيّة العالميّة API* ، ممّا يجعل الحركة أو الصائت في هذه الكتابة فوق الحرف أو تحته، و السكون دلالة على غياب الحركات، هذا بالإضافة إلى إبراز التنوين باعتباره نونا ساكنة، تنطق في آخر الأسماء المنوّنة، و فكّ الإدغام،

---

* Alphabet Phonétique International.

و اعتبار الإشباع في المستوى الصوتميّ نزعَ صفة الساكن عن حرف المدّ أو اللين المجانس لحركته باعتباره مدّا.

و لا يفوتنا أن نشير بعد كل هذا و ذاك إلى أنّ هذا الكتاب ما كان لـه أن يكون لولا فضل أعلام أجلاّء نحن لهم مـدينون حقّـا، و هـم ممّـن تربطنا بهم صلات متينة لا يمكن إنكارها و إن كانـت غـير مباشـرة، و ذلك بحكم المسافات الزمانيّة أو المكانيّة التي تفصـلنا عـنهم. و هـم و على التوالي الشيخ العلامة ابن جنّيّ صاحب الرسالة المعتـبرة الـتي يتجلى من خلالها علمه، و فضله، و عبقريتـه الفـذّة في حسـن تمثّـل مسـائل التصـريف. و ثانيهمـا الشـيخ ابـن يعـيش الـذي شـرح هـذه الرسالة، و أملى فصولها، و وضّح سبلها، معتبرا كل فصل بحججـه و علله، متوخّيا الإيجاز كي لا يخـرج عـن الغـرض المطلـوب، و أمّـا ثالث هؤلاء فهو فضيلة الدكتور فخر الدين قباوة الذي لم يـأل جهـدا في تحقيق و إخراج شرح ابن يعيش، و من خلاله رسالة ابـن جـني، و ضبطه ضبطا دقيقا، مكّننا من المقارنة بينه و بـين النسـخة المعتمـدة في شرحنا في كل مرّة كنا فيها بحاجة إلى هذه المقارنة. و آخـر هـؤلاء في هذه القائمة الدكتور ديزيرة سقّال محقّق كتاب **التصـريف الملـوكي** الذي لم يدّخر جهدا بدوره في إخراج نصّ ابـن جـني الإخـراج الـذي يليق به (بالرغم من بعض الهنات التي شانت الطبعة التي نمتلكها)، و شرح بعض ما جاء غامضا، و الإشـارة إلى بعـض المسـائل اللّغويّـة، و الترجمة لبعض الأعلام، و نسب الأبيات الشعريّة إلى أصحابها.

و ليس من حقّنا، و نحن في مقام الشكر و الاعتراف بالجميل، أن نغمط الصديق محمّد سعيد القطاري حقّه في أن نشكره على ما تجشّمه من عناء قراءة المخطوط برمّته، مبديا فيه جملة من الملاحظات أو التصويبات حاولنا أن نتدارك النصيب الأوفر منها.

و في الختام و اعترافا بفضل كلّ هؤلاء، نتوجّه إلى الله ليجزيهم عنّا خير الجزاء، و ندعو بالرحمة إلى من فات منهم و مات، و بالصحّة و طول العمر لمن بقي منهم على قيد الحياة. و ما توفيقنا إلاّ بالله و عليه نتوكّل و إليه ننيب.

الفصل الأوّل

في القول على معنى التّصريف

قال ابن جني:

" معنى التصريف هو أن تأتي إلى الحروف الأصول، و سنوضّح قولنا الأصول،فتتصرّف فيها بزيادة حرف أو تحريف بضرب من ضروب التغيير، فذلك هو التصرّف فيها و التصريف لها، نحو قولك : ضَرَبَ، فهذا مثال الماضي، فإن أردت المضارع قلت: يضِرب، أو اسم الفاعل قلت: ضارب أو المفعول قلت: مضروب أو المصدر قلت: ضربا أو فعل ما لم يسمّ فاعله قلت: ضُرِب، و إن أردت أنّ الفعل كان أكثر من واحد على وجه المقابلة قلت: ضَارَبَ، فإنْ أردت أنّه استدعى الضرب قلت: اِستضرب، فإنْ أردت أنّه كثّر الضرب و كرّره قلت: ضَرَّبَ ، فإن أردت أنّه كان فيه الضرب في نفسه مع اختلاج و حركة قلت: اِضطرب. و على هذا عامة التصريف في هذا

النحو من كلام العرب، فمعنى التصريف هو ما أريناك من التلعّب بالحروف الأصول لما يُراد فيها من المعاني المفادة منها و غير ذلك فإذ قد ثبت ما قدّمناه فليعلم أنّ التصريف ينقسم إلى خمسة أضرب: زيادة و بدل و حذف و تغيير حركة أو سكون و إدغام".

[ص . ص 12 –13]

يحاول ابن جنّي في بداية نصّه أن يحدّد معنى التصريف.

و التصريف بهذا المعنى الذي يشير إليه هو **التغيير** و **التحويل**.

و هذا المعنى هو المعنى اللّغوي الذي نجده في كلمة تصريف من نحو قولنا تصريف الرّياح و تصريف الأموال و تصريف المياه و غيرها.

و من هنا جاء تصريف الكلام و تصريف الكلمة و التصرّف فيها.

و لا يتعلّق معنى التصريف في النّص بالتصريف باعتباره علما قائما بذاته، و إنّما هو وثيق الصلة **بالاستعمال**. و الاستعمال من شأن **المتكلّم المستمع** Le Locuteur auditeur لا من شأن الباحث في المسائل اللّسانية. فالتصريف هنا ليس العلم بالأصول أو القوانين المتحكّمة في الظاهرة الصرفية، و إنّما هو المتعلّق بتصرّف الفرد في شؤون الكلمة أو الكلمات، و ذلك بالتغيير، سواء كان **بزيادة حرف** أو **بتحريف** في بنية الكلمة.

و ابن جنّي، على ما يبدو لنا في هذا النّص و في المتن بكامله، لا يبحث في تأصيل العلم أو المسائل التصريفيّة، وإنّما هو يريد أن يقرّبها من المتكلّم المستمع أو من **المتعلّم**. فهو لا يقدّم تعريفا و لا حدّا دقيقا يحدّ به علم التصريف على غرار ما حاول أن يفعله غيره من علماء الصرف، أو مثلما حاول أن يقوم به هو نفسه في آثار أخرى **كالخصائص** أو **المنصف**، بل هو يحاول أن يبيّن معنى التصريف عموما لا غير.

و التّصريف و التصرّف في الكلمة عند ابن جنّي هو تصرّف في الحروف الأصول أو التلعّب بها، باعتبار أنّ هذه الحروف هي المادّة الأساسية للكلمة أو الكلمات، أو هي المادّة الخام التي تقوم عليها.

و الحروف الأصول على ما هو متعارف عليه ثلاثيّة و رباعيّة و خماسيّة. و الثلاثيّة هي الشائعة لأنّها أكثرها استعمالا و أعدلها بنية، ذلك أنّها حرف يُبدأ به، و حرف يُوقف عليه، و حرف حشو بينهما. و إذا كان الحرف الأوّل لا بدّ أن يكون متحرّكا (لأنّ العربيّة لا تبدأ بساكن)، و أنّ الحرف الثالث لا بد أن يكون ساكنا لأنه حرف يُوقف عليه، فإنّ الحرف الحشو بينهما قد يكون متحرّكا أو ساكنا، ممّا يجعل بنية الكلمة الثلاثيّة كالآتي:

متحرّك متحرّك ساكن

متحرّك ساكن ساكن

علما أنّ السّاكن الثاني في الاحتمال الثاني، و حسب ابن جنّي، يختلف عن الساكن الأوّل. و من هنا كانت خفّة الثلاثيّ و كثرة

رواجه، لا بالمقارنة بالرباعيّ أو الخماسيّ فقط، و إنّما بمقارنته بالثنائيّ أيضا.

و أمّا ما تكوّن من أربعة أو خمسة حروف أصول،و هو ما نجده في الكلمات الرباعيّة و الخماسيّة، فلا بدّ له أن يتضمّن ساكنا من دون مراعاة سكون الآخر باعتباره وقفا، و ذلك لاستحالة وجود أربعة متحرّكات لوازم في الكلمة الواحدة. و الثلاثيّ نظرا إلى خفّته و قلّة حروفه مقارنة بالرباعيّ و الخماسيّ فإنّ كلّ الاحتمالات المتعلّقة بتقاليبه، التي تَعُدّ ستّة احتمالات، كلّها ممكنة. و أمّا الرباعيّ الذي تتكوّن منه نظريّا أربعة و عشرون احتمالا فالمستعمل منها قليل. و أمّا الخماسيّ، الذي تجيء منه مائة و عشرون احتمالا فإنّه لا يستعمل منه إلاّ أصل واحد لا غير.

و الحروف الأصول ليست من مشمولات الأسماء المتمكّنة و الأفعال المتصرّفة، أي إنّ الحديث عن الحروف الأصول لا يَمسّ إلاّ الكلمات القابلة للتصريف أو الاشتقاق. و بهذا المعنى لا تصريف و لا اشتقاق للحروف و ما شابهها كالأسماء المبنيّة و أسماء الأصوات و غيرها، لأنّ هذه الكلمات مبنيّة أو هي موغلة في الإبهام. فتخرج الكلمات المبنيّة من التصريف، ذلك أنّها بمنزلة الجزء من الكلمة. و عليه إنّ التصريف لا يدخل الأفعال و الأسماء إلاّ ما كان منها قائما على ثلاثة أحرف أو أكثر . و أمّا ما نقص من ذلك فلا دخل للتصريف فيه إلاّ أن يكون محذوفا منه ك "يَد" و "دَم" و "قُل" و "بع" و"ِق" و "ِع".

و الحروف الأصول في الكلمات المتصرّفة التي تربطها علاقة اشتقاقيّة هي ما حصل أو تكرّر في كلّ مرّة في كلّ هذه الكلمات. و ميزة هذه الحروف أنّها تتضمّن معنى اشتقاقيّا أو معنى واحدا عاما يدلّ على الحدث أو على المصدريّة ك"الضَرْب" و"الكتابة" و "القَتْل" و غيرها.

و هذه الحروف الأصول تكون مرتّبة ترتيبا منتظما، بمعنى أن يكون الحرف الأوّل الأصليّ هو فاء الكلمة في الوزن، و الثاني هو عين الكلمة، و الثالث لامها. و إذا ما تغيّر الترتيب فنحن نخرج من باب التصريف باعتباره **اشتقاقا صغيرا** لندخل في نطاق ضرب آخر من الاشتقاق يطلق عليه ابن جنّي **الاشتقاق الكبير**.

و عليه إنّ الحروف الأصول في الكلمة و تصاريفها هي من الثوابت.

و أمّا المتغيّر فيها فهو المعاني الطارئة الحاصلة، و ذلك بتغيير صيغة الكلمة أو بنيتها للحصول في كلّ مرّة على كلمة جديدة، بضرب من الزيادة أو التحريف.

و الزيادة في التصريف العربيّ زيادتان:

- زيادة حرف أو أكثر من حروف الزيادة.
- زيادة تكرير أحد الحروف الأصول للكلمة.

فأمّا النوع الأوّل من الزيادة فهو إلحاق حرف أو أكثر من حروف الزيادة المعروفة التي يجمعها علماء الصرف في عبارة "سألتمونيها" أو "اليوم تنساه". و أكثر هذه الحروف قابليّة للزيادة هي حروف المدّ و اللّين، أي الياء و الواو و الألف، و هي حروف تقوم في مجملها

بدور **الإشباع**. و هي من جنس الحركات القصيرة أي الكسرة و الضمّة و الفتحة. و هذه الحروف، كما يقول ابن جنّي، هي ممّا لا تستغني عنه أيّ كلمة. و إذا ما استغنت عنها فهي لا تستغني عن **أبعاضها**، إذ الحركات ما هي إلاّ أبعاض حروف المدّ و اللّين. و لعلّ تواتر زيادة هذه الحروف يعود إلى خفّتها، حسب ابن يعيش، لأنّها أوسع حروف الزيادة مخرجا، و بقيّة الحروف الأخرى محمولة عليها.

و تنضاف حروف الزيادة إمّا إلى صدر الكلمة أو إلى حشوها أو إلى آخرها. و قد تكون الزيادة بحرف أو أكثر من ذلك. و كلّ زيادة من هذه الزيادات في الكلمة الواحدة تنجرّ عنها زيادة في **المعنى**. و هي ما يعبّر عنه علماء الصرف **بالزيادة الطارئة**. من ذلك أنّ زيادة أحد حروف المدّ و اللّين إذا ما وجد مع ثلاثة حروف أصول فالحكم عليه سيكون بالزيادة، سواء في ما اتّضح اشتقاقه أو لم يتّضح، و أنّ الهمزة إذا وقعت في بنات الثلاثة وكانت في صدر الكلمة حُكم عليها حتما بالزيادة أيضا. و أمّا إذا كانت هذه الهمزة وسطا فمن الأرجح أن تكون أصليّة إلى أن يُقام الدليل على أنّها زائدة.

و أمّا النوع الثاني من الزيادة، أي الزيادة **بتكرير**، فهي زيادة تتّسم بتكرير أحد الحروف الأصول. و هي لا تختصّ بأحرف بعينها، كما هو الحال في النوع الأوّل المذكور، و إنّما هي تختّص بتكرير فاء الكلمة أو عينها أو لامها. و هذا التكرير قد يكون مع اتّصال من نحو ما نجده في "كسَّر" أو "جَلْبَبَ"، أو يكون مع انفصال، و ذلك من نحو

تكرير العين في "عَقَنْقَلْ" (كثيب الرمل)، أو تكرير الفاء و العين في أمثلة من نحو "مَرْمَريس" (من المراسة)، أو العين و اللام في "صَمَحْمَح" (الشديد أو عريض الكتفين). و الزيادة من هذا القبيل تتمّ إمّا للإلحاق في أمثلة من نحو "جَلْبَب" (ألبس الجلباب)، و "شَمْلَل" (أسرع)، أو لغير إلحاق في أمثلة من نحو "قَطّع" و "كَسَّر". و الإلحاق هو إلحاق بناء ببناء، من قبيل أن نلحق الثلاثيّ المزيد بحرف بالرباعيّ المجرّد، و الثلاثيّ المزيد بحرفين بالرباعيّ المزيد بحرف، و ذلك بأن تكون تصاريف الكلمة الأولى على هيأة تصاريف الكلمة الثانية، و خاصّة في ما يتعلّق بالمصادر. و من الملاحظ أن الإلحاق لا يشمل في الحقيقة هذه الأمثلة القائمة على تكرير حرف وحدها، و إنّما هو يشمل أمثلة أخرى من نحو "بَيْطَر" (عالج الدواب) و "حَوْقَل" (كَبُر و عجز) و "جَهْوَر" (من الجهر).

إنّ الزيادة بهذا المعنى هي ضرب أوّل من التصريف، و هذا الضرب يقع في مقابل ضرب ثان، و هو ما أطلق عليه ابن جنّي **التحريف**. و التحريف بدوره تغيير أو انحراف للكلمة عمّا كانت عليه في الأصل، و يتمّ هذا التحريف بالحذف أو النقص أو النقل و ما شابه ذلك. و التحريف غالبا ما يطرأ على الكلمة باعتباره بدلا أو إعلالا، أو هو ممّا يصيب الكلمة في ظاهرها من دون أن ننتظر إضافة معنويّة أو معنى طارئا على الكلمة، من نحو ما سبق أن رأيناه في ما يتعلّق بزيادة حرف أو أكثر. و تبعا لكلّ هذا نتبيّن أنّ التصريف عند ابن جنّي سواء كان بالزيادة أو بالتحريف فإنّه هو التصرّف في الكلمة أو

التصريف لها، أو إن شئنا هو التصرّف في الحروف الأصول و التصريف لها. و ليبيّن هذا التصريف، يستشهد ابن جنّي بأمثلة مراعيا فيها الانتقاء من دون أن يكلّف نفسه عناء التعليل أو التأويل، و من دون الخوض في التفاصيل، و قد يعود هذا إلى طبيعة الكتاب المعرفيّة القائمة على التبسيط و الاختصار. هذه الأمثلة التي اختارها ابن جنّي يمكن تقسيمها إلى أربعة أضرب:

1- أمّا الضرب الأوّل فهو يتعلّق بالتحوّل من صيغة إلى صيغة، إذ نتحوّل من الماضي إلى المضارع كما نتحوّل من المضارع إلى الأمر. و الماضي في الاعتبار هو **الأصل** و المضارع **متولّد** منه. و صيغة الماضي تدّل على انتهاء الحدث، و ليس بالضرورة أن تدلّ على الزمن الماضي. و صيغة "ضَرَبَ" في الماضي على سبيل المثال هي بنية تدلّ على صيغة الماضي كما تدلّ على أشياء أخرى مُتضمّنة ليس ثمة قرائن دالّة عليها، و ذلك كإسناد الفعل إلى البناء للمعلوم، هذا فضلا عن الحدث و الزمن الذي يتحقق فيه الحدث، و إسناد الفعل إلى ضمير الغائب المفرد المذكّر. و يرى علماء الصرف أنّ المضارع متولّد من الماضي، و ذلك بإضافة جملة من حروف الزيادة تحتلّ صدر الفعل هي " أنيت "، و إضافة علامات الضمائر التي تحتلّ آخره، و ذلك بعد التخلّص من علامة البناء، أي الفتحة في صيغة الماضي. و إنّ إضافة علامة المضارع في أوّل الكلمة مع الأخذ بعين الاعتبار علامات الضمائر التي تحتلّ آخره، تجعل الصيغة المتولّدة الجديدة نظريّا غير مقبولة، و ذلك لوجود أربع حركات متتالية لوازم في الكلمة الواحدة،

ممّا ينجرّ عنه التخلّص من إحدى هذه الحركات، و ممّا يتولّد عنه إسكان فاء الفعل. و إسكان فاء الفعل مردّه إلى ضعف هذه الحركة في حدّ ذاتها مقارنة ببقيّة الحركات الأخرى، إذ الحركة الأولى هي حركة حرف المضارعة، و هذه الحركة لا غنى عنها لأنّها تدلّ على صيغة الفعل،و لا يمكن حذف حركة العين لأنّ هذه الحركة هي التي تحدّد بنية الفعل، و لا يمكن حذف الحركة الأخيرة لأنّها في الحقيقة هي علامة ضمير. و لم تبق، و الحالة هذه، إلاّ حركة الفاء باعتبارها أضعف نقطة في الصيغة المتولّدة عن الماضي. و يشير علماء الصرف في هذا الصدد إلى وجود بعض الأفعال الثلاثيّة في صيغة المضارع ممّا لا يسكّن بعد حرف مضارعها من نحو "يَعيش" و "يَعِد" و "يَشُدّ" و غيرها. و تعليلهم التَحريكَ في هذه الصيغ يعود إلى أنّ هذه الأخيرة ممّا طرأت عليها تغييرات، و هي في الأصل ساكنة الفاء. إلاّ أنّ هذا الإسكان يجرّ إلى تغييرات أخرى ممّا يعطي الصيغ المذكورة، إذ الأصل في "يَعِدَ" /يَوْعِدُ/، و الأصل في "يَعِيشُ" /يَعْـِيشُ/، و الأصل في "يَشُدُّ" /يَشْدُدُ/.

و إذا كان إسكان فاء الفعل في الصيغة المتولدة يتحقق من دون صعوبة فإنّ الصعوبة الحقيقيّة في هذا التحوّل تكمن في معرفة طبيعة حركة العين في المضارع، و التحوّل الذي تشهده هذه العين في الانتقال من الماضي إلى المضارع، و ذلك بالنسبة إلى الفعل الثلاثيّ المجرّد الصحيح السالم خاصّة، و بالنسبة إلى بنية "فَعَلَ" على وجه أخصّ. و إذا كانت بنية "فَعُل" تُعطي "يَفعُل" دائما و أبدا، و أنّ "فَعِلَ" تعطي

"يَفعَل" في الغالب الأعمّ، فإنّ "فَعَلَ" تُعطي في الحقيقة الحالات الثلاث الممكنة، أي "يَفعُل" و "يَفعِل" و "يَفعَل". و إذا كان النحاة أو علماء الصرف قادرين على معرفة صيغة "يفعَل" فإنهم اضطربوا بشأن الصيغتين المتبقيتين أي "يفعِل" و "يفعُل". و قدّم علماء الصرف تعليلات مختلفة من دون بلوغ جواب مقنع، و ظلّ الأمر متعلّقا **بالحفظ** أو **السماع**. هذا بشأن أبنية الفعل الثلاثيّ المجرّد، و أمّا بشأن الأفعال المزيدة فإنّ الأمر يبدو أكثر اطّرادا، و أقل عنتا بالرغم من كون الإضافات واحدة.

و أمّا بشأن صيغة الأمر فلا يفوتنا أن نشير إلى أنّ توليد الأمر من المضارع يبدو أسهل، ذلك أنّ الأمر نصل إليه انطلاقا من المضارع المجزوم، بحذف حرف المضارعة و الإتيان بهمزة وصل، إن كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا. و همزة الوصل تكون طبيعتها متوافقة و طبيعة حركة العين، و ذلك بأن تكون كسرة إذا كانت حركة العين كسرة أو فتحة، و أن تكون ضمّة إذا كانت حركة العين ضمّة. و كما يصحّ هذا الإجراء بالنسبة إلى الفعل الثلاثيّ المجرّد، فإنّه يصحّ بالنسبة إلى الأفعال المزيدة أيضا.

2- و أمّا الضرب الثاني من هذا التصريف فيتعلّق بصيغة "ضَرَبَ" و"ضُرِب"، و هو الفعل الذي لم يُسمّ فاعله. و هذا التصريف للفعل هو في الحقيقة عبارة عن خاصية نحويّة تلحقه، و تتمثّل في بنائه للمجهول انطلاقا من بنائه للمعلوم. و البناء للمجهول هو ما لم يُذكر فاعله، بل كان محذوفا في مستوى الجملة أو التركيب، و ذلك إمّا

لكونه مجهولا أو لإرادة إخفائه، أو لعدم الفائدة من ذكره. و في المبنيّ للمجهول، في مقابل الاستغناء عن الفاعل، نحتفظ بالمفعول به لينوبه أو يحلّ محله، و يصبح نائب فاعل من حيث الوظيفة النحويّة. أمّا التصريف المتعلّق بصيغة المبنيّ للمجهول انطلاقا من المبنيّ للمعلوم فيتحقّق بتغيّر بنية الفعل، كأن نتحوّل من "فَعَلَ" إلى "فُعِلَ" في حالة الثلاثيّ المجرّد في صيغة الماضي، و ذلك بضم فاء الفعل و كسر ما قبل آخره، و ضمّ حرف المضارعة، و فتح ما قبل الآخر في صيغة المضارع. و تصريف صيغة الماضي من المبنيّ للمعلوم إلى المبنيّ للمجهول تتحقق كلّها بضمّ الأوّل أو الابتداء بالضمّ سواء كان في الماضي أو المضارع، و كسر ما قبل الآخر أو فتحه حسب الأفعال المختلفة،سواء كانت مجرّدة أو مزيدة. و كلّ هذا في الحقيقة يخضع لتغييرات مطّردة من دون أن يلحق هذه التغييرات أيّ إشكال. و التصريف للبناء للمجهول يتعلّق أساسا بالأفعال المتعدّيّة، و قد يمسّ الأفعال المتعدّيّة بواسطة. و لا يتعلّق بالأفعال اللازمة لزوما تامّا، و لا بصيغة الأمر.

3- و أمّا الضرب الثالث من التصريف فيتعلّق بأمثلة من قبيل "ضَارَبَ" و "اسْتَضْرَبَ" و "ضَرَّبَ" و "اضْطَرَبَ" و ما شابهها. و هذا الضرب من التصريف يتعلّق بالتحوّل من صيغة الفعل المجرّد إلى صيغته المزيدة، و الزيادة في الفعل قد تكون بحرف أو حرفين أو ثلاثة أحرف. و تبلغ صيغ الأفعال المزيدة ما يقارب الثلاثين صيغة، و هي تربطها كلّها علاقة تصريفيّة اشتقاقيّة، و ذلك بالمحافظة على

الحروف الأصول باعتبارها ركنا ثابتا، و بزيادة حرف أو أكثر، و بتغيير في الحركات و السكنات. و التغيير في هذه الحالات لا يصيب في الحقيقة أبنية الأفعال وحدها و إنّما يصيب معانيها أيضا، و ذلك من نحو إضافة معنى **المشاركة** في "فَاعَلَ" و **المبالغة** و **التكثير** في "فَعَّل" و **الطلب** أو **التحوّل** في "اسْتَفْعَلَ" و **المطاوعة** في "انْفَعَلَ" و غير ذلك. و هذه المعاني المستفادة هي ما يطلق عليه المعاني الطارئة، وذلك للفرق بين المعنى الأصليّ و المعنى الطارئ المستفاد من تغيير بنية الفعل، بزيادة حرف أو أكثر على ما ذكرنا. إنّ هذا النوع من التصريف المتعلّق بالأفعال المزيدة سواء أ كانت ثلاثيّة أم رباعيّة هو في الحقيقة ليس على درجة عالية من الاطّراد، إذ ثمّة أفعال مزيدة لا ثلاثيّ لها، أو أن يكون استعمال مزيدها أكثر من استعمال مجرّدها. و الفعل المجرّد لا يقبل كلّ الزيادات المحتملة أو المفترضة، ممّا يجعل أبنية المزيد متعلّقة كثيرا **بالسماع** أو **الاستعمال**. و هذه الزيادات، على ما ذكرنا، قد تكون في أوّل الكلمة أو في حشوها أو في آخرها. و ليس ثمّة ما يدعو إلى الخوض في الأصل في المشتقات في هذا الشأن، بأن نقرّ أنّ الفعل المزيد متولد من الفعل المجرّد، أو أنّه متولّد من المصدر (على رأي البصريين)، أو أنّ صيغة فعل ما يمكن أن تنشأ عنه صيغة أخرى من نحو "قاتل" و "تقاتل" أو "كسّر" و"تكسّر" الخ..

4- و أمّا الضرب الرابع و الأخير من التصريف الذي استدلّ عليه ابن جنّي بسرد الأمثلة المذكورة فيتعلّق بصيغ من نحو "ضَارِب" و "مَضْرُوب" و "ضَرْب"، و هو ما يُعرف بالأسماء المشتقة أو **الأسماء المتعلّقة بالأفعال**. و هذه الأسماء هي المصدر و اسم الفاعل و اسم المفعول و الصفة المشبّهة و صيغة المبالغة و أفعل التفضيل و اسما الزمان و المكان و اسم الآلة، و يضاف إليها اسم المرّة و اسم الهيأة. و تعتبر أسماء الفاعلين و المفعولين و الصفات المشبّهة و صيغ المبالغة كلّها من **الصفات**. و هذه الأسماء في مجملها قائمة على الاشتقاق، أو تجمعها علاقة اشتقاقية بالنظر إلى الحروف الأصول المستمدّة من الفعل أو من المصدر. و ممّا يجعل بين هذه الأسماء و الأفعال المتعلّقة بها تعلّقا من جهة اللّفظ، و من جهة المعنى. فأمّا اللفظ فهو الحروف الأصول المشار إليها، و أمّا المعنى فهو **المعنى المشترك** الذي توحي به هذه الحروف. و هذا الاشتقاق سواء أ كان من الأفعال أم من المصادر قد يكون على غاية من الاطّراد، من نحو ما نجده في الصيغ المزيدة، أو في أسماء الفاعلين أو المفعولين من الثلاثيّ المجرّد. و قد يكون هذا الاشتقاق غير خاضع لتوليد مطرد معلوم مسبّق، مما يجعل هذه الصيغ المشتقّة أو المتولّدة خاضعة أساسا للحفظ أو السماع. و من هذه الصيغ المصادر . و المصادر أبنية مختلفة لصيغة واحدة، بل نحن نجد مصادر عدّة لفعل واحد. و لقد حاول النحاة أو علماء الصرف وضع جملة من القواعد يسعوْن من خلالها إلى ضبط أقيسه نسبيّة لا

كليّة و لا مطلقة، و ذلك بالاعتماد على بعض الخصائص النحويّة أو المعنويّة للأفعال. إلاّ أنّ هذه القواعد لا تخلو من شواذّ، و لا من اضطراب. فالبنية "فَعَلَ" للفعل المتعدّي مثلا التي تعطي في المضارع "يَفعِل" تعطي مصادر مختلفة على هيئة "فَعْل" (ضَرْب)، و "فَعَل" (غَلَب)، و "فَعِل" (كَذِب)، و "فِعْلان" (حِرْمَان)، و "فُعْلان" (غُفْران)،و أنّ بنية "فَعَلَ" المتعدّي الذي يعطي "يَفْعُل" في المضارع فأمره قريب ممّا سبق أن ذكرنا، مع اختلافات لا يمكن إنكارها، و ذلك من نحو "فَعْل" (قَتْل)، و "فَعَل" (طَلَب)، و "فُعْل" (كُفْر)، و "فِعْل" (ذِكْر)،و "فُعْلان" (شُكْران) الخ.. و نفس الشيء يقال بالنسبة إلى الأبنية الأخرى. و لا يخفى أنّ النحاة، أمام العجز عن إيجاد القواعد المضبوطة المقيسة في التحوّل من الفعل إلى المصدر، حاولوا تغيير الاتّجاه فاتجهوا من المصادر إلى الأفعال. إلاّ أنّ التعقيدات ظلّت على حالها، فحاولوا ضبط بعض المصادر تبعا للمعاني التي تتضمّنها، من نحو أنّ المصادر التي تدلّ على امتناع تجيء على بنية "فِعَال" مثل "جِمَاح" و "نِفَار"، و أنّ ما يدلّ على الحركة و الاضطراب يجيء على بنية "فَعَلاَن" كـ "جَوَلاَن" و "طَوَفَان" و "نَقَزَان"، و أنّ ما يدلّ على الأدواء يجيء على شاكلة "فُعَال" من نحو "سُعَال" و "زُكَام" و "عُطَاس"، و أن ما يدلّ على الصوت يجيء على هيأة "فُعَال" و "فَعِيل" كـ"صُرَاخ" و "صَهيل" و "عَويل" الخ.. و كلّ هذا يدلّ على أنّ ضبط المصادر في العربيّة ليس أمرا هيّنا لتداخل الأبنية من جهة، و لتعدد المصادر من جهة ثانية.

إلاّ أنّ علماء الصرف قد يرجّحون بنية على أخرى ليجعلوها أكثر اطّرادا، و ذلك مثلما يرى ابن يعيش في أنّ الأصل في "فَعَلَ" المتعدّي هو "فَعْل" و ما عداه ليس بأصل، يُحفظ و لا يقاس عليه. و أنّ الأصل في غير المتعدّي هو "فُعول" و "فَعَال" من نحو "قَعَد ~ قُعودا" و "خَرج ~ خُروجا" و "ثَبَت ~ ثَبَاتا"، و ما عداها ليس بأصل أيضا، و له في هذا تبريرات و تعليلات قد لا تخلو من وجاهة[1]. هذا بشأن المصادر في الأفعال الثلاثيّة المجرّدة، و أمّا بشأن الأفعال الثلاثيّة المزيدة و الرباعيّة المجرّدة و المزيدة، فهي تجئ كلها تقريبا على اطّراد في أغلب الحالات، و ليس ثمّة ما يعيق اشتقاقها.

و لعلّ من الجدير بالملاحظة في الأخير أنّ هذه المصادر لا تتعلّق بما يطلق عليه النحاة **اسم الحدث** فقط، و إنّما قد تشمل مصادر أخرى كاسم المصدر و المصدر الميميّ و المصدر الصناعيّ (مثل "تكلّم~ كلاما" و "المُنْطَلق" بمعنى الانطلاق و "الجاهليّة" و "العالـميّة") الخ..

و أمّا بشأن اسم الفاعل فالمهمّ فيه أنّ اشتقاقه يتمّ من الأفعال، أو انطلاقا من الحروف الأصول و لا إشكال فيه، بل هو يجري مجرى الفعل في اللّفظ و المعنى. و في اللّفظ هو يجري عليه في حركاته و سكناته، و ذلك سواء بالنسبة إلى الثلاثيّ المجرّد أو بالنسبة إلى ما زاد على الثلاثة. فاسم الفاعل يشترك مع الفعل في البنية، إذ هما يتّفقان في الحركات و السكنات. و ممّا يجعل الزيادة واحدة في البنيتين أو تكاد. و ما الاختلاف بينهما إلاّ في الاسميّة و الفعليّة،

---

[1]- ابن يعيش: **شرح المفصّل**. ج . 6 ص . 47

و في المعنى الطارئ المستفاد من الصيغة، أي معنى الفاعليّة في اسم الفاعل، و معنى المضارعة في الفعل المضارع. هذا التوافق في البنيتين هو تقابل بشأن مجيء الساكن قبالة الساكن، و المتحرّك إزاء المتحرّك، و ذلك من نحو:

يُـــــكْـــــرِم يَـــــنْـــــطَـــــلِـــــق يَـــــقْـــتُـــــل

مُـــــكْـــــرِم مُـــــنْـــــطَـــــلِـــــق قَـــــاْتِـــــل

و شبيه أمر اسم المفعول بأمر اسم الفاعل، إذ هو جارٍ أيضا على الفعل في حركاته و سكناته و عدد حروفه، و أنّ بنية الفعل المضارع تطابق بنية اسم المفعول، و ذلك من نحو:

يَـــــضْـــــرِب

مُـــــضْـــــرَب

و لكن في محاولة لتجنّب اللبس الذي يمكن أن ينشأ عن الخلط بين اسم المفعول من "فَعَلَ" و اسم المفعول من "أَفْعَل" نحو "مُكْرَم"، كان لا بدّ من تغيير إحدى الصيغتين للفرق، كما يقول الأستراباذي[1]، فزيد المدّ في عين الكلمة، و المدّ هنا لا اعتداد به على حدّ عبارة ابن يعيش[2].

و أمّا الصفة المشبّهة، و إن أشبهت اسم الفاعل، فهي ليست قياسيّة مطّردة، ممّا يجعل لها أبنية مختلفة، و ذلك من نحو فَعْل (صَعْب) و فَعَل (حَسَن) و فَعِيل (شديد). و تجيء في الألوان و العيوب على

---

[1]- رضي الدين محمّد بن الحسن، و هو من أستراباذ من طبرستان. عاش في العراق و المدينة المنورّة، و هو عالم بالنحو، اشتهر بمؤلفين مهمّين هما **شرح الكافية في النحو** و **شرح الشافية في الصرف** و المؤلفان في الأصل لابن الحاجب. توفي الأستراباذي سنة 688 هـ .

[2]- ابن يعيش: **شرح المفصّل**. ج . 6 ص . 80

هيأة "أفعَل" (كأَسْود و أعْوَر). إلاّ أنّ هذه الصيغة، كبقية الصيغ التي ذكرناها، تربطها بالأفعال علاقة اشتقاقيّة واضحة في الاتّفاق في الحروف الأصول و المعنى العام المشترك.

هذه أهمّ و أبرز الأسماء المشتقّة التي تربطها بالأفعال أو بالحروف الأصول علاقة اشتقاقيّة من دون أن نسردها كلّها. و الحروف الأصول في كلّ هذه المشتقّات، كما هو الحال في الأفعال، تلزم الكلمة في كلّ موضع من تصرّفها، على حدّ عبارة ابن جنّي. و هذه الحروف الأصول تجري مجرى الجنس للأنواع، بعبارة ابن يعيش[1]. و هي لا بدّ من وجودها في كلّ هذه الأنواع حتّى و إن اختلفت حقائقها. فهي مادّة لما يبنى أو يصنع، و هي مادّة موجودة في جميع هذه الأبنية، و لا تتحقّق بنية الكلمة إلاّ بها، ممّا يجعل كلّ هذه الأبنية تتّفق في أشياء و تختلف في أخرى. و هي تتّفق أساسا في المادّة الأصليّة، أي الحروف الأصول، و ترتيب هذه الحروف، و إفادة المعنى الأصليّ. و تختلف في الصيغ و **ضروب الصور** التي تصاغ منها، كما تختلف في المعاني الطارئة عليها.

و تبعا لكلّ هذا فإنّ **معنى التصريف**، كما يضبطه ابن جنّي، هو ما رأيناه من التلعّب بالحروف الأصول بغاية الوقوف على المعاني المستفادة منها، بصوغها في قوالب أو صيغ مختلفة تعود أساسا إلى الاستعمال، و إلى ما نطقت به العرب، و على هذا يُبنى كلّ التصريف باعتباره **تقليبا** للكلمات على أوجهها المختلفة.

---

[1]- ابن يعيش: **شرح الملوكي في التصريف** ص. 108

و فضلا عن كلّ هذا نستفيد أنّ التصريف يهمّ أبنية الكلمات أساسا. و الكلمات التي يشملها هي الأسماء و الأفعال المتصرّفة، مخرجين من نطاقها الحروف و الأسماء المبنيّة و الأفعال الجامدة و ما شابه ذلك. و ما دام التصريف متعلّقا بأبنية الكلمات، فلا اعتبار في هذه الحالة بحالات البناء و الإعراب. و عليه فإنّ التصريف يهتمّ بالأحوال المتغيّرة للكلمة فعلا أو اسما في حالة إفرادها، لا في حالة تركّبها. و إن كانت هذه الأحوال المتغيّرة نوعين، نوع يشمل التغيير في بنية الكلمة مع تغييرات في المعنى، و نوع يشمل التغيير من دون أن يكون له أثر على المعنى. و هذان النوعان من التغيير يجملهما ابن جنّي في خمسة أضرب من التصريف هي **الزيادة** و **البدل** و **الحذف** و **التغيير بالحركة أو السكون** و **الإدغام**.

من خلال كلّ هذا تمكّنّا من تبيّن مفهوم التصريف كما أراد له ابن جنّي أن يكون، من خلال عبارة مقتضبة موجزة، تعتمد على الاستشهاد بالمثال أكثر من طرح تصوّرات أو مفاهيم مجرّدة. إلاّ أنّ الأمثلة المقدّمة و ترتيب المادّة على ما هي عليه، كلّها توحي بالخلفيّات النظريّة التي أشرنا إليها. ذلك أنّ في تخصيص ابن جنّي لمسائل التصريف كتابا مفردا، أو رسالة قائمة بذاتها، دليل واضح على تصوّره المعرفيّ للتصريف، لا في علاقته بالإعراب و مسائله، و لكن في علاقته بالاشتقاق من جهة، و باللغة من جهة ثانية. و كلّ هذا تمليه منطلقات معرفيّة أصوليّة، تجعل التصريف وسيطا بين النحو و الاشتقاق، و تجعل العلاقة بين هذه الأطراف الثلاثة على

غاية من القرب و النَسب. و كلّ هذه العلاقات توحي بالتداخل الحاصل بينها، و لا فصل في الحقيقة بين التصريف و النحو، إلاّ من باب تمثل المسائل تمثّلا منهجيّا، في محاولة للفصل بين المسائل في الظاهر و الباطن، و إن كانت على صلات متينة في حقيقتها. و يكفي أن نشير إلى أنّ مسائل التصريف متعلّقة بحقيقة أبنية الكلمات في ذواتها، و أنّ مسائل النحو متعلّقة بحقيقة الكلمات في ائتلافها فيما بينها. و لا يخفى أنّ مسائل التصريف هي على صلة متينة بمسائل الاشتقاق، على ما بيّنّا، و أنّ العلاقة بينهما لا تخرج عن نطاق تقليب الكلمات على أوجهها المختلفة، و أنّ التصريف و الاشتقاق كلّ منهما تغيير يمسّ أبنية الأفعال و الأسماء، و أنّ الفرق بينهما يعود إلى الخصوص و العموم، باعتبار أنّ الاشتقاق أخصّ من التصريف، و أنّ التصريف أعمّ من الاشتقاق. ذلك أنّ التصريف نوعان، على ما ذكرنا منذ حين، **زيادة** و **تحريف**، و أنّ الحدّ الفاصل بينهما، هو المعنى أو بالأحرى تغيير المعنى.

و تبعا لكلّ هذا نتبيّن الأهميّة التي يوليها ابن جنّي للتصريف، فيجعله قسما قائما بذاته يمكن معالجة مسائله معالجة تبعده عن معالجة المسائل النحوية بوجه عام، و نتبيّن أيضا فهم ابن جنّي، و لكثير من علماء الصرف الذين جاءوا من بعده، بأنّ التصريف يشمل مجالين معرفيين مختلفين هما الصيغميّة La morphologie و الصوتميّة La phonologie بمصطلحاتنا الحديثة. و للوصول إلى ضبط هذين المجالين المعرفيّين، أو هذين النوعين من التصريف،

فإنّ ابن جنّي، و على غرار بقيّة النحاة، ينطلق ممّا هو مستعمل أو ممّا جاء على ألسنة العرب في محاولة للملاحظة و الاستقراء، و ضبط المسائل التصريفيّة في ضرب من جرد المسائل و تصنيفها، و ترتيبها بما يتلاءم و جملة الخصائص الملازمة لها، مستعملا في فهم كلّ ذلك إجراءات منهجيّة تتعلّق بالقياس، و ضبط الأحكام للوقوف على المطّرد المقيس و غير المطّرد ، و في محاولة لوضع جملة من القواعد يستجيب تطبيقها لشروط محدّدة. و هذه الشروط تتعلّق بجوانب صوتيّة، و سياقات مختلفة ترد فيها الظاهرة، كما تستجيب لتعليلات لسانيّة منطقيّة، بل عقليّة تمليها طبيعة الحس و طبيعة الأشياء.

و التصريف عند ابن جنّي، على ما ذكرنا آنفا، ينقسم إلى خمسة أضرب: زيادة و بدل و حذف و تغيير حركة أو سكون و إدغام. و هذه الأقسام ستمرّ بنا تباعا لتفصيل الحديث فيها، لأنّها تشكّل الفصول الأساسية في الكتاب. و كلّ أقسام التصريف المذكورة هي عبارة عن تغيّرات تصيب بنية الكلمة، إلاّ أنّها تغيّرات تختلف من حيث كونها تمسّ المبنى و المعنى معا، أو تمسّ المبنى وحده، من دون تأثير على المعنى. و تبعا لهذا فإنّ التصريف، على حدّ ما توصّل إليه علماء الصرف المتأخّرون، هو في الحقيقة نوعان سبقت الإشارة إليهما: تصريف أقرب ما يكون إلى الاشتقاق، بل لا يفصله عن الاشتقاق شيء، و تصريف هو تحريف و تغيير صوتيّ بالأساس يطرأ على الكلمة باعتبارها **أصلا مفترضا** أو **صيغة مجرّدة**. و بالرغم من

كون هذا التقسيم الأخير هو التقسيم الأسلم من الجانب المعرفيّ، لأنّه يفصل بين اختصاصين مختلفين، و إن وحّدت بينهما الكثير من المسائل، فإنّ تقسيم ابن جنّي، و الذي سبقه فيه ابن السّراج[1] يعتبر تقسيما منهجيّا مهمّا خاصّة بالنسبة إلى المتعلّم، باعتبار أنّ التصريف واحد و لا فصل بين مسائله، بل لا فصل بين المسائل الصرفيّة المحضة و المسائل الصوتيّة أو الصوتميّة. و أَضْرُبُ التصريف التي يتحدّث عنها ابن جنّي، و إن كانت غير متوازنة،تعكس حقيقة التغيّرات المفترضة. و كلّ تغيير من هذه التغييرات له أهميته بغضّ النظر عن طبيعته أو نوعه. غير أنّ التغييرات الأخيرة المتمثّلة في البدل و الحذف و الإسكان و الإدغام لا تفوق أهمية النوع الأوّل المتمثّل في الزيادة.

و للزيادة أبوابها و مسائلها و أحكامها. إذ هي تتعلّق بالحروف الأصول و بالحروف الزائدة و طبيعة هذه الحروف، و تتعلّق بأبنية الكلمات بصفة عامّة أفعالا و أسماء، و تتعلّق بتصريف هذه الكلمات و اشتقاقاتها، و تتعلّق بأوزانها و صيغها أيضا.

و أمّا البدل فهو يشمل **البدل** و **القلب** مع ما بينهما من اختلاف بالنسبة إلى الكثير من النحاة. و ما البدل إلاّ وضع حرف موضع حرف آخر، أو هو وضع الشيء مكان غيره على تقدير تنحية الأوّل.

---

[1]- محمد بن السرّيّ قرأ كتاب سيبويه على المبرّد، و كان من أحدث أصحابه سنّا. خالف أصول البصريين في مسائل كثيرة ، و قيل فيه " ما زال النحو مجنونا حتّى عقله ابن السرّاج". أخذ عنه الزجّاجيّ و السيرافيّ و الفارسيّ و الرّمانيّ. أهمّ مصنفاته **الأصول في النحو** و **شرح سيبويه** و **الجمل** و غيرها. توفيّ الزجّاجيّ سنة 316 هـ و هو ما زال شابا.

و البدل نوعان **لغويّ** و **تصريفيّ**، و لا يهمّنا منه إلاّ البدل التصريفيّ لا محالة. و أمّا الحذف فهو ذهاب حرف من الحروف أو حركته، و الحروف التي هي عرضة للحذف : الواو و الياء و الألف و الهمزة خاصّة. و ما يمسّ الحروف الثلاثة الأولى فهو من باب الإعلال، و ما يمسّ الهمزة فهو من باب التخفيف. و يمكن للحذف أن يكون قياسيّا أو غير قياسيّ، و قد يكون عارضا أيضا.

و أمّا التغيير بالحركة أو السكون فهو ما يعبّر عنه **بالنقل**، أو بتحريك ساكن و إسكان متحرّك، و هو نقل حركة. و الشائع فيه نقل حركة العين من الأجوف إلى الفاء، و إن حصل في المضاعف و المهموز في حالات. و قد يكون النقل مصحوبا **بالحذف** أو **بالتحويل و الحذف**، على ما سنرى.

و أمّا الإدغام فهو النطق بالحرفين المثلين، على أن يكون المثل الأوّل ساكنا و الثاني متحرّكا. و هو ضرب من التخفيف قد يطرأ على الكلمة المفردة، أو بالنسبة إلى الكلمتين المتتاليتين. و هو يقع في الحرفين المثلين، و يقع في الحرفين المتقاربين أيضا.

كلّ هذه المسائل جمعها ابن جنّي في تقسيمه المشار إليه، و كأنّ لا فصل بينها، لأنّ هذه التغييرات الطارئة على الكلمة، سواء أ كانت تغييرات تصريفيّة محضة أم صوتميّة، قد تتداخل فتعرِف الكلمة أوجها عدّة من التغيير في الآن نفسه، بما في ذلك التغييرات من التصريف من النوع الأوّل و من النوع الثاني على حدّ سواء.

الفصل الثّاني

القول على حروف الزّيادة

قال ابن جنّي :

"و هي عشرة أحرف: الألف و الياء و الواو و الهمزة و الميم و التاء و النون و الهاء و السّين و اللام. و يجمعها قولك "اليوم تنساه" و يقال أيضا "سألتمونيها". و يُحكى أنّ أبا العبّاس[1] سأل أبا عثمان[2] عن حروف الزيادة فأنشده أبو عثمان:

هَوِيتُ السِمانَ فشَيَّبْنَني ❁ و ما كنتُ قَبْلُ هَوَيْتُ السِمَانَا

فقال له أبو العبّاس: الجوابَ، فقال : قد أجبتك دفعتين: يعني قوله: "هَوِيتُ السِمَانَ ".

[ص14]

---

[1]- و هو المعروف بالمبرّد، إمام في اللغة و الأدب. من أشهر مصنفاته، **الكامل في الأدب** و **المقتضب** في النحو . عاش في القرن الثالث للهجرة و توفي سنة 286 هـ .

[2]- هو أبو عثمان الجاحظ، و عرف باعتباره عالما و أديبا و ناقدا و بلاغيّا، عاش بين القرنين الثاني و الثالث للهجرة. و توفي سنة 255هـ . من أشهر مؤلفاته **الحيوان** و **البيان و التبين** و **الرسائل** . و يعتبر الجاحظ من أبرز علماء الكلام على مذهب المعتزلة.

يقسّم ابن جنّي حروف العربيّة التسعة و العشرين (باعتبار الألف) قسمين: قسم خفيف و قسم ثقيل. و هو يعتبر أنّ الخفيف منها تختلف أحواله، فيكون بعضه أخفّ من بعض، و أنّ الثقيل منها، كذلك يكون بعضه أثقل من بعض. و الخفيف من هذه الحروف هو ما يعرف بحروف الزيادة. و خفّة هذه الحروف متأتّيّة من كونها أقلّ كلفة على اللّسان، و هي عشرة أحرف تجمع في العبارة "سألتمونيها" أو "اليوم تنساه" أو "هويت السمان".

و أخفّ حروف الزيادة، هي حروف المدّ و اللين، أي الألف و الياء و الواو. و هذه الحروف هي ما اتسعت مخارجها لقربها من الحركات، و "أوسعها و ألينها"، على حدّ عبارة ابن جنّي، الألف[1] و الصوت الذي يجري في الألف مخالف للصوت الذي يجري في الياء. و الصوت الذي يجري في الياء مخالف لما عليه في الواو و الألف. و الصوت الذي يجري في الواو مخالف أيضا لما عليه الألف و الياء، أي أنّ الفم في الحالات الثلاث مختلف في كلّ حالة من

---

[1]- ابن جنّي : **سرّ الصناعة**. ج. 1 ص. 8

حالات النطق بهذه الأصوات. و يعتبر ابن جنّي أنّ الحلق و الفم في النطق بالألف يكونان منفتحين غير معترضين على الصوت بضغط أو حصر، في الوقت الذي تجد فيه الأضراس العلويّة و السفليّة تكتنفان جنبتي اللّسان في حالة النطق بالياء، ممّا يخلق فجوة بين ظهر اللّسان و الحنك. و أمّا الواو فتتميّز بضمّ الشفتين ليخرج من بينهما النفس و يمتّد الصوت. و باختلاف أوضاع الحلق و اللّسان و الشفتين اختلفت الأصوات[1].

و حروف المدّ الثلاثة هي من جنس الحركات الثلاث في العربيّة، أي الفتحة و الكسرة و الضمّة. و يعتبر ابن جنّي أنّ الحركات الثلاث هي **أبعاض حروف** المدّ و اللّين. فالفتحة بعض من الألف، و الكسرة بعض من الياء، و الضمّة بعض من الواو. و بالنظر إلى المجانسة، لو مددنا الصوت بالفتحة لوقعنا في الألف، و لو مددنا الصوت بالكسرة لوقعنا في الياء، و لو مددنا الصوت بالضمّة لوقعنا في الواو. من هنا فإنّ ملازمة الفتحة للألف تعطي فتحة مشبعة، و ملازمة الكسرة للياء تعطي كسرة مشبعة، و ملازمة الضمّة للواو تعطي ضمّة مشبعة.

al = ā
iy = ī
uw = ū

---

[1]- ابن جنّي : **سرّ الصناعة**. ج. 1 ص. 8

و بالمقارنة بالحروف الصحيحة فإنّ هذه الحروف، أي حروف المدّ و اللّين ، لا تتلاءم و جميع الحركات بنفس القدر من الملاءمة. فمجيء الكسرة أو الضمّة قبل الألف مُحال، و مجيء الكسرة قبل الواو، أو الضمّة قبل الياء فيه تكلّف و ثقل، ينتج عنه قلب الواو ياء، و قلب الياء واوا. و أمّا مجيء الحركة بعد هذه الحروف، فينتج عنه النطق بالواو و الياء بالحركات الثلاث، و استحالة النطق بالألف. من خلال كلّ هذا نتبيّن أنّ النحاة القدامى يعتبرون أنّ الواو و الياء وحدهما حرفا علّة، و أنّ الواو و الياء و الألف حروف مدّ أو لين، و أنّ الشبه الحاصل بين هذه الحروف الثلاثة مردّه إلى الوظيفة الصوتميّة لا إلى الجوانب النطقيّة.

و نظرا إلى خفّة هذه الحروف و مضارعتها للحركات، كانت أخّف حروف الزيادة و أكثرها تواترا. و يعتبر ابن يعيش في هذا الصدد أنّ هذه الحروف هي الأصل في الزيادة[1]. و لمّا احتاج الناطق إلى حرف زائد لتمييز المعاني بين الكلمات المجرّدة و المزيدة، كانت هذه الحروف أولى لخفّتها و لعدم الاستيحاش من زيادتها[2].

و يعتبر ابن يعيش في شرحه لكلام ابن جنّي أنّ "غير حروف المدّ من حروف الزيادة مشبّهة بها و محمولة عليها". فالهمزة، و إن كانت مستفلة و ثقيلة، هي كثيرة التغيير، إن كان بالحذف أو بالبدل.

---

[1]- ابن يعيش: **شرح الملوكي في التصريف** ص. 101

[2]- المرجع نفسه و الصفحة نفسها.

و من هذه الناحية فهي تشبه حروف المدّ و اللّين، و "لّما اجتمع فيها ما ذكر من شبه حروف اللّين، اجتمعت معها في الزيادة"[1].

و أمّا الميم فهي تشبه الواو لأنّ كلاّ منهما شفويّ. و في الميم " غنّة تمتدّ إلى الخيشوم فناسبت بغنّتها لين حروف اللّين"[2]. و لّما شابهت النون الميم، لأنّ كلاّ منهما خيشوميّ، و شابهت الميم الواو، كما ذكرنا، كانت النون من حروف الزيادة أيضا.

و يُقال الأمر نفسه بالنسبة إلى بقيّة الحروف، فالتاء مشبّهة بحروف المدّ و اللّين باعتبارها مهموسة، فناسب الهمس، لين الحروف المذكورة أيضا. هذا فضلا عن قرب مخرج التاء من مخرج النون.

و الهاء حرف مهموس أيضا و خفيّ، و هو مجاور للألف في المخرج، و بالنظر إلى صفاته المذكورة و شبهه بالألف وافقها في الزيادة.

و أمّا السين فهي مهموسة أيضا، و مخرجها قريب من مخرج التاء و النون، و من هنا كان الشبه بينها، و قس على ذلك.

و ملخص القول إنّ هذه الحروف الزائدة، و باستثناء الهمزة و الهاء، و في ما يتعلّق بمواضع النطق فيها، لا تخرج عن حيّز الشفتين و الأسنان و المغارز، و في أقصى الحالات بداية الحنك الصلب (بالنسبة إلى الياء). و عليه فكلّ هذه الحروف هي حروف أمامية postérieurs تجيء في بداية الفم، و هي خفيفة لهذه الاعتبارات في مقابل الحروف الخلفيّة antérieurs، أو السفليّة الثقيلة.

---

[1]- ابن يعيش: **شرح الملوكي في التصريف** ص. 103

[2]- المرجع نفسه و الصفحة نفسها.

و أمّا بشأن الهمزة و الهاء اللتّين هما حلقيّتان، أو من أقصى الحلق، فهما خفيفتان أيضا بالنظر إلى صفة الهتّة l'aspiration الموجودة في الهاء، و إلى التغييرات الشديدة التي تطرأ على الهمزة.

و أمّا بشأن درجة الانفتاح فإنّ هذه الحروف (فيما عدا الهمزة مجدّدا)، تعدّ إمّا رخوة، أو معتلّة، أو جانبيّة، أو خيشوميّة، و لا شديد فيها إلاّ التاء.

و أمّا في ما يتعلّق بصفات هذه الحروف فإنّها تتراوح جميعها بين الجهر و الهمس، و كأن لا أهميّة لهاتين الصفتين مقارنة بدرجة الانفتاح المذكورة الغالب عليها، كما ذكرنا، الرخاوة و الميوعة و الجانبيّة و الخيشوميّة .

الفصل الثالث

الأصل و الزّائد

قال ابن جنّي :

" الأصل عبارة عند أهل الصناعة عن الحروف التي تلزم الكلمة في كلّ موضع من تصرّفها ، إلاّ أن يحذف شيء من الأصول تخفيفا أو لعلّة طارئة فإنّه لذلك في تقدير الثبات. و قد احتاط التصريفيون في سمة ذلك بأن قابلوا به في التمثيل من الفعل و الموازنة له فاء الفعل و عينه و لامه، و قابلوا بالزائد لفظه بعينه في نفس المثال المصوغ للاعتبار، و لم يقابلوا به فاء الفعل و لا عينه و لا لامه، بل لفظوا به البتّة، من ذلك قولنا " قَعَد " مثاله فَعَلَ، فالقاف فاء الفعل و العين عينه و الدال لامه، فالحروف كلّها أصول. فإذا قلت " يَقْعُدُ " زدت الياء و صار مثاله يَفْعُلُ، فالياء زائدة لأنّها ليست موجودة في " قَعَدَ "، و القاف و العين و الدال موجودة أين تصرّفت الكلمة نحو "قَاعِد" و " مُتَقَاعِد " و " مُقْتَعِد "، فالألف و الميم و التاء زوائد لأنّها ليست

موجودة في " قَعَدَ". و لذلك زدتها في المثال المصوغ لاعتبار الزوائد من الأصول، و لم تقابل بها فاء و لا عينا و لا لاما.. فقد بان إذا فرق ما بين الأصل و الزائد، و قد تقصّيت ذلك في تفسير تصريف أبي عثمان[1] رحمه الله".

[ص15]

لقد سبق أن أشرنا إلى أنّ **الأصل** عبارة عن الحروف الأصول التي تلزم الكلمة في كلّ موضع من تصرّفها. و الأفعال تبعا للحروف الأصول ثلاثيّة و رباعيّة، و الأسماء ثلاثيّة و رباعيّة و خماسيّة. و ما تضمّن الحروف الأصول وحدها فهو **مجرّد**، و أمّا ما تضمّن حرفا مزيدا أو أكثر فهو **مزيد**. و هذه الحروف الأصول على حدّ عبارة ابن يعيش " تجري مجرى الجنس للأنواع "[2]. و هي بتشبيهه أيضا كالمادّة للمصنوعات، أي هي مادّة لما يبنى منها، و هي موجودة في كلّ أبنية الكلمات المتصرّفة أو المتمكّنة. و لا تتحقّق بنية الكلمة إلاّ بوجود المادّة الأصليّة، ممّا يجعل الكلمات التي تربطها علاقة اشتقاقيّة تتّفق في أشياء، و تختلف في أخرى. و هي تتّفق أساسا في المادّة الأصليّة أي الحروف الأصول، و ترتيب هذه الحروف، و إفادة

---

[1]- أبو عثمان المازني إمام بصريّ في العربيّة و النحو، قال فيه المبرّد: "لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبي عثمان". من كتبه تفسير **لكتاب** سيبويه و **ما تلحن فيه العامّة و العروض و القوافي** و **التصريف** الذي شرحه ابن جني باسم **المنصف**. عاش المازنيّ في القرن الثالث للهجرة و توفي سنة 248 هـ تقريبا.

[2]- ابن يعيش: **شرح الملوكي في التصريف** ص. 108

المعنى الأصليّ. و تختلف في الأبنية أو في ضروب الصور التي تصاغ منها، و تختلف أيضا في المعاني الطارئة عليها من نحو الفاعليّة و المفعوليّة و الآليّة و المبالغة و التفضيل و غيرها. و هي كلّها أبنية مختلفة لضروب من المعاني. و إذا كانت حروف الزيادة تدخل على الاسم أو الفعل و تخرج، و بدخولها أو خروجها يحدث معنى جديد، تبعا لبنية جديدة، فإنّ الحروف الأصول ثابتة لا تتغيّر. و أمّا إذا شهد أحد هذه الحروف حذفا أو تغييرا فهو في الحقيقة في عداد الثبات. من ذلك وجود الواو أو الياء الأصليّتين في أمثلة من نحو "يَد" و" دَم" و "أَب" و "أَخ" و ما شابهها، إذ الأصل فيها /يَدْيُنْ/ و /دَمَوُنْ/ أو /دَمَيُنْ/ و /أَبَوُنْ/ و /أَخَوُنْ/. حذفت الواو أو الياء في هذه الأمثلة على غير قياس، و من غير اطّراد لضرب من التخفيف في تقدير النحاة. و تتغيّر الواو أو الياء أيضا بالبدل أو القلب في أمثلة من نحو "قَال" و "بَاع" و "رَمى" و "دَعا" و "بَابٌ" و "نَابٌ" التي أصلها و على التوالي /قَوَلَ/ و /بَيَعَ/ و /رَمَيَ/ و /دَعَوَ/ و /بَوَبُنْ/ و /نَيَبُنْ/. و إذا كان قلب الواو أو الياء خاضعا لقاعدة مطّردة هي قاعدة قلب حرف العلة ألفا، فإنّ حذف الواو أو الياء يتعلق بحالات مختلفة للحذف باعتبارها مطّردة أو غير مطّردة، و باعتبارها لازمة أو غير لازمة، أو باعتبارها عارضة. و للاحتياط في سمة ذلك، كما يقول ابن جنّي، و للتمييز بين هذه الأصول في العربية، و بين ما هو أصليّ أو زائد في الكلمة، ابتدع علماء الصرف ما يعرف **بالوزن** أو **الميزان**، و هو صيغة افتراضيّة يقيسون بها الكلمات المتصرّفة للتدليل على ما

هو زائد و ما هو أصليّ. و اختار علماء الصرف أن يكون هذا الميزان من المادّة اللغويّة التي يتعاملون بها، أي هو متكوّن من حروف مقطّعة هي الفاء و العين و اللام . و هي حروف ثلاثة يقابلون فيها بين الفاء و الحرف الأوّل من الكلمة الموزونة، و بين العين و الحرف الثاني منها، و اللام و الحرف الثالث. و يقابلون الحركات بالحركات و السكنات بالسكنات. و أمّا الحرف أو الحروف الزائدة فهي في الوزن الحرف نفسه. و لم يقابلوا به،على حدّ عبارة ابن جنّي،لا فاء و لا عينا و لا لاما، و إنّما هم يلفظون به زائدا بلفظه. هذا بالنسبة إلى الوزن في الثلاثيّ أو ما كان قائما على ثلاثة حروف أصول. و أمّا بالنسبة إلى ما كان قائما على أربعة أو خمسة أحرف أصول، فإنّ علماء الصرف يفترضون في الميزان تكرير اللاّم ثانية و ثالثة، فيقولون في وزن "جعفر" "فَعْلَل" و في وزن "فُسْتُق" "فُعْلُل" و في وزن "سَفَرْجَل" "فَعَلَّل". أمّا اختيارهم لتكرير اللاّم فمردّه أنّ الميزان يتكوّن من ثلاثة أحرف فقط، و كان لا بدّ لهم أن يضيفوا حرفا آخر أو حرفين، و لا تكون هذه الإضافة عمليّا إلاّ بإتيان حرف غير موجود في الحروف الأصليّة، أو بتكرير أحد هذه الحروف. و قد كان أن اختاروا الطريقة الثانية للتدليل على أنّ كلّ حرف من حروف الكلمة الموزونة هو حرف أصليّ. و من ثمّة يتمّ تجنّب الخلط بين الحرف الأصليّ و الحرف الزائد، أي بين الثلاثيّ المزيد مثلا و الرباعيّ أو الخماسيّ المجرّديْن. و للتدليل على ما يذهب إليه يستشهد ابن جنّي بأمثلة مجرّدة، تُقابل فيها الفاء بالحرف الأوّل، و العين بالحرف الثاني،

و اللام بالحرف الثالث. و عليه فإنّ " قَعَدَ " هي على شاكلة و هيأة فَعَلَ، و أمّا "يَقْعُدُ" فهي على شاكلة "يَفْعُل"، و قس على ذلك. فالأصل ثابت لا يتغيّر و هو يقع إزاء الفاء و العين و اللاّم من الميزان، و أمّا الزائد فلا تُقابل به فاء و لا عين و لا لام، و إنّما يجيء على ما هو عليه بلفظه، و في الموضع نفسه الذي يحتلّه في الكلمة الموزونة، ممّا يجعله في التقدير إن لم يكن أصليّا فهو زائد، و الزائد متغيّر في مقابل الأصليّ الثابت.

إنّ مقابلة الأصليّ بالأصليّ و الزائد بالزائد و الحركات بالحركات و السكنات بالسكنات في الأمثلة المعتبرة يغنينا بلا شكّ عن القول إنّ الميم في " مَضْرِب " مثلا هي حرف زائد، و أنّ الضاد و الراء و الباء هي حروف أصول. و هذا ممّا يجعلنا نميّز بين كلمات من نحو "مَجَاعة " و "مَنَاعة" اللّتين تبدوان في الظاهر على صورة واحدة، ممّا يحملنا على الاعتقاد بأنّ وزنهما واحد، و هما في الحقيقة مختلفتان، إذ الأولى على وزن " مَفْعَلة " لأنّ أصلها الافتراضي /مَجْوَعَتُنْ/، و أن الثانية على وزن "فَعَالة" لأنّها من " مَنَع"، بمعنى أنّ الميم في الكلمة الأولى زائدة، و الميم في الكلمة الثانية أصليّة. و الشيء نفسه يقال بشأن الكثير من الأمثلة الملتبسة. و ذلك من نحو "مَدَائح" التي هي على وزن "فَعَائِل" و "مَصَائِب" التي هي على وزن "مَفَاعِل" الخ..

هذا في ما يتعلّق بالكلمات التي يعبّر عن الزائد فيها بلفظه، باستثناء المبدل من تاء "الافتعال" فيعبّر عنها بالتاء، و ذلك من نحو "اصْطَفى" و "اضْطَرب" اللّتين يكون وزنهما "افْتَعَل" و ليس "افْطَعَل".

كلّ هذا في ما يتعلّق بوزن الكلمات التي صحّت و ثبتت حروفها الأصول. و أمّا في ما يتعلّق بوزن الكلمات التي تطرأ عليها تغيّرات صوتيّة فإنّ علماء الصرف يجمعونها في ما يلي:

– الكلمات التي يطرأ عليها تغيير بالقلب من نحو "قَالَ" و "بَاعَ" و "دَعَا" و "رَمَى" التي أصلها و على التوالي /قَوَلَ/ و /بَيَعَ/ و /دَعَوَ/ و /رَمَيَ/. أوزان هذه الكلمات مثلها مثل بقيّة الكلمات التي صحّت و ثبتت حروفها الأصول، هي "فَعَلَ" في كلّ الحالات، و لا نقول فيها "فَالَ" أو "فَعَا" أو "فَعَى".

– الكلمات التي هي عرضة للقلب المكانيّ من نحو ما نجده في "أَيِسَ" مقلوب "يَئِسَ" و "آدُر" التي هي مقلوب "أَدْؤر" و "جَاه" التي هي مقلوب "وَجْه". أوزان هذه الكلمات، لا بدّ أن يلزمها القلب المكانيّ لتدلّنا على الأصل فيها. فنقول إنّ وزن "أَيِسَ" "عَفِلَ"، و وزن "آدُر" "أَعْفُل"، و وزن "جَاه" "عَفِل". و عليه، بإمكاننا القول: إذا وُجد في الموزون قلب قلبت الزنة مثله.

– الكلمات التي حصل فيها إعلال بالحذف، و ذلك من نحو "قَاض" و "دَاع" و "سَاع" التي أصلها و على التوالي /قَاضِيُنْ/ و /دَاعِوُنْ/ و /سَاعِيُنْ/، و من نحو "زِنَة" و "عِدَة" و "هِبَة" التي أصلها و على التوالي /وِزْنَتُنْ/ و /وِعْدَتُنْ/ و /وِهْبَتُنْ/. أوزان هذه الكلمات هي "فَاع" بالنسبة إلى الأمثلة الأولى، و"عِلَة" بالنسبة إلى الأمثلة الأخيرة. و عليه يقول علماء الصرف إذا كان في الموزون حذف، حُذف من الميزان ما يقابله.

هذا الترتيب في الحروف بالنسبة إلى الكلمات الموزونة و الوزن، له أهميّته عند علماء الصرف، لهذا قابلوا الأصليّ بالأصليّ و الزائد بالزائد و المبدل بالمبدل منه و المحذوف بالمحذوف، إذ الوزن يتغيّر بتغيّر الترتيب أو نَظْم الحروف، هذا بالإضافة إلى توافق جميع الحروف في الحركات و السكنات، كلّ في موضعه. فوزن "دِرْهم" مثلا يختلف عن وزن "قِمَطْر" (المحفظة)، و ذلك لتخالف الفتحتين و السكونين، و وزن" بَيْطَر" مخالف لوزن "شَرْيَف" (قطع الشرياف أي الأوراق الزائدة) لتخالف موضع اليائين. إنّ الوزن التصريفيّ على ما ذكرنا مطّرد في الأفعال و الأسماء المجرّدة منها و المزيدة، و الصحيحة منها و المعتلّة. و لا يخرج عن هذا الغرض إلاّ ما نطلق عليه **الوزن التصغيريّ**. و هو الوزن المتعلّق بأمثلة المصغّر. و الوزن التصغيريّ خلافا للوزن التصريفيّ لا يخرج عن نطاق دائرة ثلاثة أوزان مضبوطة سلفا هي "فُعَيْل" و "فُعَيْعِل" و "فُعَيْعِيل". يختصّ الأوّل بما جاء على ثلاثة أحرف، و يختصّ الثاني بما جاء على أربعة أحرف، سواء كان رباعيّا مجرّدا أو ثلاثيّا مزيدا، في حين يختصّ الثالث بما جاء على خمسة أحرف سواء كان خماسيّا أو ثلاثيّا أو رباعيّا مزيدا. و لتبيان الفرق بين الوزن التصريفيّ و والوزن التصغيريّ لنستدلّ بالأمثلة التالية: "أُسَيْوِد" (تصغير أسود) و "مُسَيْجِد" (تصغير مسجد) و" شُوَيْعِر" (تصغير شاعر) و "حُمَيّر" (تصغير حمار). الوزن التصغيريّ لهذه الأمثلة واحد في كلّ الحالات هو "فُعَيْعِل"، في حين أنّ أوزانها التصريفيّة مختلفة باعتبار وزن

الكلمة الأولى "أُفَيْعِل" و وزن الثانية "مُفَيْعِل" و الثالثة "فُوَيْعِل" و الرابعة "فُعَيِّل". و أمّا العلاقة بين هذه الأوزان التصريفيّة و والوزن التصغيريّ المفترض فهو الموازنة بين الحركات و السكنات في الأوزان المختلفة، من دون اعتبار للحروف الأصول و الحروف الزائدة.

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

قال ابن جني:

" و ينبغي أن نعلم أيضا أنّ معنى قولنا: الحروف الزوائد إنّما نريد به أنّها هي التي يجوز أن تُزاد في بعض المواضع فيقطع عليها هناك بالزيادة إذا قامت عليها الدلالة، و لسنا نريد أنّها لا بدّ من أن تكون في كلّ موضع زائدة، هذا محال، ألا ترى أنّ " أَوَى " مثاله فَعَلَ و أنّ الهمزة و الواو و الياء التي انقلبت الألف عنها كلّها أصول و إن كان قد يمكن أن تكون في غير هذا الموضع زوائد، و هذا واضح".

[ص16]

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

يشير ابن جنّي إلى أنّ حروف الزيادة التي سبق ذكرها ليست زائدة في كلّ مرّة وردت فيها في كلمة أو أخرى، و إنّما معنى قولهم زائدة أنّها قابلة لأن تكون زائدة، و ليس ثمّة ما يحول دون ورودها أصليّة. و يستدلّ على هذا بمثال " أَوَى " الذي تعتبر حروفه الثلاثة من حروف الزيادة، و إن كانت في هذا المثال كلّها حروفا أصولا. و الشيء نفسه يقال بالنسبة إلى الكثير من الكلمات من نحو "سَأَلَ" و" وَسَمَ" و ما شابههما. حروف هذين المثالين في المطلق حروف زائدة، و لكنّها في المثالين المذكورين هي حروف أصليّة. و تبعا لهذا يمكن الإقرار بأنّ الزائد ما كان قابلا أن يكون زائدا، و ليس معنى قولهم " زائدا " أن تحكم عليه بالزيادة في كلّ مرّة يرد فيها في كلمة ما.

و أمّا كيف نقطع بزيادة حرف من حروف الزيادة في كلمة معيّنة، فذلك يتمّ في الحقيقة بالرجوع إلى عدّة طرق كالتصريف و الاشتقاق و الكثرة و النظير و الخروج عن النظير[1] على نحو ما نجده عند ابن عصفور[2] . و إن اقتصرنا في هذا المقام على أهمّ هذه الطرق كما وردت عند ابن يعيش في **شرح الملوكي في التصريف**، و هي الاشتقاق و المثال و الكثرة.

---

[1]- ابن عصفور: **الممتع في التصريف** ج. 1 ص. ص . 39 - 59

[2]- أبو الحسن بن عصفور الإشبيليّ من أئمة النحو ببلاد الأندلس من أهمّ تصانيفه **الممتع في التصريف** و له **شرح الإيضاح** لأبي عليّ الفارسيّ و **شرح الجمل** للزجّاجيّ و غيرها. عاش ابن عصفور بين القرنين السادس و السابع، و توفيّ سنة 669 هـ على وجه التقريب.

الاشتقاق: و هو سيّد الأدلّة بلا خلاف، إذ هو يهتمّ بتقليب الكلمة على أوجهها المختلفة. و هذا التقليب هو الذي يدلّنا على معرفة الأصليّ من الزائد، إذ الأصل ثابت و الزائد طارئ على الكلمة. و يعتبر ابن يعيش الاشتقاق مقارنة بالأدلّة الأخرى "أعدلها شاهدا و العلم الحاصل بدلالته قطعيّ "[1]. و أمّا طريق معرفته فهو إذا ورد في الكلمة حرف من حروف الزيادة، ثمّ سقط ذلك الحرف في بعض تصاريف الكلمة أو اشتقاقاتها، فهو دليل على زيادته. و عن طريق الاشتقاق نقطع بأنّ الهمزة في "أحمر" زائدة لأنّها من "الحمرة" و أنّ الميم من "مِطرقة"، زائدة لأنّها من "الطرق" و أنّ الألف في "ضارِب" زائدة لأنّها من "الضرب" و قس على ذلك.

المثال: و هو أقّل مرتبة من الاشتقاق، و لا يُلتجأ إلى المثال إلاّ إذا التبس أمر كلمة ما، و لم يجد لها الاشتقاق سبيلا. و يرى ابن يعيش أنّ العلم الحاصل في المثال و الكثرة ظنّ و تخمين، في الوقت الذي يكون فيه الاشتقاق قطعيّا. إلاّ أنّه، و بالرغم من هذا. قد يقودنا إلى معرفة الأصليّ من الزائد، و ذلك بالبحث عن نظير للكلمة التي يلتبس علينا أمرها. فمثال من قبيل "عَنْتَر" (اسم علم) يحكم عليها ابن يعيش بأصليّة النون و التاء فيها، و ذلك لبعدها عن الاشتقاق من جهة و لمناظرتها ل"جعفر" من جهة ثانية. فهو يضع النون و التاء من "عنتر" بإزاء العين و الفاء من جعفر[2]. و من أمثلة هذا أيضا

---

[1]- ابن يعيش: **شرح الملوكيّ في التصريف**. ص 119

[2]- المرجع نفسه. ص 121

"قَرَنْفُل" التي يحكم بزيادة النون فيها، لأنّ ليس في كلامهم مثل "سَفَرْجُل". و مثلما حكم بزيادة النون في "قَرَنْفُل" حكم بزيادتها في "عنْبَس" (من العبوس) بالرغم من مناظرتها لـ"جعفر". و القياس يقضي أن تكون النون أصلا لأنّها بإزاء العين من "جعفر"، و هي شبيهة ب"عنتر". إلاّ أنّ الاشتقاق، كما يقول ابن يعيش، قضى عليها بالزيادة لأنّها بمعنى العُبُوس[1]. و يحكم ابن جنّي من جهته بأصليّة التاء في كلمة " صَعْتَر " (نباتات برّيّة)، ذلك أنّ الاشتقاق لا يسعفنا، و أنّ التاء فيها تقع إزاء الفاء من "جعفر". و يحكم بزيادة النون في "نَرْجِس"، لأنّه ليس في الأصول — كما يقول — مثل "جعفر" بالكسر[2].

الكثرة: و هي أن نقيس على الأكثر الشائع كلّ كلمة التبس أمرها، و ليس لها اشتقاق معلوم. و ذلك أن يشيع استعمال حرف من حروف الزيادة في موضع معيّن ممّا وضح أمره، فيحمل حينئذ الغامض و المشكوك فيه على الواضح المعلوم. و من ذلك الحكم في همزة "أفكل" (الرعدة) مثلا بالزيادة، إذ الهمزة إذا كانت رابع أصول ثلاثة، و كانت في صدر الكلمة، حكم عليها بالزيادة، و ذلك من نحو ما نجده في أمثلة من قبيل "أحمر" و "أصفر" و "أصغر"، حملا للمجهول على المعلوم كما يقولون .

---

[1]- ابن يعيش: **شرح الملوكيّ في التصريف**. ص 121
[2]- ابن جنّي: **سرّ صناعة الإعراب**. ج. 1 ص. 170

و يحاول علماء الصرف في هذا المضمار أن يضبطوا أحكاما عامّة، لا ترتقي إلى مستوى القاعدة المضبوطة للحكم بالزيادة أو الأصليّة على بعض الحروف.و يظلّ الغالب على هذه الأحكام و الطرق المتّبعة في تحديد الأصليّ من الزائد هو **المعنى**. و هو ممّا توحي به الحروف الأصول لا محالة. و كلّ هذا ممّا لا يدلّ على ضعف الجانب اللّفظيّ في الكلمة، و إنّما على ضرورة التلازم بين اللّفظ و المعنى. و هذا يعود إلى كون الزيادات مختلفة و عديدة، و ليست مطّردة في كلّ حالاتها. هذا بالإضافة إلى كونها لا تتّخذ موقعا معيّنا في كلّ مرّة، و إنّما قد تصيب أوّل الكلمة أو حشوها أو آخرها.

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

قال ابن جنّي:

" و اعلم أنّ لكلّ حرف من هذه الحروف موضعا تكثر فيه زيادته و موضعا تقلّ فيه، و ربّما اختصّ الحرف بالموضع لا يوجد زائدا إلاّ فيه، فاعرف تلك الأماكن بما أذكره لك، و ليكن الحكم على الأكثر، لا على الأقلّ".

[ص16]

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

إنّ الزيادة قد تكون مطّردة أو غير مطّردة، و الزيادة قد تكون في الأسماء بحرف أو بحرفين أو بثلاثة أحرف، ممّا يجعل الاسم المزيد يتراوح بين الرباعيّ و السباعيّ. فالثلاثيّ أكثر ما تبلغ زيادته سبعة أحرف، و ذلك من نحو "اشهيباب" (من الشهبة: بياض يتخلّله سواد)، و كذلك الرباعيّ من نحو "احرنجام" (من احرنجم: تجمّع). و أمّا السداسيّ فلا يتجاوز الستّة أحرف، و ذلك من نحو "عضرفوط" (ذكر العظاءة: من الزواحف التي تشبه الضبّ). و عليه فقد يكون الثلاثيّ مزيدا بحرف أو حرفين أو ثلاثة أو أربعة أحرف، في الوقت الذي يكون فيه الرباعيّ مزيدا بحرف أو بحرفين أو ثلاثة، و لا يكون الخماسيّ مزيدا إلاّ بحرف لا غير.

و هذه الزيادات، كما هو شائع في الاستعمال، قد تحتلّ صدر الكلمة أو حشوها أو آخرها. لذا لقد كان لكلّ حرف من حروف الزيادة موضع تكثر فيه زيادته، و بالمقابل موضع تقلّ فيه، كما يقول ابن جنّي. فتُزاد الهمزة في الغالب في أوّل الكلمة مثلا، و تضعف في وسطها. و تطّرد زيادة الألف في حشو الكلمة أو آخرها، و من المستحيل أن ترد في أوّلها. و هذه الزيادات تجيء مجتمعة أو منفصلة، و اجتماعها أو انفصالها قد يتعلّق بأوّل الكلمة أو حشوها أو آخرها أيضا. و كما سبق أن ذكرنا، إنّ الصعوبة في معرفة الأصليّ من الزائد لا تتعلّق في الحقيقة بما كان مطّردا معلوما، و إنّما تجيء في ما لم يكن كذلك. و ما ينطبق على الأسماء ينطبق على الأفعال. غير أنّ

الزيادات في الأفعال، و إن كانت بحاجة إلى **السماع**، فهي مطّردة في مجملها، بمعنى أنّ أبنيتها المزيدة المفترضة معروفة معلومة.

و تبعا لكلّ هذا يتناول ابن جنّي كلّ مواطن الزيادة المتعلّقة بحروف الزيادة حرفا حرفا بشيء من التفصيل.

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁

1- زيادة الألف و الياء، و الواو

قال ابن جنّي:

" فأمّا الألف و الياء و الواو فالحكم عليهنّ أنهنّ متى كانت واحدة منهنّ مع ثلاثة أحرف أصول فصاعدا، و لم يكن هناك تكرير، فلا تكون إلّا زائدة، عَرَفت الاشتقاق أو لم تعرفه، فإنْ عرفته كان على ما ذكرنا لا محالة، و إن لم تعرفه حَمَلْت ما جُهل أمره على ما عُلم من ذلك" كوثر" الواو فيها زائدة لأنّ معك ثلاثة أحرف أصول لا يشكّ فيها و هي الكاف و الثاء و الراء، فالواو إذا زائدة. هذا طريق القياس. فأمّا طريق الاشتقاق فكذلك أيضا ألا تراه من معنى الكثرة. يقال: رجل كوثر إذا كان كثيرَ العطاء. قال الشاعر:

و أنتَ كثيرٌ يا ابنَ مروانَ طَيّبٌ ❁ و كان أبوكابنُ العقائل كوثَرًا[1]

و كذلك الياء في" كثير"، و الألف في" كاثِر" الحكمُ فيها ثلاثتها واحد. قال الأعشَى[2]:

و لست بالأكثر منهم حصًى ❁ و إنّما العزّةُ للكاثِر [3] "

[ص ص 16 – 17]

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

في ما يتعلّق بحروف الزيادة يبدأ ابن جنّي بتفصيل الحديث بشأن هذه الحروف، ليبيّن مواضع زيادتها في الكلمة، و مدى اطّرادها و استجابتها لأحكام عامّة، بواسطتها يمكن معرفة الأصليّ من الزائد، حتّى و إن كانت هذه الأحكام لا ترتقي إلى مستوى القاعدة المضبوطة التي يمكن الاعتماد عليها. و أولى الحروف التي يتعرّض لها ابن جنّي هي الواو و الياء و الألف، و هي ما يطلق عليه علماء الصرف حروف المدّ و اللين. و تفصيل حقيقة هذه الحروف عند هؤلاء يقضي باعتبار الواو و الياء حرفي لين، و اعتبار الواو و الياء و الألف حروف مدّ أو إشباع. و هذه الحروف، كما سبق أن ذكرنا، هي من جنس الحركات المعروفة في العربية أي الضمّة و الكسرة و الفتحة.

---

[1]- البيت للكميت . و "العقائل" ج. عقيلة، و "عقيلة الشيء" أكرمه. و الرجل الكوثر هو كثير العطاء و الخير.

[2]- الأعشى و هو شاعر، و كنيته أبو بصير، و هو من أصحاب المعلّقات ، عرف بالخمريّات و الغزل.

[3]- "الحصى": العدد ، و "الكاثر": الكثير، و البيت هجاء في علقمة بن علاثة.

و هذه الحركات، على حدّ عبارة ابن جنّي، هي أبعاض حروف المدّ و اللّين، ممّا يجعل أيّة كلمة، حسب ابن يعيش، لا تخلو منها أو من أبعاضها. من هنا اطّردت زيادتها و تواترت، ممّا جعل ابن جنّي يُقّر أنّ كلّ حرف من هذه الحروف إذا جاء مع ثلاثة حروف أصول أو أكثر، و من دون أن يكون ثمّة تكرير، فالحكم لا بدّ أن يكون بزيادتها سواء عُرف الاشتقاق أو لم يعرف. و الاشتقاق كما سبق أن ذكرنا هو سيّد الأدلة لمعرفة الأصليّ من الزائد، و العلم به قطعيّ. و في حالة عدم تبيّن الاشتقاق يكون حمل ما جُهل على ما عُلم، أي أن نلتجئ إلى طرق أخرى، أهمّها المثال و الكثرة.

و لتوضيح ما يرمي إليه ابن جنّي يستشهد بمثال "كوثر" و "كثير" و "كاثر" و يشير إلى أنّ الواو في الكلمة الأولى، و الياء في الكلمة الثانية، و الألف في الكلمة الثالثة كلّها حروف زائدة. و زيادتها متأتّية من كون الحروف الأصول في هذه الكلمات هي الكاف و الثاء و الراء، و هي تفيد معنى "الكثرة". و المعنى الاشتقاقيّ مستمدّ من الاستعمال الدارج عند المتكلّم المستمع العربي. و لا يرى ابن جنّي غضاضة في هذا المضمار بأن يستشهد ببيتين من الشعر. و البيتان يوحيان بالمعنى المستفاد من الكلمات المذكورة، ممّا يدلّ على أنّ هذه الكلمات تتعلّق جميعها بمعنى الكثرة و بالحروف الأصول المعتبرة.

2- الألف و مواضع زيادتها

إنّ الألف في تقدير النحاة حرف ساكن. و هي لا يجوز أن تقوم بنفسها، و لا تكون إلاّ مع فتحة تسبقها التي هي من جنسها. و تبعا لهذا لا تكون الألف أصلا البتّة، و لا تكون إلاّ مبدلة (أو منقلبة) من غيرها أو زائدة. و لا يمكن ابتداء الكلام بها أيضا. و عليه فالألف إشباع، أو هي مَدَّة ساكنة نجدها في أمثلة من نحو "قَامَ" و "غَزَا" و "كِتَاب" و "عَطشى" و غيرها.

بيد أنّ النحاة يعتبرون الألف أصليّة في الحروف و الأسماء المبنيّة. و اعتبار الأصليّة في الألف في هذه الحالات مردّه إلى كونها ليست زائدة، و لا مبدلة من شيء آخر غيرها، باعتبار الحروف و الأسماء المبنية لا يدخلها تصريف و لا اشتقاق، و هي ثابتة على ما هي عليه. و لا أصول افتراضية تذكر لهذه الكلمات[1] .

و أمّا بشأن زيادة الألف فهي تُزاد، حسب علماء الصرف، ثانية و ثالثة و رابعة و خامسة و سادسة، و لا تُزاد أوّلا البتّة . و أمّا زيادتها ثانية ففي أمثلة من قبيل "ضَارِب" و "خَاتم" و "قَادوم" و "قَاتَل" و "خَاصَم". و أمّا زيادتها ثالثة فتُزاد في كلمات من نحو "كتاب" و "غُراب" و "مساجد" و "مسامير" و "قوارير"، و في "اشهابّ" أو "احمارّ". و أمّا زيادتها رابعة ففي أمثلة من نحو "تِرياق" و "قِرطاس" و "زلزال" و "حُبلى" و "سُلمى". و أمّا زيادتها

---

[1]- هذه الأدوات كلّها مبنية باستثناء ألف " ذا" التي يبدو أنّها منقلبة عن ياء ساكنة، ذلك أنّ الأصل في " ذا" هو "ذيْ" على ما يرجّح ابن جني (**سرّ صناعة الإعراب** ج.2 ص. 664)

خامسة ففي أمثلة من نحو "قَرْقَرَى" (اسم موضع باليمامة) و "سُمَّهى" (التبختر). و أمّا زيادتها سادسة ففي أمثلة من نحو "قَبَعْثَرَى" (الجمل الضخم) و " هَزَنْبَزَانْ" (الشيء الخَلِق).

و الألف حسب ابن جنّي " إذا وقعت آخرا في الأسماء"، فإنّها تجئ على ثلاثة أضرب: إمّا للإلحاق أو للتأنيث أو للزيادة فقط.

فأمّا زيادتها للإلحاق ففي مثال من قبيل "أَرْطًى" (نوع من الشجر يدبغ به)، و هو ملحق بالرباعيّ (على شاكلة جعفر). و الدليل على أنّ الألف زائدة العلاقة الاشتقاقيّة بين كلمتي "أرطًى" و "مَأْرُوط"، و يقال في اللّغة "أديم مأروط" إذا "دُبِغَ بالأَرْطَى"[1] .

و الدليل على أنّ هذه الألف زائدة للإلحاق لا للتأنيث، حسب ابن جنّي دائما، تنوينها و لحاق الهاء بها في قولهم "أَرْطاة" (اسم علم). و من أمثلة هذا النوع أيضا "مَعْزًى"، إذ هي ملحقة ب "هِجْرع" (الأحمق). و الدليل على أنّ ألفها للإلحاق، و ليست للتأنيث، تنوينها أيضا كما هو الحال في "أرطًى".

و أمّا زيادتها للتأنيث فمن نحو ما نجده في أمثلة من قبيل "حُبلى" و "سَكْرى" و "حُبارى" و "سُمانَى". و الدليل على زيادتها للتأنيث عدم تنوينها في حالة النكرة.و ألف "فُعلى"، في تقدير ابن جنّي، لا تكون في العادة لغير تأنيث[2] ، خلافا لما هي عليه في أمثلة من نحو "سُماناة" (السُمانَى) و "شُكَعَاة" (الشُكَاعَى: نبت)، ذلك أنّ التاء في

---

[1]- ابن جنّي: **سرّ صناعة الإعراب**. ج. 2 ص. 691

[2]- المرجع نفسه و الصفحة نفسها.

هذا النوع من الأمثلة دالّة على التأنيث، و لا يتحمّل التأنيث علامتين اثنتين.

و أمّا زيادة الألف لا للإلحاق و لا للتأنيث، فمن نحو ما نجده في أمثلة من قبيل "قَبعْثرَى" إذ هي ليست للتأنيث لأنّها تجيء منوّنة. و هي ليست للإلحاق لغياب الأصل السداسيّ الذي يمكن أن تلحق به.

و من زيادات الألف أيضا، و في ما يتعلّق **بالجوانب المقوليّة**، إلحاقها بالاسم المثنّى، من نحو "ولدان" و "كتابان". و لقد اختلف النحاة في تقدير هذه الألف، باعتبارها حرف إعراب (سيبويه)، أو هي دليل إعراب (المبّرد). و هي دليل على أنّ الاسم مرفوع، أو هي الإعراب ذاته (الفرّاء)[1]. و لعلّ الأرجح هو رأي سيبويه الذي يتبناه ابن جنّي[2] . و الدليل على العلاقة القائمة بين المفرد و المثنىّ يتمثّل في اعتبار المفرد معربا و له حرف إعراب، و بالضرورة أن يكون المثنىّ كذلك أي معربا. و يُقال الأمر نفسه بشأن المفرد و الجمع[3] .

و تعتبر الألف حرف إعراب أيضا في الأسماء الخمسة أو الستّة في حالة النصب من نحو "أباك" و "أخاك".

و أمّا الألف في الفعل من نحو "ذهبا" و "يذهبان" فهي ضمير متّصل، يُعلِم أنّ الفاعل اثنان، و عليه فهي علم الضمير و التثنية.

---

[1]- يحيى بن زياد الدّيلمي. عالم بالنحو، من أبرز زعماء الكوفة. و كان شديد التعصّب على سيبويه، عرف بتديّنه و شدّة ورعه. له مؤلفات كثيرة أهمّها **معاني القرآن و ما تلحن فيه العامّة، و المصادر في القرآن و النوادر** و غيرها. و توفي الفرّاء سنة 207 هـ عن 77 سنة.

[2]- ابن جنّي: **سرّ صناعة الإعراب**. ج. 2 ص. 696

[3]- و أمّا النون في الولدان فهي " عوض ممّا منع الاسم من الحركة و التنوين". (ابن جنّي: **سرّ صناعة الإعراب** ج. 2 ص. 707) أو هي عوض من التنوين.

و تجدر الملاحظة أيضا أنّ الألف في بعض الكلِم جاءت لمعانٍ و أغراض، و هي في عِداد " تقدير الانفكاك و الانفصال"، من نحو ما نجده في " بَيْنَا " عوض "بَيْن" أو في "لَيْسَا" عوض "لَيْسَ"، و في الاتّباع، إمّا للوقف أو للوصل، كما هو الحال في "بَيْن" أو في بعض الكلمات من نحو " بمنتزاح" عوض " بمنتزح" أو "ينباع" عوض "ينبع" أو "خالكا" عوض "خالك" و "أينا" عوض "أين". و كلّ هذا له ما يدّل عليه في الشعر[1] . و تكون زيادتها في هذه الحالة للإطلاق في آخر الصدر أو العجز. من نحو قولنا "العِتابا". و من المفيد أن نشير إلى أنّ كلّ هذه الزيادات المعتبرة هي زيادات صوتيّة، إمّا لضرب من التخفيف، أو لضرورة شعريّة تتعلّق بالتفعيلات أو الأوزان.

و تزاد الألف للندبة أيضا في نحو قولنا "وا رأساه" و "وا أبتاه".

و أخيرا تزاد الألف لفظا لا خطّا أو العكس. و أمّا زيادتها في مستوى النطق فهي أمثلة من نحو "لـٰـكن" و "هـٰــذا". و أمّا زيادتها في مستوى الخطّ لا النطق ففي الفعل المسند إلى ضمير جمع الغائبين المذكّرين "هم" من نحو "ضربوا" و "دخلوا" .

و هذه أوجه زيادة الألف في حالاتها المختلفة.

---

[1]- ابن جنّي: **سرّ صناعة الإعراب**. ج. 2 ص. ص. 719 - 720

3- الواو و مواضع زيادتها

تعتبر الواو شفويّة حنكيّة، ذلك أنّها تخرج من حيّز بين الشفتين. و في حالة تحقّقها تستدير الشفتان، و ترتفع مؤخّرة اللّسان نحو غشاء الحنك من دون أن تلامسه. و في ما يتعلّق بدرجة انفتاحها فهي رخوة. و من حيث تذبذب الأوتار الصوتية فهي مجهورة. و الواو حرف علّة إلاّ أنّها تجيء محقّقة، باعتبارها حرفا قائم الذات. و حسب ابن جنّي، تجيء الواو على ثلاثة أضرب: أصلا و بدلا و زائدة. و لا تهمّنا في الحقيقة منها في هذا المجال إلاّ زيادتها لا غير.

تزاد الواو في الكلمة العربيّة ثانية و ثالثة و رابعة و خامسة. فأمّا زيادتها ثانية ففي أمثلة من نحو "كوثر" و "جوهر" و "حَوْقلَ" و "صَوْمَعَ". و أمّا زيادتها ثالثة فمن نحو "جَدْول" و "خِرْوَع" (نوع من النبات) و "عمود" و "عجوز". و أمّا زيادتها رابعة ففي أمثلة من نحو "جُرْمُوق" (الخفّ للباس في القدم) و "سَنَوَّر" (السلاح) و "اخْرَوَّطَ" (طال) و "اعْلَوَّطَ" (البعيرَ: تعلّق بعنقه). و أمّا خامسة فتجيء في أمثلة من نحو "قِنْدَأو" (الغليظ القصير) و "عضرفوط".

و لا تُزاد الواو أوّلا البتة،حسب ابن جني، إذ لو زيدت في هذا الموضع لكانت عرضة للبدل، مثل "وُقِّتَت" و "أقتت" و "وُعِدَ"

و "أُعِدَ" و "وِسادة" و "إسادة" و "وفادة" و "إفادة" و "وِشاح" و "إشاح" و "وَحَد" و "أحَد" و "وناة" و "أناة"[1] .

و أمّا في ما يتعلّق بالمقولات النحوية فقد ثبت أنّ الواو تُزاد في جمع المذكّر العاقل. و ذلك من نحو "المسلمون" و "المجتهدون"، إلاّ ما استثنيَ من ذلك[2] .

و تُزاد الواو أيضا في الفعل المضارع من نحو "يذهبون" و "يجتهدون" باعتبارها علامة للجمع و الضمير. و تزاد بعد هاء الإضمار في نحو قولنا "ضَرَبْتُهُو" و "كَلّمْتُهُو". و هذه الواو في الفعلين المذكورين هي نظيرة الألف في المؤنث نحو "ضربتها" و "كلّمتها". و تزاد الواو أيضا بعد ميم الإضمار نحو "ضَرَبْتُهُمو" و "هُمُو". و تُشبع بعض العرب الضمّة فتنشأ بعدها الواو التي هي من جنسها، من نحو ما سبق أن رأيناه في إشباع الفتحة، فتنشأ الألف، و ذلك من نحو قولهم "أنْظُورُ" في مقام "أنظر" و "لم تهجُو" عوض "لم تهجُ". و هذا من قبيل **التوافق الصوتي**، و ممّا يتلاءم و الأوزان أو التفعيلات في الشعر. و من هذا القبيل أيضا إشباع الضمّة بالواو في الوقف، و خاصّة عند التذكّر كأن نقول: "الرجل ينطلقُو" أوالرجل يدعُوو" و "يغزُوو".

هذه حالات الواو زائدة، ساكنة كانت أو إشباعا للضمّة التي تجانسها، و هو ممّا يغيّر بنية الكلمة فيجعلها كلمة مزيدة أو ملحقة.

---

[1]- ابن جني: **سرّ صناعة الإعراب**. ج. 2 ص. 595

[2]- في باب الاستثناء، يستثني علماء النحو " سنون" (جمع سنة) و "مئون" (جمع مئة) و " رئون" (جمع رئة) و ثُبون (جمع ثُبة و هي الجماعة من الناس) و "ظُبون" (جمع ظُبة و هي حدّ السيف أو السنان).

و تكون زيادتها في بعض الحالات إمّا دالّة على مقولة نحويّة أو على ظاهرة صوتيّة.

4- الياء و مواضع زيادتها

يتمّ حدوث الياء باندفاع الهواء إلى حدّ الحنك الأعلى أو الأدنى، و طرف اللّسان يوشك أن يمسّ أعلى الأسنان الأماميّة السفلى. و هذا الموضع يُعرف عند القدامى **بشجْر الفم**، و منه الياء و الجيم و الشين أيضا. و الياء حرف مجهور، و تجيء في الكلام، حسب ابن جنّي، على ثلاثة أضرب: أصلا و بدلا و زائدة. و لا يهمّنا من أحوالها في هذا الصدد إلاّ زيادتها. و عليه فهي تُزاد أوّلا و ثانيا و ثالثا و رابعا و خامسا و سادسا.

فأمّا زيادتها أوّلا فتُزاد أوّل صيغة الفعل المضارع، و يطلق عليها النحاة حرف المضارعة، و تكون مفتوحة من نحو "يلعب" أو مضمومة من نحو "يُكرم" و "يُدحرج". و تُزاد في بعض الأسماء و على اطّراد من نحو ما نجده في أمثلة من قبيل "يَرمَع" (الحصى الأبيض في أشعة الشمس) و "يَعْملة" (الناقة النجيبة).و أمّا زيادتها ثانية فمن نحو ما نجده في أمثلة من قبيل "صَيْرَف" (صرّاف الدراهم) و "عَيْداق" (الكريم الجوّاد) و "قَيْصوم" (ضرب من النبات) في الأسماء. و أمّا في الأفعال فنجدها بالنسبة إلى ما كان ملحقا من نحو "بَيْطَر" و "بيقَر" الأولى من "البطْر" و الثانية من "البقْر". و أمّا

زيادتها ثالثة فمن نحو ما نجده في كلمات من قبيل "حِذْيَم" (الحَاذِق) و "عِثْيَر" (الغبار) و "سِرياح" (فرس سرياح: طويل) و "سعيد" و "قَضيب"، و زيادتها في التصغير من نحو "كُلَيْب" و "مُسَيْجد" و "عُصَيْفير". و زيادتها في الأفعال الملحقة بالرباعيّ من نحو "شَرْيَفَ" (شريف النبت: قطع شريافه). و أمّا زيادتها رابعة فمن نحو ما نجده في أمثلة من قبيل "قِنديل" و"مِنديل" و "مسكين". و أمّا في الأفعال فمن نحو "سَلقيْت" (استلقيت) و "جَعْبَيتُ" (صرعت)، و الأصل فيهما "سلقى" و "جعبى"، فردّت الألف إلى أصلها أي إلى ياء. و أمّا زيادتها خامسة فمن نحو ما نجده في أمثلة من قبيل "عنتريس" (الناقة الغليظة الصلبة) و "قرقرير" (من قَرْقَرَ: أغرق في الضحك)، و "منجنيق" (معرّب دخيل). و نجدها في الأفعال في أمثلة من نحو "اسلنقيت" (من اسلنقى بمعنى استلقى) و "احرنبيت" (من احرنبى الديك: انتفش ريشه و تهيأ للمواجهة). و أمّا زيادتها سادسة فلا تزاد إلاّ في ما حكاه بعض علماء اللّغة في تصغير و تكسير "عنكبوت" في قولنا "عُنَيْكِبيت" و "عَناكِبيت"[1] .

و كلّ هذه الزيادات، على ما ذكرنا، تكون بزيادة الياء باعتبارها حرفا صامتا، أو باعتبارها إشباعا من جنس الحركة القصيرة التي تسبقها أي الكسرة.

و أمّا في ما يتعلّق بزيادة الياء في المقولات النحوية باعتبارها دّالة على معان نحويّة فهي تزاد في التثنية و جمع المذّكر السالم، من نحو قولنا

---

[1]- ابن جني: **سرّ صناعة الإعراب**. ج. 2 ص.ص. 768-769

"مجتهدَين" و "مجتهدِين". و تزاد في صيغة الفعل المضارع أو الأمر، باعتبارها ضميرا مع المفرد المخاطب المؤنث في نحو قولنا "اكتبي" أو "تكتبين".

و تُزاد أيضا، كما هو الحال بالنسبة إلى الألف و والواو باعتبارها إشباعا للكسرة التي هي من جنسها، في أمثلة تمليها ضرورات شعريّة أو صوتيّة. وذلك من نحو قولهم "دراهيم" و "صياريف" عوض "دراهم" و "صيارف"، و في أمثلة من نحو "عليكي" و "ضربتُكي"، و تزاد في القوافي المجرورة أيضا من نحو "الأيامي" عوض "الأيّام" و ما شابه ذلك.

و تزاد الياء أيضا في التصغير و التكسير على ما ذكرنا. فأمّا في التكسير ففي أمثلة من نحو "مسامير" و "مكاتيب" جمع "مسمار" و "مكتوب"[1] . و أمّا في التصغير ففي أمثلة من نحو "كُليب" و" مُسَيجد" و "عُصيفير".

و تزاد الياء باعتبارها ضمير جرّ من نحو ما نجده في "كتابي" و "غلامي"، و في "إيّاي" بالنسبة إلى من اعتبر أنّ الياء ملحقة بـ "أيّ"، و هي تجري في هذه الحالة مجرى الكاف في "إيّاك" .

و تزاد الياء أخيرا في النسبة من نحو قولنا "مصريّ" و "بصريّ" و هي في الحقيقة ياء مضعّفة مسبوقة بكسرة لها من جنسها. و للنسبة أحكامها ليس هنا موطن تفصيل الحديث فيها.

---

[1]- قد تجمع أمثلة من نحو "خاتم" و "طابق" (فارسي: إناء للطبخ) و "دانق" (سدس الدرهم) على "خواتيم " و " طوابيق" و "دوانيق"، و الأسلم فيها "خواتم" و "طوابق" و "دوانق". و يرجع ابن جني هذا الإشباع في الكسرة إلى ظاهرة صوتيّة محضة. (**سرّ صناعة الإعراب** ج. 2 ص . 770)

5- الهمزة و مواضع زيادتها

قال ابن جنّي :

" موضع زيادة الهمزة أن تقع أوّلا، و بعدها ثلاثة أحرف أصول نحو قولك أحمر و أصفر و أخلق و أبلق، فالهمزة زائدة و مثاله أفْعَل. و كذلك إجفيل (من جفل) و إخريط (نبات) . فالهمزة زائدة و مثاله إفعيل، لأنّ الياء زائدة لما قدّمنا، و بعد الهمزة كذلك ثلاثة أصول، فهي إذا زائدة. فإن كان بعدها أربعة أصول فالهمزة أصل و الكلمة بها خماسيّة، و ذلك نحو إصْطَبْل الهمزة أصل و مثال الكلمة فِعْلَلّ، و نظيرها جِرْدَحْل (الجمل الضخم). فإن كانت الهمزة وسطا لم تُزد إلاّ بثبت، و ذلك نحو زِئبَر (ما ظهر من دَرْز أو وشي الثوب) و ضِئْبَل (الداهية) و جُؤْذَر (ابن المهاة: بقر الوحش) و بَرْأَلَ (الديك أي نفش عرفه). الهمزة في هذا كلّه أصل لأنّها حشو. و قد زيدت حشوا و ذلك قليل. قالوا شَمْأَل و شَأْمَل (الريح التي تجئ من الشمال) و مثالهما فَعْأَل و فَأْعَل. فالهمزة

زائدة لقولهم شَمَلَت الريح. و الهمزة أيضا في جُرَائِض زائدة و مثاله فُعَائِل لقولهم في معناه جَرْوَاض أي جَمَل شديد، و كذلك حُطَائِط همزته زائدة، و مثاله فُعَائِل لأنّه من الشيء المحطوط، و هو الصغير. و قالوا النِئْدُلَان فهمزته زائدة لقولهم في معناه النِيدُلَان غير مهموز بضمّ الدّال. و مثال النِيدُلَان فِيْعُلَان، و النِئْدُلان هو الكابوس، و يقال له أيضا الجَاثُوم. و قد اطّردت زيادة الهمزة آخرا للتأنيث نحو حمراء و صفراء و أصدقاء و أنبياء و عُشَراء و نُفساء".

[ص ص 17 – 19]

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

يرى ابن جنّي في ما يتعلّق بالهمزة أنّها متى كانت في أوّل بنات الثلاثة يكون الحكم عليها بالزيادة في هذا الموضع، عُرف الاشتقاق أو لم يعرف. و لا يُقْضَى بزيادتها إلاّ إذا كان الاشتقاق قطعيّا، و مرجعه في ذلك كثرة الأمثلة الثلاثيّة الأصول ممّا جاءت في أوّلها همزة من نحو "أحمر" و "أصفر" و "أخضر" و "أصلع" و "أعور"، و كلها على مثال "أفعَل". كما تعتبر الهمزة زائدة أيضا في أمثلة من نحو "إجفيل" (من جَفَلَ) و "إخريط" (نوع من النبات)، ذلك أنّ الياء زائدة في هذه الأمثلة، و وزنها في الحالتين "إفعيل". و توجد الهمزة أوّلا في أمثلة أخرى من نحو "أترجّة" (ضرب من الفاكهة) أو "أزملة" (أزمله: زيّنه).

أمّا إذا جاءت الهمزة في أوّل الكلمة مع أربعة حروف أصول فالحكم عليها، كما يقرّ ابن جنّي، بالأصليّة. ذلك أنّ الكلمة خماسيّة من نحو ما نجده في "إصْطَبْل" و "إبريسم" (الحرير) و "إبراهيم" و "إسماعيل"، بالرغم من كون هذه الكلمات كلّها أعجميّة معرّبة.

و أمّا الهمزة في حشو الكلمة فهي على الأرجح أصليّة، إلاّ أن يقضيَ عليها الاشتقاق بخلاف ذلك، و هذا من نحو "زئبر" (ما ظهر من وشي الثوب) و "ضِئْبَل" (الداهية) و "جُؤْذَر" (ابن المهاة)، و منها في الأفعال "بَرْأَل الديك" (أي نفش ريشه للمواجهة) و "اطمأنّ" و "بَنْـأَزَ الرجل" (فرّ و أسرع). و أمّا ما ثبتت زيادتها في هذا الموضع فهو قليل، حسب ابن جنّي، و ذلك من نحو "شَمْأَل" أو "شَأْمَل" (مقلوب شمأل)، و شَمْأَلت الريح (هبّت من جهة الشمال)، و منه "قُدَائِم" (من لفظ القدم و القديم) و "جُرائض" و مثاله "فُعائِل"، لقولهم في معناه "جَرْوَاض" (أي شديد)، و منه أيضا "حُطَائِط" لأنّه من الشيء المحطوط، و هو الصغير، و منه أيضا "النِئْدُلاَن" (الكابوس) لقولهم في معناه "النِيدُلاَن" و "امرأة ضهيأة" (لا تُرضع أو لا تَحيض)، و إن كان فيها خلاف باعتبار الياء زائدة[1] .

و أمّا زيادة الهمزة في آخر الكلمة فقد جاءت مطّردة في كلمات مؤنّثة، و الهمزة فيها علامة التأنيث، و ذلك من نحو "حمراء" و "صفراء" و "أصدقاء" و "أنبياء" و "عُشرَاء" و "نُفساء". هذه مواضع زيادة الهمزة في أوّل الكلمة و حشوها و طرفها، و الحكم في الغالب الأعمّ

---

[1]- ابن جنّي: **سرّ صناعة الإعراب**. ج. 1 ص. 108

يتعلّق بزيادتها أوّلا في بنات الثلاثة، و الحكم على أصالتها إذا جاءت مع أربعة حروف أصول أو في حشو الكلمة أو في آخرها، إلاّ أن تقوم الدلالة على زيادتها، وأقوى دلالة قطعا هي الاشتقاق.

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

6- الميم و مواضع زيادتها

قال ابن جنّي:

" موضع زيادة الميم أن تقع أوّلا و بعدها ثلاثة أحرف أصول نحو مَضرَب و مَقتَل و مُكرِم و مُجمَل. حكمها في ذلك حكم الهمزة، و كذلك إذا كان بعدها أربعة أحرف أصول كانت الميم أصلا، و ذلك نحو ميم مَرْزَجُوش (نوع من البقل) هي أصل و مثاله فَعْلَلُول على ما تقدّم. و قد زيدت الميم حشوا، و ذلك شاذّ لا يقاس عليه، قالوا دُلاَمِصْ، فالميم عند الخليل[1] زائدة، و مثاله فُعَامِل، و ذلك لأنّه بمعنى الدِّلاص و هو البرّاق. قال الأعشى:

إذا جُرّدَتْ يوماً حَسِبْتَ خَميصة ❁❁ عَلَيْهَا و جِرْيَال النّضيرِ الدُلاَمِصاَ [2]

---

[1]- الخليل بن أحمد الفراهيدي: عالم بالنحو و اللغة و العروض. و هو واضع الدوائر العروضية. و مؤلف قاموس **العين**. و كان من الزهّاد و المنقطعين إلى العلم، و هو شيخ سيبويه. و أثره في **الكتاب** غير خاف. توفي الخليل سنة 175 هـ، عن عمر يناهز 74 سنة.

[2]- "الخميصة": ضرب من اللباس أسود اللون، و "الجريال" صباغ أحمر، و "النضير" : الذهب، و "جريال النضير" : حمرة الذهب، و "الدلامص": البرّاق.

و قالو للأسد هِرْمَاسْ و مثاله فِعْمَال، لأنّه من الهَرْسِ و هو الدَقّ. و قالوا لَبَن قُمَارص و مثاله فُمَاعِل. و أنشدوا:

فَبَاتَتْ تَشْتَوِي و اللَيْلُ دَامٍ ❁❁ ضَمَارِيطُ اِسْتِهَا في غَيْرِ نَارِ [1]

و هذا فَمَاعِيل. و قد زيدت الميم آخرا زيادة أكثر من زيادتها حشوا، و كلاهما شاذّ لا يقاس عليه، من ذلك زُرْقُم و فُسْحُم و هما فُعْلُم، لأنّه من الزُرْقة و الانفساح، و قالوا حُلْكُم للأسود و هو من الحَلَكَة، و مثاله فُعْلُم. و قالوا دِلْقَمْ و هي فِعْلَم من الاندلاق في أحرف سوى هذا".

[ص.ص 19 – 20]

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

إنّ الحكم على الميم شبيه بالحكم على الهمزة، ذلك أنّها متى جاءت أوّلا مع ثلاثة حروف أصول يكون الحكم عليها بالزيادة، مع وجود قرينة دالة على زيادتها، و ذلك من نحو "مَضْرَب" من الضرب و "مَقْتَل" من القتل و "مُكْرَم" من الكَرَم و "مِقْيَاس" من القيس. أمّا إذا جاءت الميم و بعدها أربعة حروف أصول فالحكم يقضي بأصالتها، و ذلك من نحو "مَرْزَجُوش" (نوع من البقل) و "قَرْطَبُوس" (الناقة العظيمة الشديدة)، و مثالهما فَعْلَلُول على شاكلة "عَضْرَفُوط" (ذكر العظاء).

---

[1]- "الضماريط "ج. ضُمروت، و هو المضيق أو الاسْت.

و أمّا أمثلة من نحو "مَهْدَد" (اسم علم لامرأة) و "مَحْبَب" (اسم علم لرجل)، فالتقدير فيهما مختلف. ذلك أنّ وزن الأولى، حسب ابن جنّي، "فَعْلَل" و وزن الكلمة الثانية مَفْعَل، أي أنّ الميم في المثال الأوّل أصليّة و في المثال الثاني زائدة . و الدليل على هذا وجود الأصل م. ه. د في الحالة الأولى، و عدم وجود م.ح.ب في الحالة الثانية. و فكّ الإدغام عند ابن جنّي في الحالة الأولى مرّده إلى كون الميم أصليّة، إذ لو كانت زائدة لوقع الإدغام من نحو ما نجده في أمثلة من قبيل "مَسَدّ" و "مَرَدّ". و أمّا فكّ الإدغام في الحالة الثانية فمردّه إلى كون "مَحْبَب" اسم علم. و الأعلام في تقدير ابن جنّي " قد تأتي كثيرا مخالفة للأصول. و ذلك من نحو "تَهْلَلَ" و "مَوْرَق" و "مَوْظَب" و "مَزْيَد" و "حَيْوَة"[1]. و أمّا ما كانت في أوّله ميم (أو همزة أيضا)، و في آخره ألف فالحكم على الميم يكون بالزيادة، و ذلك من نحو "مُوسى" و "مِعْزًى"، وزن الأولى "مُفْعَل" و وزن الثانية "فِعْلًى" لقولهم "مَعْز" و "مَعِيز". ذلك أنّ أكثر اللّغة في اعتبار ابن جنّي أكثرها قائم على هذا، إلاّ في حالة ثبت يُقام حجّة على خلافه[2].

و أمّا زيادة الميم في حشو الكلمة فهذا شاذّ و لا يقاس عليه. و من ذلك كلمات من نحو "دُلاَمِص" لأنّه من "الدَّلاَص" (و هو البرّاق) أو "الدَّلِيص" (و هو البريق). و وزن "دُلامص" "فُعَامِل". و منه أيضا "هِرْمَاس"، الميم زائدة لأنّه من "الهَرَس" و وزنه "فِعْمَال"، و منه أيضا

---

[1]- ابن جنّي: **سرّ صناعة الإعراب**. ج. 1 ص. ص 426-427

[2]- المرجع نفسه ص. 428

"قُمَارِص" و وزنه "فُمَاعِل" لأنّه من "قارص"، و يقال في هذا الشأن "لبن قمارص"، و منه أيضا "ضَمَارِيط" جمع "ضُمْرُوط" و وزنه "فُمْعُول". و أمّا زيادة الميم في آخر الكلمة فهي أكثر تواترا من زيادتها حشوا، و إن كان كلاهما شاذّ لا يطّرد، و لا يقاس عليه.

و من زيادات الميم آخرا ما نجده في كلمات من قبيل "زُرْقَم" و "فُسْحَم" و "حُلْكَم"، و هي من "الزرقة" و "الفسحة" و "الحَلَكَة"، و وزنها كلّها "فُعْلَم". و من زيادتها أيضا ما نجده في كلمات من قبيل "حُلقوم" و "بُلعوم"، الأولى من الحلق و الثانية من البَلع، و كلمات من قبيل "سَرْطَم" من الاسترواط و "صُلاَدِم" من الصّلد (أي الصّلب) و "ضُبارم" من الضبر و الضبير (و الضبير يعني شدّة الخلق).

و تجيء الميم في آخر الكلمة في كلمة "اللّهمّ"، و يعتبر النحاة أنّ هذه الميم المشدّدة في آخر الكلمة هي عوض لياء النداء التي تسبق المنادى، و لا يجمع بينهما ، كما يقول ابن جنّي، إلاّ في ضرورة شعريّة.

كلّ هذا في ما يتعلّق بالميم، و هي بعبارة ابن جنّي، من خواصّ زيادة الأسماء، و لا تزاد في الأفعال إلاّ في أمثلة قليلة من نحو ما نجده في كلمات من قبيل "تَمَسْكَن" و "تَمَنْدَل" و "تَمَنْطَق" (لبس النطاق)، و هي من "المسكنة" و "المنديل" و "المَنطقة".

و أمّا بشأن المقولات النحويّة فهي تزاد في آخر الكلمة في الضمائر المتّصلة أو المنفصلة. و هي علامة من علامات التصريف باعتبارها ضمائر رفع ، و ذلك في أمثلة من نحو "هم" و "هما" و "أنتم" و "أنتما" و "ضربتم" و "ضربتما". و في كلّ هذه الحالات جاءت الميم

لتجاوز الواحد، و " أنّ الألف بعدها لإخلاص التثنية و الواو بعدها لإخلاص الجمع"[1].

هذه حالات الميم و زياداتها أوّلا و حشوا و آخرا، و لا يغلب الاطّراد على زيادتها إلاّ إذا جاءت أوّلا، و أمّا في بقيّة الحالات فيبقى الاشتقاق أو القياس دالاّ على زيادتها، أو على عدم زيادتها.

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

7- زيادة التاء و النون

قال ابن جنّي:

" إذا جاءت التاء و النون في موضع يقابلان فيه أحد الأصول حُكِم بأنّهما أصلان، إلاّ أن يدلّ الاشتقاق على زيادتهما فيُحكَم بها. و إن جاءتا مخالفتين لبناء الأصول حُكِم بأنهما زائدتان، من ذلك قولنا عنتر التاء و النون جميعا أصلان، ألا ترى النون تقابل الفاء منه و كلاهما أصل، فكلاهما إذا أصل. فأمّا نَرْجَسْ فالنون زائدة و مثاله نَفْعِل لأنّه ليس في الكلام مثل جَعْفِر بكسر الفاء، و كذلك تَنْضُب (ضرب من الشجر) التاء زائدة لأنّه ليس في الكلام مثل جَعْفُر بضمّ الفاء. و قيل له تَنْضُبٌ كما قيل لنظيره شَوْحَط، لأنّ الناضب هو

---

[1]- ابن جنّي: سرّ صناعة الإعراب. ج. 1 ص. 432

الشاحط (المنزل البعيد) و كلاهما للبعد. و كذلك عُنْصَل النون زائدة، لأنّه ليس في الكلام مثل جُعْفَر بضمّ الجيم. فأمّا النون من عَنْبَس فزائدة من قِبَل الاشتقاق، لا من طريق القياس، و ذلك لأنّه من العُبوس، و لذلك قيل للأسد عَنْبَس لعبوسه و كراهة منظره. قال الأشتر النخعيّ:

بَقَّيْتُ وَفْرِي و انْحَرَفْتُ عن العُلاَ ۞ و لَقَيْتُ أَضْيَافي بوجه عَبُوسِ[1]"

[ص. ص. 20–21]

۞۞۞۞۞۞۞۞۞۞

إنّ الحكم على زيادة التاء و النون يكون بالنظر إلى الحروف الأصول في الكلمة الواحدة، فإذا كانت التاء أو النون في موضع تقابل فيه أحد الحروف الأصول حكم عليها بالأصليّة، و إذا كان أحد هذين الحرفين مخالفا لبناء الحروف الأصول حكم عليه بالزيادة. و الاشتقاق في الحقيقة هو الدالّ على الأصليّة و الزيادة.

و يقدّم ابن جنّي في هذا الصدد مجموعة من الأمثلة ليبيّن مدى سلامة الحكم عليها بالأصليّة أو الزيادة، و ذلك بالالتجاء سواء إلى الاشتقاق أو القياس، و محاكاة المثال أو النظير. و الأمثلة المقدّمة من قبل ابن جنّي هي التالية: "عنتر" و "نرجس" و "تَنْضُب" و "عُنْصَل" و "عَنْبَس". و كلّ هذه الأمثلة، مثلما يمكن أن نلاحظه، تتضمّن إلى

---

[1]- "بقيتُ" بمعنى "أبقيتُ"، "الوفر" الواسع و الكثير من المال و المتاع، و "انحرفت عن العلا": ملت عن المعالي، و ابتعدت عن العظمة.

جانب بقيّة الحروف إمّا نونا أو نونا و تاء. و من المعلوم أنّ حروف الزيادة جميعها قد تكون زائدة أو أصليّة. فمتى كانت فاء أو عينا أو لاما للكلمة فهي أصليّة، و متى كانت خلاف ذلك فهي زائدة. ومن المعلوم أيضا أنّ معرفة الحروف الأصول في الكثير من الحالات ليست هيّنة، و ذلك إذا ما غاب الاشتقاق خاصّة.

ففي كلمة "عنتر" مثلا يقرّ ابن جنّي بأصليّة النون و التاء و ذلك لبعدها عن الاشتقاق من جهة، و لمناظرتها للرباعيّ في مثال "جَعفَر" من جهة ثانية، إذ هو يضع النون و التاء في "عنتر" بإزاء العين و الفاء من "جعفر". و أمّا في كلمة "نرجس" فهو يقضي بزيادة النون فيها، و ذلك بالرغم من عدم وضوح الاشتقاق.و الحكم بالزيادة مردّه أنّه ليس في أمثلة الرباعيّ "جعفِر" بالكسر. و كذلك الأمر بالنسبة إلى كلمة "تَنْضُب" النون فيها زائدة أيضا لا من باب الاشتقاق، و إنّما من باب حمل المثال على المثال أو النظير على النظير، لأنّ ليس في أمثلة العرب مثل "جَعْفُر" بضّم الفاء. و كلّ هذا من شأنه الإقرار بعدم أصليّة النون في المثالين المعتبرين، و القضاء، لا محالة، بزيادتهما. و الأمر ذاته ينطبق على كلمة "عُنْصَل" لعدم وجود الرباعي "جُعْفَر" بضّم الميم. و أمّا كلمة "عَنْبَس" ،و بالرغم من مناظرتها ل "جعفر"، و القياس يقضي أن تكون النون أصلا لأنّها بإزاء العين من "جعفر"، و هي شبيهة ب "عنتر"، فإنّ الاشتقاق يقضي بزيادتها لأنّها من العبوس. و يدلّل ابن جنّي على هذا بالاستشهاد ببيت من الشعر

ليقرّب ما بين العبوس و كلمة "عنبس" التي تطلق على الأسد، و ذلك لعبوسه و كراهة منظره كما يقول.

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁

7-1 - *زيادة النون*

قال ابن جنّي:

"و قد زيدت النون في نَفْعَل و انْفعَلَ، و بعد ألف التثنية و يائها، نحو الزَيْدَان و العُمَرَان و الرَجُلَيْن و الغُلامين، و بعد واو الجماعة و يائه نحو الزَيْدُون و العُمَرون و الزَيْدِين و العُمَرِين، و علامةً للرفع في خمسة مواضع من الفعل، نحو يَفْعَلَان و تفعلان و يفعلون و تفعلون و تفعلين يا امرأة، و بعد الألف في نحو غَضْبَان و بابه، و ما ألحق به من نحو عَرْيَان و قَحْطَانْ و عُمْرَان و عُثْمَان و حِدْرِجَان، و بعد الواو و الياء في زَيْتُون و غِسْلِين، و للتوكيد خفيفة و ثقيلة نحو لتقومَنَّ. و متى حصلت الكلمة خماسيّة و ثالثها نون ساكنة حُكم بزيادتها نحو جَحَنْفَل و شرنْبَث و غَضَنْفَر، فإن كانت النون غير ثالثة، و هي مع ذلك مقابلة لبعض الأصول، يعني في الكلمة الخماسية حُكِم بكونها أصلا ساكنة كانت أو

متحرّكة، حتى يدلّ الدليل على زيادتها، فالساكنة نحو نون جِنْزَقر و حَنْتَرٍ، و المتحرّكة نحو نون جَنَعْدَل. فأمّا ما دلّت الدلالة على زيادته، و هو متحرّك غير ساكن، فنحو نون كَنَهْبُل، لأنّه ليس في الأصول سَفَرْجُل بضمّ الجيم. و أمّا الساكنة فنحو نون قِنْفَخْر، النون زائدة، لقولهم في معناه امرأة قُفَاخِرِية، و مثال قِنْفَخْر فِنْعَلٌّ، كما أنّ مثال كَنَهْبُل فَعَنْلُل".

[ص.ص 22-23]

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

في ما يتعلّق بزيادة النون، و فضلا عمّا سبق أن ذكرناه أعلاه، يشير ابن جنّي إلى جملة من المواطن التي تزاد فيها النون و الزيادة في تقديرنا زيادتان:

– إمّا أن تصاغ مع نفس الكلمة على سبيل اللّزوم بعبارة ابن يعيش[1].

– و إمّا أن تكون زيادة مقوليّة نحويّة أو صرفيّة من قبيل التثنية و الجمع و التوكيد و ما شابه ذلك.

و يعتبر ابن جنّي أن زيادة النون تجيء على حرفين: " أحدهما زيادة صيغت في نفس المثال المزيد فيه، و الآخر زيادة لحقت على غير معنى اللّزوم"[2].

---

[1]- ابن يعيش: **شرح الملوكيّ في التصريف**. ص 174

[2]- ابن جنّي: **سرّ صناعة الإعراب**. ج. 2 ص. 444

و مواطن الزيادة، على ما يشير ابن جنّي و تبعا لما ذكره، يمكن أن نجملها في ما يلي:

1. تُزاد النون في الأفعال في صيغة المضارع و ذلك نحو "تقوم" .و "نقعد". و هذه مع جملة من الحروف الأخرى هي الهمزة و الياء و التاء و تسمّى حروف المضارعة. و تخصّ النون المتكلّم غير المفرد، سواء كان مثنّى أو جمعا مذكّرا أو مؤنّثا، في مقابل الهمزة للفرد المتكلّم مذكّرا أو مؤنّثا أيضا. و تخصّ التاء المخاطب بأنواعه، مؤنّثا و مذكّرا و مفردا و مثنّى و جمعا. و تخصّ الياء الغائب بأنواعه أيضا المفرد و المثنّى و الجمع و المذكّر و المؤنّث. و تعتبر النون، مثلها مثل بقيّة حروف المضارعة، زائدة إذا ما اعتبرنا أن صيغة المضارع يُتوصّل إليها من صيغة الماضي، و ذلك بتغيير علامات الضمائر الواردة في آخر الفعل، و إسكان فاء الفعل تفاديا لوجود أربع حركات لوازم في الكلمة الواحدة.

2.و لا يفوتنا أن نشير إلى أنّ النون تستعمل أيضا باعتبارها ضمير جمع في نحو "قُمنا" و "قَعَدْنا" في صيغة الماضي، و تستعمل علامة ضمير باعتبارها اسما أو حرفا حسب التقدير مع جماعة المؤنّث في نحو "قُمْنَ" و "قَعَدْنَ".

3. تزاد النون في صيغة "انْفَعَل" و تفيد هذه الصيغة معنى المطاوعة. و هو معنى طارئ على الكلمة المجرّدة الأصليّة، فنقول "كسرته فانكسر" و "فتحته فانفتح". و تفيد النون المطاوعة، حسب بعض علماء الصرف، لما فيها من السهولة.

4. تزاد النون بعد ألف التثنية و يائها من نحو "الغلامان" و "الغلامين"، و تزاد بعد واو الجماعة و يائها من نحو "المسلمون" و "المسلمين". و هذه زيادة، و لا شكّ، مقوليّة تفيد مع ما يسبقها أي الألف و الواو و الياء حالتي المثنّى و الجمع، و حالتي الرفع و النصب، و حمل الجرّ على النصب. و هذه الزيادات ليست مصوغة في الكلمة نفسها على سبيل اللّزوم، على ما ذكرنا بعبارة ابن يعيش، و إنّما هي زيادة يحافظ فيها كلّ من المثنّى و الجمع على سلامة المفرد، و بالتالي فإنّ الحكم فيهما واحد. و يعتبر النحاة النون **كالعوض** من الحركة و التنوين الذين هما في المفرد. و تجئ النون مكسورة في التثنية و مفتوحة في الجمع، و ذلك للفرق و للمعادلة، حسب رأي ابن يعيش.

5. تجيء النون زائدة علامة للرفع في ما يسمّى بالأفعال الخمسة في صيغة المضارع، و هي "يفعلان" و "تفعلان" و "يفعلون" و "تفعلون" و "تفعلين". و هذه الزيادة مقوليّة أيضا، على حدّ زيادة النون في المثنّى و الجمع في الأسماء. و تعتبر النون في هذه الأفعال المذكورة علامة للرفع أي للمضارع المرفوع، و حذفها علامة للجزم، و النصب محمول على الجزم. و أمّا الألف و الواو و الياء قبلها فهي ضمائر تفيد التثنية و الجمع و المؤنّث المخاطب المفرد.

6. تزاد النون بعد ألف "فعلان" الدّالة على الصفات، ممّا جاء مؤنثه على شاكلة "فَعْلَى"، من نحو "عَطْشَى" و "عطشان" و "غَضْبَى" و "غضبان" و "سَكْرَى" و "سكران"، و **تزاد في ما ألحق به أو حمل**

عليه من نحو "قَحْطان" و "عُمْرَان" و "عثمان" و ما شابهها. و الزيادة في كلّ هذه الحالات تتمثّل في النون و الألف التي تسبقها، و أمرُها مضارعٌ لزيادة ألفي التأنيث في أمثلة من نحو "حمراء" و "حولاء"، من حيث عدد الحروف و الزّنة و الحركات و السكنات.

7. تجيء النون أيضا باعتبارها مقولة نحويّة تفيد التأكيد في الأفعال المؤكّدة، التي تجيء في صيغة المضارع أو الأمر، و المتعلّقة بالقَسَم أو الأمر أو النهي، و ما فيه معنى الطلب من نحو "لا تخرجنّ" و "اضربنّ" و "لتذهبنّ". و هذه النون إمّا خفيفة أو ثقيلة، و الثقيلة ما جاءت مضعّفة، و الخفيفة بخلافها، و الثقيلة حسب علماء الصرف أبلغ في التأكيد.

8. تجيء النون زائدة بعد الواو أو الياء في كلمات من نحو "زَيْتُون" و "غِسْلين" (ما يخرج من الجرح عند غسله). الأولى على مثال "فَعلون" و الثانية على مثال "فِعْلين". و إذا كان أمر هذه الأخيرة واضحا، و الاشتقاق دالّ عليها، باعتبارها قائمة على الحروف الأصول **غ.س.ل**، فإنّ الأولى الخلاف بشأنها قائم. و إذا كان ابن جنّي يُرجعها إلى **ز.ي.ت** و أمرها عنده واضح، فإنّ بعض النحاة أو اللّغويين (ابن كيسان[1] و ابن دريد[2]) يرجعونها إلى **ز.ت.ن**، فيصبح

---

[1]- محمد بن أحمد بن ابراهيم بن كيسان، إمام في اللغة و النحو، أخذ عن البصريّين و الكوفيّين ، و أخذ عن المبرّد و ثعلب، و خلط بين المذهبين. من آثاره **المهذّب في النحو** ، **و غلط أدب الكاتب، و اللامات، و غريب الحديث، و معاني القرآن** و غيرها. و توفي ابن كيسان سنة 299 هـ على وجه التقريب.

[2]- محمد بن الحسن بن دريد . عالم باللغة و شافعيّ ، روى عن الأصمعيّ و السجستانيّ، و الرياشيّ. و روى عنه خلق كثير مثل السيرافيّ و المرزُوبانيّ و الأصبهانيّ و غيرهم. و هو من أحفظ علماء اللغة و أوسعهم علما. من أهمّ آثاره **الجمهرة في اللغة، و الأمالي، و اشتقاق أسماء القبائل** و غيرها. توفي سنة 321 هـ.

مثالها "فَيْعُولا". و "زيتون" عند ابن جنّي على شاكلة "ميسون" (اسم علم مؤنث) و "قيطون" (من قطن بالمكان) من **ق.ط.ن**[1]. و النون في كلّ هذه الأمثلة زائدة سواء بالنظر إلى المعنى الاشتقاقيّ أو إلى الأبنية.

تجيء النون زائدة في أمثلة الخماسيّ بشرط أن تكون ثالثة، و ذلك في أمثلة من نحو "جَعَنْفل" (غليظ الشفاه) و "غَضَنْفر" (الأسد) و "ترَنْبَث". و أمّا إذا كانت في غير هذا الموضع فالحكم يكون عليها بالأصالة سواء كانت ساكنة أو متحرّكة، و ذلك من نحو "حِنْزقر" (القصير الذميم) و "حَنْتَر" (نفس معنى الكلمة السابقة) و "جنَعْدَل" (قوي شديد)، إلاّ أنّ يقوم عليها دليل يقرّ خلاف ذلك. و الدليل إمّا الاشتقاق أو المثال على ما ذكرنا، فالنون في "كَنَهْبل" (شجر أو نبت عظيم) مثلا تعتبر زائدة، و إن كانت ثانية في الكلمة، لأنّ ليس في الأصول "سفَرْجُل" بضمّ الجيم. و النون في "قنْفَخْر" (الفائق في نوعه) زائدة أيضا، لأنّ العرب تقول في معناها "امرأة قُفاخِرِيّة"، و لا وجود للنون في هذا الكلمة الأخيرة.

و زيادة النون في النهاية كثيرة و عديدة لم يذكرها ابن جنّي في مصنّفة كلّها، و إنّما اقتصر على أمثلة منها، إلاّ أنّه وسّع الحديث بشأنها في **سرّ صناعة الإعراب**.

[1]- ابن جنّي: **الخصائص** ج.3 ص. 203

قال ابن جنّي:

" و أمّا التاء فزيدت في جمع التأنيث نحو ضاربات و جوزات و جَفَنات. و تزاد للمضارعة نحو تفعَل أنتَ أو هي و تزاد في تَفَعّل و تَفَاعل و تفَوْعَل و تَفَيْعَل، و في جميع ما تصرّف من ذلك نحو، التفاعُل و التَفَيْعُل. و تُزاد للتأنيث نحو حَمْزة و طَلحة، إلاّ أنّك إذا وقفت عليها أبدلت منها الهاء، فقلتَ طَلحهْ و حَمْزهْ، و تزاد في افْتَعَلَ نحو اقْتطَعَ و اجْتَرَحَ و في استفعل نحو استخرج و استقدم، و في ما ذكرنا من هذا و نحوه دليل على ما اختصرناه و تركناه".

[ص.ص 23- 24]

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

يشير ابن جنّي إلى أنّ التاء تزاد في مواضع يجمل أهمّها في ما يلي:

1. جمع التأنيث في أمثلة من نحو "ضاربات" و "جوزات" و "جَفَنَات"، و مفرد هذه الأمثلة "ضاربة" و "جَوْزة" و "جَفْنة". زيدت الألف و التاء في هذه الأمثلة لتفيد معنى التأنيث و الجمع. ذلك أنّ في التأنيث اختلافا بين النحاة في ما يتعلّق بجمع المؤنث السالم و العلامة الدّالّة عليه. فيذهب جمهور النحاة إلى أنّ الألف

و التاء تفيدان معا الجمع و التأنيث من غير تفصيل[1]. و الدليل على ذلك، حسب ابن يعيش، حذف التاء الأولى في الإفراد، و ذلك لاستحالة الجمع بين علامتين تفيدان معنى واحدا. و تعتبر هذه التاء في جمع المؤنّث حرف إعراب و هي تتحمّل عبء حركات الإعراب، و إن حمل فيه الجرّ على النصب، كما هو الحال في الجمع المذّكر السالم و في المثنّى.

2. تزاد التاء في صيغة المضارع من نحو "تَفْعَلُ" و "تفعلين" و "تفعلان" و "تفعلون". و هي شبيهة، و الحالة هذه، بنون المضارعة التي سبق أن تعرّضنا لها آنفا.

3. و لا تزاد التاء باعتبارها علامة تأنيث في الجمع المؤنّث وحده، و إنّما تزاد في صيغة المفرد. و هي تزاد في الآن نفسه للأفعال و الأسماء. و أمّا تاء التأنيث في الأفعال فهي تاء ساكنة تلزم آخر الفعل في صيغة الغائب المؤنّث، من نحو "قامتْ" و "قعدتْ". و أمّا تاء التأنيث في الأسماء فهي علامة للتأنيث أيضا تجيء في آخر الاسم و تدلّ عليه، و هي تعتبر حرف إعراب و توسم بعلامات الإعراب في الحالات الثلاث المعروفة: حالة الرفع و حالة النصب و حالة الجرّ. و التاء الساكنة أي تاء التأنيث في الأفعال هي في الحقيقة لتأنيث الفاعل لا لتأنيث الفعل، لأنّ الفعل عند النحاة لا يؤنّث و لا يثنّى و لا يجمع، و هي عندهم في حكم المنفصلة تشبه، و الحالة هذه، علامات الضمائر في صيغ من نحو "فعلتُ" و "فعلتَ" و "فعلتِ"، مع

---

[1]- ابن يعيش: **شرح الملوكي في التصريف**. ص .188

فارق أنّ هذه الضمائر أسماء، و هي تقوم بوظيفة الفاعل، في حين أنّ تاء التأنيث الساكنة حرف. و الفاعل المتعلّق بالفعل إمّا أن يكون بارزا أو مستترا.

و الفرق بين التاء الساكنة المتعلّقة بالأفعال و التاء المتحرّكة المتعلّقة بالأسماء هو أنّ التاء الأولى أي الساكنة تظّل ساكنة أبدا، سواء كان في الوصل أو الوقف، باستثناء حالة واحدة، عندما تلتقي فيها بساكن آخر فتحرّك. و يكون تحريكها غالبا بالكسر لتفادي التقاء الساكنين، في الوقت الذي تعتبر فيه التاء الثانية، أي التاء المتعلّقة بالأسماء، تاء صالحة للوصل، و هاء في الوقف.

4. تزاد التاء في بعض الأفعال المزيدة من نحو "تَفَعَّلَ" و "تفاعل" و "تَفَوْعَل" و "تَفَيْعَل" و "افْتَعَلَ"، و هي كلّها أفعال مطاوعة، إذ "تفعّل" تعتبر مطاوع "فَعَّلَ" من نحو "كسّر" و "تكسّر"، و "تفاعل" مطاوع "فاعل" من نحو "باعدته" "فتباعد"، و "تفوعل" مطاوع "فوعل" من نحو "جورب" و "تجَوْرب"، و "تفيعل" مطاوع "فيعل" من نحو "بيطر" و "تبيطر"، و "افتعل" تعتبر مطاوع "فعَل" أو "أفْعَل" أو "فعَّل" و ذلك من نحو "مزجته" "فامتزج" و "أنصفته" "فانتصف" و "عدّلته" "فاعتدل".

5. و تزاد التاء أيضا في بعض الأفعال الأخرى من نحو ما نجده في "استفعل" أو "افتعل" غير مطاوع، كأن نقول "استخرج" و "استقدم" لإفادة الطلب أو "اقتطع" و "اجترح".

و من الملاحظ أنّ هذه التاء المزيدة في كلّ هذه الأفعال المذكورة تثبت في صيغ المصادر، كأن نقول "تفعّل ~ تفعّلا" و "تفاعل ~ تفاعلا" و "تفوعل ~ تفوعلا" و "تفيعل ~ تفيعلا".

6. و تتعلّق التاء أخيرا بضمائر المخاطب المذكّر و المؤنّث "أنتَ" و "أنتِ" و "أنتما" و "أنتم" و "أنتنّ". و تزاد أوّلا و ثانيا و ثالثا و رابعا و خامسا و سادسا. و هو ما نجده عند كثير من النحاة، و ممّا نجده عند ابن جنّي في مصنّفة **سرّ صناعة الإعراب**، و قد اقتصر في **التصريف الملوكي** على ما اختصره، و على ما ذكرناه.

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

8- زيادة الهاء

قال ابن جنّي:

" تزاد لبيان الحركة نحو قولك في الوقف: فيمَهْ و لِمَهْ و عَلامهْ، تريد فِيمَ و لِمَ و عَلامَ، و في نحو قولك ارمِهْ و اغزُه و اخشَهْ ، و أنت تريد ارم و اغزُ و اخشَ. و قد زيدت شاذّة في أمّهات يُراد أمّات. و يُحكى من غير جهة سيبويه أنّ الخليل ذهب في هِرْكَوْلَةٍ إلى زيادة الهاء، و قال هي هفْعَوْلة، و هي المرأة العظيمة الأوراك لأنّها تركُلُ في مَشْيها. و زيدت أيضا في هِجْرَع و هِبْلع لأنّها

من الجَرْع و البَلْع و هما هِفْعَل. و قد أبدلت الهاء من تاء التأنيث في الوقف، نحو قائمه و قاعده و فلانه".

[ص. 24]

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

تزاد الهاء باطّراد في ما نسمّيه هاء السكت، و ذلك في نحو قولنا "فيمَهْ" و "لِمَهْ" و "عَلامَهْ"، و في أمثلة من نحو "اِرْمه" و "اُغْزه" و "اِخْشه"، و في أمثلة أخرى من نحو "حسابيهْ" و "كتابيهْ"، و ما شابه ذلك. و يعتبر ابن جنّي أنّ زيادة الهاء في الأمثلة الأولى و الأخيرة هي لبيان الحركة التي تسبق الهاء الساكنة، ذلك أنّ "لِمَهْ" مثلا هي في الأصل "لـما" للسؤال أي "ما" الاستفهامية مع حرف الجرّ اللام. و في العادة و عند دخول حرف الجرّ على اسم استفهام تحذف الألف للفرق بين الخبر و الاستخبار . و إذا ما ابتغى الناطق الوقف على مثل هذه العبارات اضطرّه ذلك إلى إسكان الحرف الأخير، و العبارة من حرفين، و لضاعت الحركة أي الفتحة الدّالّة على الألف، فاستعيض عن كلّ هذا بالهاء الساكنة. و هذا معنى قول ابن جنّي إنّ زيادة الهاء هي لبيان الحركة. و يعتبر ابن يعيش أنّ هذه الحركة هي حركة متوغّلة في البناء، و لا بدّ من المحافظة عليها في هذه الحالات.

و يرى ابن يعيش، في هذا الصدد، أنّ هاء السكت هذه قد تكون لازمة أو غير لازمة، و هي لازمة في أمثلة وقعت على حرف واحد من نحو "عِهْ" و "قِهْ" في الأمر من "وَعَى" و "وَقَى"، و هي غير لازمة في نوع الأمثلة التي سبق أن رأيناها أعلاه، من نحو "لـمه" و "فيمه" و "عَلاَمه".

و تزاد الهاء أيضا في ما يطلق عليه **الندبة**، و ذلك في أمثلة من نحو "وا زيداه" و "وا رأساه". و لا تكون هذه الهاء في هذه الحالات إلاّ ساكنة.

و تزاد الهاء في الأسماء المؤنّثة في حالة الوقف من نحو "قائمه" و "قاعده"، أو هي في الحقيقة مبدلة من التاء. و هذا فرق سبق أن أشرنا إليه بين تاء التأنيث الساكنة الملحقة بالأفعال، و تاء التأنيث المتحرّكة التابعة للأسماء.

و ممّا يلاحظ، بشأن زيادة الهاء في كلّ هذه الحالات، أن زيادتها قد لازمت الطرف أي طرف الكلمة، و أنّ سبب هذه الزيادة في الطرف يعود، حسب ابن يعيش، إلى موضع نطقها باعتبارها من أقصى الحلق. و هو موضع ينقطع فيه النفس بعبارته، فوقعت الهاء آخرا ليتناسب موضع زيادتها بمخرجها[1].

و تزاد الهاء وسطا في أمثلة قليلة جدّا يذكر منها النحاة و علماء اللّغة مثال "أمّهات" جمع "أمّ". إلاّ أنّهم يقولون "أمّهات" و "أمّات". و في هذه الهاء المزيدة اختلاف. و يعتبر ابن جنّي و ابن يعيش أنّ

---

[1]- ابن يعيش: **شرح الملوكي في التصريف**. ص 201

هذه الهاء زائدة، و أنّ الصيغة الأصليّة هي "أمّات"، و أنّ الصيغة الثانية شاذّة. و يقول ابن جنّي، كما يقول ابن يعيش أيضا، ربّما غلبت "الأمّهات" في من يعقل و "الأمّات" في غير العاقل[1].

و يردّ ابن جنّي و ابن يعيش على من يعتقد بحذف هذه الهاء باعتبار أنّ صيغة "أمّهات" هي الأصل و "أمّات" هي الفرع، ذلك أنّ الاعتقاد بالزيادة أَوْلى، لأنّ ما زيد بصفة عامّة أكثر بكثير ممّا حذف.

و أمّا زيادة الهاء في أوّل الكلمة فلم تجيء إلاّ في أمثلة قليلة، و ذلك من نحو "هِرْكَوْلَة" و "هِجْرِع" و "هبلع". و يبدو أنّ هذه الأمثلة، و بالاعتماد على علماء اللّغة، لا شكّ في زيادة الهاء فيها، باعتبار أنّ الكلمة الأولى من "الركل" و الركل هو الرفس بالرجل الواحدة، و يُقال امرأة "هِرْكَوْلة" بالنسبة إلى التي تركل في مشيها. و أنّ الكلمة الثانية من "الجرع" و الجرع هو المكان السهل المنقاد و هو بمعنى الطول، و "الهجرع" هو الرجل الطويل. و أنّ الكلمة الثالثة هي من "البلع" و "الهبلع" هو الأكول. و لا يخفى أنّ الحكم على زيادة الهاء في كلّ هذه الحالات مستند إلى الاشتقاق، و إن أنكر بعضهم زيادتها بالنظر إلى القياس. بيد أنّ ابن جنّي يقول و بكثير من الصواب "يقضي بزيادة الهاء في "هجرع" و "هبلع" و "هركولة" و "أمّهات" لقيام الدلالة على ذلك". و يضيف قائلا " و لعمري إنّ كثرة النظير ممّا يؤنس، و لكن ليس إيجاد ذلك بواجب"[2].

---

[1]- ابن يعيش: **شرح الملوكي في التصريف**. ص 202 و ابن جنّي: **سرّ صناعة الإعراب**. ج. 2 ص. 565

[2]- ابن جنّي: **سرّ صناعة الإعراب**. ج. 2 ص. 571

و ممّا يشير إليه ابن جنّي أيضا، و ذلك بشأن زيادة الهاء آخرا، ما نجده في مثال "إيّاه". و هو يعتبر، على مذهب أبي الحسن المبرّد، أنّ الهاء في هذه الحالة جاءت لمعنى الغيبة كالكاف في "إيّاك" التي جاءت لمعنى الخطاب[1].

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

9- زيادة السين

قال ابن جنّي:

" تزاد في اِسْتَفْعَلَ و ما تصرّف منه، نحو استخرج و استَخْرِجْ و مُستَخْرِج. و زيدت السين في أسطاع يُسْطِيع عوضا من سكون عينه، و الغرض فيه أَطَاعَ يُطِيعُ و أصلُه أطوَعَ يُطْوِعُ".

[ص.ص 24-25]

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

تزاد السين و باطّراد في الفعل المزيد على مثال "استفعل"، و ذلك من نحو "استخرج" و تصاريفها ك "مستخرَج" و "مستخرِج" و "اِسْتِخْرَاج" . و في الحقيقة ليست السين وحدها التي زيدت في هذه

---

[1]- ابن جني: **سرّ صناعة الإعراب**. ج. 2 ص. 571

الأمثلة، و إنّما السين و التاء. و لا تزاد السين هذه الزيادة في غير الثلاثيّ المجرّد. و لا تزاد السين أيضا فضلا عمّا ذكرنا، و على غير اطّراد، إلاّ في مثال واحد تقريبا هو "أسْطَاعَ ~ يُسْطِيعُ" و هي بمعنى "استطاع ~ يستطيع". و الأصل في "اسْطَاعَ"، حسب سيبويه و جمهور النحاة، "أطاع"، زيدت فيها السين على غير قياس. و أنّ الأصل في "أطاع" /أَطْوَعَ/ و في "يُطيع" /يُطْوِعُ/. جاء حرف العلّة في المثالين متحرّكا و ما قبله ساكن، فتقلب حركته إلى الساكن قبله، ممّا يعطي/أَطَوْعَ/ في الحالة الأولى و /يُطِوْعُ/ في الحالة الثانية. ثمّ تقلب الواو ألفا في الحالة الأولى، و تقلب الواو ياء في الحالة الثانية. و بعد الإشباع في الحالتين نتحصّل على "أطاع" و "يطيع". و الإعلال في هذا المثال شبيه بالإعلال الذي سنتعرّض له في أمثلة من نحو "يقوم" و "يبيع" و "يخاف". و هو في كلّ هذه الحالات جاء حملا على الإعلال في صيغة الماضي المجرّد "طاع" و "قام" و "باع" و "خاف". و السين الزائدة في المثال المذكور أُدخلت كالعِوض من حركة العين، على حدّ رأي سيبويه. و قد برّر ابن جنّي و ابن يعيش رأي سيبويه و حاولا تبيان وجاهته.

و في "استطاع" أربع لغات، هي "استطاع ~ يستطيع" على مثال "استفعل"، و "أسْطَاعُ ~ يُسْطِيعُ" من "أطاع ~ يُطيع" على ما بيّنّا، و "اسطاع ~ يسطيع" على مثال "استفعل" و لكن بحذف التاء الزائدة، و "أَسْتَاعُ ~ يَسْتِيعُ"، و ذلك إمّا بتصوّر حذف الطاء من "اِسْتطاع"، أو بإبدالها تاء من "أسْطَاعَ"، و الرأي الثاني عندنا أقرب

إلى الصواب لتَوَافق التاء المهموسة مع همس السين، و لوجود همزة القطع في أوّل الكلمة.

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

10- زيادة اللاّم

قال ابن جنّي:

" و زِيدت اللاّم في أشياءَ محفوظة لا يقاس عليها، و هي ذلك لقولك في معناه ذاك و أولاِلِك لقولك أولاك و أولئك قال الشاعر:

أولاِلِك قَوْمي، لم يكُونوا أُشَابَةً ❁❁ و هَلْ يَعِظُ الضِليل إلاّ أُولاَلِكَا[1]

و زيدت أيضا في عَبْدَل، لأنّ معناه العبد، و في فَحْجَل لأنّه من الأفحج و في زيدل لأنّ معناه زيد. و كذلك هي زائدة في هنالك لأنّ معناه هُنَاك".

[ص. 25]

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

---

[1]- البيت للأعشى و "الأشابة" أخلاط الناس، و "الضليل" كثير الضلال. و الشاهد زيادة اللام في "أولالكا" لقولنا "أولاكَ" .

تزاد اللاّم، كما يقول ابن جنّي، في كلمات محفوظة و لا يقاس عليها. و تنحصر هذه الزيادة وسطا في كلمات هي "ذلك" لقولنا في معناها "ذاك"، و "أولالك" لقولنا في معناها "أولاك" و "أولئك"، و في "هنالك" لقولنا في معناها "هناك". و كلّ هذه الكلمات هي أسماء إشارة سواء كانت للعاقل أو لغير العاقل أو للمكان. و اللاّم في كلّ هذا تدلّ على البعد. و جاءت اللاّم في كلّ هذه الحالات مكسورة، و هي في الأصل مفتوحة حتّى لا تلتبس بلام الملك من نحو قولنا "ذَلَكَ"، على حدّ رأي ابن يعيش.

و تُزاد اللاّم في كلمات من نحو "عبدل" لأنّها بمعنى "العبد"، و "فحجل" لأنّها من "الأفحج"، و "زيدل" لأنّها بمعنى "زيد". و الإقرار بزيادة هذه اللاّم متأتّ من المعنى الحاصل بين الكلمة الأصل و الكلمة المزيدة.

و يشير ابن جنّي في **سرّ الصناعة** إلى أمثلة أخرى و إن كانت الزيادة مشكوكا في أمرها، و يجاريه ابن يعيش في هذا. و هذه الأمثلة هي "فيشلة" (رأس الذكر) و "هيقل" (الدقيق الطويل) و "عنسل" (الناقة السريعة).

فأمّا الكلمة الأولى فهي بمعنى "الفَيْشَة"، و يبدو أنّ الكلمة الأولى هي بمعنى الثانية، و لكنّها ليست من لفظها. و بالتالي فالأصلان مختلفان، و اللفظان مقتربان بعبارة ابن جنّي[1].و أمّا الكلمة الثانية أي "هيقل" فقد تكون مأخوذة من "الهيق" و هو الظّليم أو كلّ دقيق

---

[1]- ابن جنّي: **سرّ صناعة الإعراب**. ج. 1 ص. 322

طويل، و عندها تكون اللاّم زائدة، أو هي "الهقل" و هو الفتيّ من النعام، و عندها تكون أصلا[1].

و أمّا الكلمة الثالثة أي "عنسل" فهي بمعنى "العنْس". و في اشتقاقها شكّ، فإن كانت من العنس فلامها زائدة، و إن كانت من العسلان فلامها أصليّة. و "العسلان" هو عَدْو الذئب، و يرجّح ابن جنّي في هذه الحالة، و بناء على رأي سيبويه، أنّ النون هي الزائدة و ليست اللاّم، ذلك " أنّ زيادة النون ثانية أكثر من زيادة اللاّم[2].

هذه جملة الزيادات التي أقرّها ابن جنّي، و هي زيادات تفيد في كلّ الحالات معنى طارئا، و جاءت مصوغة في الأمثلة المذكورة .

و لا يُخفي ابن جنّي في **سرّ الصناعة** أنّ زيادة اللاّم نوعان. النوع الأوّل ما كنّا بصدد ذكره، و النوع الثاني ممّا نجده ملحقا بالاسم أو الفعل أو الحرف، و ذلك من قبيل لام الجرّ أو التعريف أو الأمر. و هي صياغم مستقلّة، و إن اتّصلت بالكلمة في مختلف حالاتها، و إن كانت في عداد الانفصال.

* * * * * * * * * * *

و في النهاية و بالنظر إلى كون حروف الزيادة العشرة المذكورة قد تكون زائدة أو أصليّة في ما يمكن إحصاؤه من كلام العرب، تعرّض

---

[1]- ابن جنّي: **سرّ صناعة الإعراب**. ج. 1 ص. 322 و ابن يعيش: **شرح الملوكي في التصريف** ص . ص . 211- 212

[2]- ابن جنّي: **سرّ صناعة الإعراب**. ج. 1 ص. 324

ابن جنّي لكلّ هذه الحروف حرفا حرفا، مبيّنا مواضع زياداتها باعتبارها تجيء في أوّل الكلمة أو في حشوها أو في آخرها. و في الحشو قد تكون الزيادة بعد فاء الكلمة أو عينها، و في حالة زيادة أكثر من حرف قد تكون هذه الحروف متّصلة أو منفصلة. و بالنظر إلى كون الأحكام المتعلّقة بزيادة الحروف أو أصالتها بحاجة إلى نظر و استدلال، بعبارة ابن يعيش، حاول ابن جنّي أن يتبيّن أمر هذه الحروف في كلّ مثال من الأمثلة المعتبرة، معتمدا في ذلك على الاشتقاق خاصّة باعتباره من الدلائل القاطعة في الحكم على زيادة أو أصالة أحد هذه الحروف المذكورة.

و في كلّ هذه الزيادات نتبيّن اطّراد الزيادة، أو عدم اطّرادها، و ذلك تبعا لواقع الصيغ أو الأبنية المفترضة.

و حروف الزيادة عامّة قد تكون حروفا تامّة، أو إشباعا لحركات لها من جنسها. و هذا يتعلّق أساسا بحروف المدّ و اللّين، أي الألف و الياء و الواو.

و لقد توصّل ابن جنّي في ما يتعلّق بكلّ هذه الزيادات إلى وضع ما يشبه الأحكام العامّة التي لا ترتقي إلى درجة القوانين الثابتة. من ذلك تقرير أنّ "الألف و الواو و الياء متى كانت واحدة منهنّ مع ثلاثة أحرف أصول فصاعدا لا تكون إلاّ زائدة، شرط عدم وجود تكرير في الكلمة". و الحكم في الهمزة أو الميم إذا جاءت أوّلا و بعدها ثلاثة حروف أصول فهي زائدة.

و أمّا في ما يتعلّق بالمعاني الطارئة أو المستفادة من الزيادات فإنّه يمكن تلخيص هذا في ما يلي:

– زيادات طارئة تفيد معنى طارئا ممّا يجعل الكلمة كلمة جديدة ذات بنية جديدة تختلف عمّا كانت عليه قبل الزيادة.

– زيادات تفيد الإلحاق، و ذلك بإلحاق بناء ببناء، من نحو أن نلحق الثلاثيّ المزيد بحرف بالرباعيّ المجرّد.

– زيادات مقوليّة تهمّ المعاني النحويّة أو التصريفيّة من نحو ما نجده في التثنية و الجمع و التعريف و التأنيث و غيرها.

– زيادات صوتيّة محضة لأغراض تمسّ التفعيلات أو الأوزان الشعريّة بغاية الحصول على ضرب من التجانس، أو التوافق الصوتيّ.

و أمّا بشأن الأمثلة المقدّمة و المتعلّقة بأنواع الزيادات و مواضعها فإنّ ابن جنّي لا يلتجئ في ذلك إلاّ إلى **الاستعمال** ممّا جاء على ألسنة العرب، و ذلك بالرجوع إلى ما شاع عنهم أو بالرجوع إلى أشعارهم، سواء عُرف قائل الشعر أو لم يعرف. كما لا يعدم ابن جنّي أن يرجع إلى علماء اللّغة كالخليل و ابن الاعرابيّ و ابن دريد، و إلى كثير من النحاة من نحو سيبويه و الشيخ أبي علي الفارسيّ خاصّة. و لقد أتى ابن جنّي في هذا الصدد على طائفة كثيرة من اللّغة في أقرب مدّة أو أوجز عبارة، على حدّ تعبير ابن يعيش.

و أمّا الأمثلة المعتبرة أو الكلمات التي يستشهد بها ابن جنّي فهي في الغالب أفعال أو أسماء مختلفة الأبنية، فيها ما يدلّ الاشتقاق على أصالتها، و فيها ما هو معرّب دخيل من دون أن يشير ابن جنّي إلى

ذلك، و إنّما هو يتعامل معها تعامله مع العربيّ الفصيح في محاولة لتقدير ما هو زائد أو أصليّ فيها.

الفصل الرابع

البدل

بعد أن استنفذ ابن جنّي القول في النوع الأوّل من التصريف و الغالب عليه مسائل الزيادة، و هو التصرّف في الحروف الأصول و التصريف لها، ينتقل إلى الحديث عن مسائل التصريف المتمثّلة في أربع مسائل هي البدل و الحذف و الإسكان و الإدغام.

و إذا كان الضرب الأوّل من التصريف متعلّقا بالتلعّب بالحروف الأصول، و بناء كلمات مختلفة من حيث الصيغ و المعاني المستفادة، فإنّ التصريف الثاني يتعلّق بالجوانب الوظيفيّة للأصوات، أو بما يعرف **بالظواهر التعامليّة** الطارئة على الكلمات، على أن لا يكون لهذا التغيير أي أثر على المعنى.و يَفترض هذا النوع من التصريف أن تكون للكلمة صورتان، **صورة مفترضة** مجرّدة، و أخرى منطوقة **منجزة**. و ما الصورة المفترضة في هذا الشأن إلا الأصل الذي تتولد منه الصيغ المحقّقة. و الصورة المفترضة، في باب اللّسانيات، ليست تخمينا و لا تصوّرا تاريخيّا، و إنّما هي صيغة لها ما يدلّ عليها بالرجوع إلى الاشتقاق. فالألف المنقلبة عن واو أو ياء في كلمات من نحو "قال" و "باع" مثلا لها ما يدلّ عليها، إذا ما قارنّا هاتين

الكلمتين بكلمات أخرى تربطها بها أواصر قربى، و الإدغام و الحذف و النقل كذلك. و هذا ينسحب في الحقيقة عل كلّ التغيّرات الصوتيّة أو الصوتميّة الطارئة على الكلمات في العربيّة. و لعلّ المتحكّم في كلّ هذا محاولة علماء الصرف إرجاع كلّ الظواهر الصوتيّة أو الصرفيّة إلى ظواهر عامّة مشتركة، من نحو أنّ الأفعال الثلاثيّة المجرّدة لا تخرج في كلّ حالاتها عن ثلاثة أبنية معلومة هي "فَعَل" و "فعِل" و "فعُل".

إنّ الصور المفترضة المعتمدة في توليد الصيغ المنجزة بحاجة إلى مجموعة من القواعد بواسطتها نتمكّن من الوصول إلى الصيغ المطلوبة. هذه القواعد عمل النحاة على صياغتها صياغة أدبيّة، محاولين تحديد السياقات التي تطبّق فيها، و الشروط الملازمة لتطبيقها.

و نحن نسعى في هذه الحالة إلى محاولة إعادة صياغتها صياغة صوريّة، آخذين بعين الاعتبار ترتيب هذه القواعد، و الأهميّة التي تحظى بها قاعدة على حساب أخرى، محاولين اكتشاف أثر و فاعلية قاعدة بالنسبة إلى أخرى. و نحن نحاول أن نعرف أيضا ما هي القواعد التي يبطل تطبيقها بغرض تفادي اللّبس، هذا فضلا عن التمشّي الذي تتوّخاه هذه القواعد بشأن تطبيقها تطبيقا تقدّميّا أو تأخّريّا ، أي ابتداء من أوّل الكلمة أو من آخرها. و نحن نسعى بعد كلّ هذا و ذاك إلى معرفة متى يكون تطبيق قاعدة ما تطبيقا إجباريّا أو اختياريّا، و متى تكون القاعدة لازمة أو غير لازمة، و مطّردة أو غير مطّردة.

هذه الظواهر، كما يمكن تتبعها في مصنّف ابن جنّي، تتمثّل على ما ذكرنا في البدل و الحذف و النقل و الإدغام، و تبعا لهذا التمشّي يبدأ ابن جنّي بمسألة البدل.

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

قال ابن جنّي:

" و حروف البدل من غير إدغام أَحَدَ عَشَرَ حرفا، منها من حروف الزيادة ثمانية، و هي الألف و الواو و الياء و الهمزة و النون و الميم و التاء و الهاء، و ثلاثة من غيرها هي الطاء و الدّال و الجيم".

[ص 26]

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

قبل أن يعرض ابن جنّى بدل أو إبدال جملة من الحروف يكتفي بالإشارة إلى الحروف التي يدخلها البدل. و هي عنده أحد عشر حرفا هي الألف و الواو و الياء و الهمزة و النون و الميم و التاء و الهاء. و هي كلّها من حروف الزيادة، تضاف إليها الطاء و الدال و الجيم. و لا يحاول ابن جنّي في هذا الصدد أن يبيّن أو أن يعرّف

البدل، و لا أن يميّز بينه و بين القلب، و إنّما هو يتحدّث عن ظاهرة واحدة يفصّل فيها الحديث بالنظر إلى كلّ حرف على حدة.

و البدل إذا أردنا تعريفه، و كما ورد عند بعض النحاة الآخرين، هو "جعل حرف مكان حرف غيره"[1] على حدّ عبارة ابن الحاجب[2]، أو هو إقامة " حرف مقام حرف موضعه إمّا ضرورة أو استحسانا"، على حدّ عبارة ابن يعيش[3]. و يفرّق ابن يعيش في هذا الصدد بين البدل و **العِوض**، و يفرّق بين البدل و **القلب** أيضا. و إذا كان البدل هو ما ذكرنا فإنّ القلب عنده هو " قلب الحرف نفسه إلى لفظ غيره على معنى إحالته إليه"[4]. و ليس ابن جنّي وحده ممّن يتحدّث عن القلب في باب البدل، و إنّما كثير من النحاة يفعلون هذا، بل إنّ الاتّفاق بشأن هاتين الظاهرتين غير حاصل، و ذلك في ما يعدّ من باب القلب و ما يعدّ من باب البدل. بيد أنّ الثابت عندهم أنّ القلب أخصّ من البدل، و أنّ البدل أعمّ و أشمل. و لا يخفى في هذا الشأن أنّ الاختلاف بين النحاة حاصل أيضا في ما يتعلّق بالحروف التي يمسّها البدل أو القلب. و إذا كانت فئة منهم ترى أنّ حروف المدّ و اللّين

---

[1]- الأستراباذي: **شرح الشافية** ج. 1 ص 197

[2]- عثمان بن عمر، الكرديّ الأصل و المقرئ، النحويّ المالكيّ ، و الأصوليّ الفقيه. بارع في الأصول و العربيّة. و عاش في القاهرة و دمشق . و صنّف مختصرات في الفقه و في الأصول و في النحو و الصرف، له **الكافية** و **الشافية** و شرح مفصّل الزمخشري و سمّاه **الإيضاح** ، و **الأمالي في النحو**. مات ابن الحاجب بالاسكندرية سنة 646 هـ.

[3]- ابن يعيش: **شرح الملوكي في التصريف** ص . 213

[4]- المرجع نفسه. ص . 214

هي وحدها المتعلّقة بالقلب (ابن مالك[1] و الزمخشريّ [2] مثلا)، فإنّ فئة أخرى تضيف إليها الهمزة (الأستراباذيّ مثلا)، و فئة غيرها تخرج الهمزة لتحشر بدل الواو أو الياء تاء في أمثلة من نحو "اِتّعد" و "اِتّبس" (ابن الحاجب).

و قد يكون من المفيد الإشارة إلى أنّ البدل قد يتّسع مجاله أو يضيق، ممّا يجعل علماء الصرف يقسّمونه إلى مطّرد و غير مطّرد. و ما هو مطّرد يجب أن يكون ضرورة أو هو واجب، و أمّا ما كان بخلافه فهو لا يعدو أن يكون من باب الاستحسان. و عليه إنّ المطرد ما جاء لأسباب صوتيّة أو صوتميّة قياسيّة، في حين أنّ الجائز هو ما نجده عند قوم، و لا نجده عند آخرين.

و تبعا لهذا فإنّنا نقسّم البدل إلى نوعين: أحدهما **لغويّ** و الثاني **تصريفيّ**. فأمّا الأوّل فمن نحو ما نجده في أمثلة من قبيل "مَدَحَه" و "مدهه"، و "هدل الحمام" و "هدر"، و "حثالة" و "حفالة" و غيرها. و أمّا الثاني أي التصريفيّ فهو من نحو بدل الواو أو الياء تاء في صيغة "افتعل" من الفعل المثال. و الاختلاف بين هذين النوعين من البدل جرّ النحاة القدامى إلى الاختلاف في عدد الحروف التي يشملها. و هي تبلغ تسعة حروف تجمع في قولهم " هدأت موطيا "

---

[1]- جمال الدين أبو عبد الله النحويّ الشافعيّ . و هو إمام النحاة و حافظ اللغة، و إمام في القراءات، و عالم بالنحو و التصريف و هو نزيل دمشق و هو رجل ورع. من تصانيفه **الألفيّة** و **الفوائد في النحو** و **شرح الجُزوليّة** و **الخلاصة** و **شرحها**، و **شرح التسهيل**. توفي بن مالك سنة 672.

[2]- أبو القاسم جار الله، إمام واسع العلم و الفضل، نابه و غاية في الذكاء و هو معتزليّ. عاش في بغداد و جاور مكة. من أهمّ تصانيفه **الكشّاف في التفسير** و **الفائق في غريب الحديث** و **المفصّل في النحو** و **الأنموذج في النحو** و **الأحاجي النحوية** و غيرها. توفي الزمخشري سنة 538 هـ .

من نحو ما نجده عند ابن هشام[1] في **أوضح المسالك**. و هي تبلغ أحد عشر حرفا على ما ذكرنا عند ابن جنّي، و ذلك بإضافة الجيم و النون. و يقول ابن يعيش في هذا الغرض، تعليقا على ما أورده ابن جنّي، إنّ حصر حروف البدل في هذه العدّة المذكورة المراد منه ذكر الحروف التي كثر بدلها و اشتهرت بذلك، و هو لا يقصد من ذلك أنّ البدل لا يقع في حروف أخرى غيرها[2].

و عليه إنّ البدل، حسب الكثير من النحاة و علماء اللّغة، حاصل في جلّ الحروف إن لم يكن حاصلا في جميعها من غير استثناء[3]، و ذلك من نحو ما نجده عند السيوطي[4].

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

1- بدل الألف :

قال ابن جنّي:

" و قد أبدلت من أربعة أحرف و هي الياء و الواو و الهمزة و النون. فأمّا الياء و الواو فمتى تحركتا و انفتح ما قبلهما قُلبتا ألفا، إلاّ إن شذّ شيء أو يُخاف لبس، أو يكون التصحيح أمارة. فالقلب نحو قام و باع

---

[1]- جمال الدين بن هشام، عالم بالعربية ، أخذ عن أبي حيّان و عن التبريزيّ و تفقه في الشافعيّة ثمّ الحنبليّة. من مصنّفاته **أوضح المسالك** إلى ألفية ابن مالك، و **مُغْني اللبيب**، و **شرح التسهيل**، و **شذور الذهب**، و **شرح اللمحة لأبي حيّان**. توفي ابن هشام سنة 761 هـ .

[2]- ابن يعيش: **شرح الملوكي في التصريف** ص . 215

[3]- السيوطي: **المزهر في علوم اللغة** ج.1 ص . 461

[4]- أبو الفضل جلال الدين، ولد بالقاهرة و تربّى بجزيرة الروضة، عُرف بشدّة حفظه و سعة معرفته. ختم القرآن و هو طفل، و أخذ العلم عن عدد كبير من العلماء في معارف شتّى. ألف مئات الكتب في التفسير و الحديث و الفقه و النحو و غيرها. توفي السيوطي سنة 911 هـ و عاش 61 سنة.

و أصلهما قوَم و بَيَع، و كذلك طال و خافَ و هابَ، و الأصل طَوُلَ و خوِف و هَيِبَ، فأبدلتا ألفين لما ذكرنا،و كذلك بَاب و دَار أصلهما بوَب و دَوَر، و كذلك نَاب و عَاب أصلهما نَيب و عَيب ففعل بهما ما ذكرنا، و كذلك عَصًا و رَحى أصلهما عَصَوٌ و رَحَيٌ، و أصل غزَا و رَمَى، غَزَوَ و رَمَيَ فصارا إلى الإبدال لمَا مضى. و ما صحَّ خَوْفَ اللّبس نحو غزوا و رمَيَا و استقضَيَا، لو قلبتا ألفين لسقطتا لسكونهما و سكون ألف التثنية، فكنتَ تقول غزَا و رَمَى و أنت تريد التثنية، فيلتبس بالواحد. و كذلك النَزَوَان و الغَلَيَان صحَت فيهما اللاّمان، لئلاّ يُلبس فَعَلان معتّل العين. و ما صحّ من ذلك لأنّه في معنى ما تجب صحّته قولهم عَِورَ و حَِول، صحّ لأنّه في معنى اعورَّ و احولَّ، و كذلك صَيِد البعير يصحّ لأنّه في معنى اصيَدَّ. و كذلك اعْتَوَنوا و اعتورُوا و اهتوشُوا و اجتوَرُوا، لأنّه في معنى ما لابدّ من صحّته لسكون ما قبله، و هو تعاونوا و تعاوروا و تهاوشوا و تجاوروا، فجُعِل التصحيح أمارة للمعنى".

[ص. ص 26–28]

يشير ابن جنّي إلى أنّ الألف تبدل من أربعة حروف غيرها هي الياء و الواو و الهمزة و النون. و هو يعرض لحالات البدل حالة حالة مبتدئا ببدل الألف من الياء و الواو.

1-1 بدل (أو قلب) الألف من الياء و الواو

أجمل ابن جنّي القول في هذه الظاهرة و قال: " فأمّا الياء و الواو فمتى تحرّكتا، و انفتح ما قبلهما قلبتا ألفا"، مستثنيا من هذا ما كان شاذّا، أو ما لم تطبّق عليه القاعدة مخافة اللّبس، أو أن يكون التصحيح أمارة على الإعلال.

إنّ هذه الظاهرة التي يعرضها ابن جنّي هي في الحقيقة قاعدة ثابتة قياسيّة مطّردة في أغلب حالاتها، يُطلق عليها **قاعدة قلب حرف العلّة ألفا**. و تتعلّق هذه القاعدة بالسياقات المحدّدة لها. و السياق المتعلّق بها، حسب ابن جنّي، أن تكون الياء أو الواو متحرّكة و ما قبلها مفتوحا. و التحريك يكون لا محالة بالفتحة أو الكسرة أو الضمّة. و هذا يدعونا إلى صياغة هذه القاعدة صياغة صوريّة على النحو التالي:

قلب حرف العلّة ألفا (و،ي) ← ألفا / فتحة ـــ حركة[1]

---

[1]- عبد الواحد (عبد الحميد): "قلب حرف العلة ألفا". ص . 65

و تقول هذه القاعدة: يقلب حرف العلّة سواء كان واوا أو ياء ألفا، و ذلك في سياق تكون فيه مسبوقة بفتحة، و متحرّكة بإحدى الحركات الثلاث المعروفة في العربيّة أي الفتحة أو الكسرة أو الضمّة.
و أمّا العلّة في هذا القلب فهي علّة صوتيّة قائمة على مبدإ الخفّة و الثقل، و ذلك نتيجة كره اجتماع الأمثال، من نحو ما نجده في أمثلة من قبيل /قَوَل/ و /رَمَيَ/ و /شَدَدَ/. أمّا لماذا قلبت الياء أو الواو و هما خفيفتان فالجواب يقضي بكوننا في عمليّة القلب هذه نهرب من الخفيف إلى ما هو أخّف منه، باعتبار أنّ الألف أخفّ من الياء و الواو، و أنّ الياء أخفّ من الواو، مثلما أنّ الفتحة أخفّ من الكسرة و الضمّة، و أنّ الكسرة أخفّ من الضمّة. هذا فضلا عن أنّ الألف " لفظ تؤمن معه الحركة، و سوغ ذلك انفتاح ما قبلها، إذ الفتحة بعض الألف"[1].

تطبّق هذه القاعدة على أمثلة كثيرة ذكرها ابن جنّي من نحو "قام" و "باع" و "طال" و "خاف" و "هاب" و "بَابٌ" و "دارٌ" و "نَابٌ" و "عَاب" و "عصًا" و "رَحًى"، و "غزا" و "رَمَى" التي أصلها و على التوالي /قَوَمَ/ و /بَيَعَ/ و /طَوُلَ/ و /خَوِفَ/ و /هَيِبَ/ و /بَوَبُنْ/ و /دَوَرُنْ/ و /نَيَبُنْ/ و /عَيَبُنْ/ و /عَصَوُنْ/ و /رَحَيُنْ/ و /غَزَوَ/ و/رَمَيَ/. الواو و الياء في كلّ هذه الحالات جاءت متحرّكة بإحدى الحركات الثلاث و ما قبلها مفتوح.

---

[1]- ابن يعيش: **شرح الملوكي في التصريف** ص . 220

ما يستفاد من هذه الأمثلة التي يعرض لها ابن جنّي أو يستشهد بها ما يلي:

1. أنّ كلّ هذه الأمثلة ممّا يتوفّر فيه السياق المطلوب: تحرّك حرف العلّة و انفتاح ما قبله.

2. أنّ هذه الأمثلة تغطّي الأفعال و الأسماء على حدّ سواء، و هي و إن جاءت ثلاثيّة مجرّدة في كليّتها إلاّ أنّه ليس ثمّة ما يمنع تطبيق القاعدة المتعلّقة بها على أمثلة أخرى ثلاثيّة مزيدة أو رباعيّة أو غيرها.

3. أنّ هذه الأمثلة المتعلّقة بالأفعال تغطّي الأبنية الثلاثة الشائعة "فَعَل" و "فَعِل" و "فعُل"، و أنّها تتعلّق بالواويّ و اليائيّ على حدّ سواء.

4. أنّ هذه الأمثلة تتعلّق بالأجوف و الناقص، و ليس ثمّة ما يمنع تطبيق هذه القاعدة المعتبرة على اللّفيف بنوعيه. إنّ قاعدة قلب حرف العلّة ألفا تطبّق على كلّ هذه الأمثلة المذكورة، لأنّها كلّها تستجيب لشروط تطبيقها، و ذلك بسبب من توفّر السياق المطلوب. إلاّ أنّها لا تطبّق على أمثلة من نحو "قَوْل" و "بَيْع"، لأنّ حرف العلّة جاء في الحالتين ساكنا. و لا تطبّق على أمثلة من قبيل "حِيَل" و "عِوَض"، لأنّ ما قبل حرف العلّة لم يجيء مفتوحا و إنّما جاء مكسورا. و لا تطبّق أيضا على أمثلة من قبيل "عُيَبة" لأنّ ما قبل حرف العلّة جاء مضموما. في ما عدا هذا إذا جاء حرف العلّة متحرّكا، و كان ما قبله

مفتوحا، فإنّ القاعدة تطبّق لا محالة، إلاّ ما استثنى من ذلك على ما سنرى.

إنّ تطبيق قاعدة قلب حرف علّة ألفا، على ما هي عليه، و بقليل من النظر، قد يوقعنا في التباس وجود الألف بين حركتين فتحة و فتحة أو فتحة و ما يخالفها (أي ضمّة أو كسرة). و إن كان وجود الفتحة قبل الألف له ما يسوّغه أي الإشباع، فإنّ وجود الفتحة بعد الألف لا معنى له، ذلك أنّ الألف لا تتحرّك البتّة لا بالفتحة و لا بغيرها، لأنّها في التقدير دائما و أبدا ساكنة. و كلّ هذا يقودنا إلى اعتبار أنّ قاعدة قلب حرف العلّة ألفا غير مكتفية بذاتها، و إنّما لا بدّ لها من قاعدة أخرى تصحبها أو تسبقها، هي ما نطلق عليه قاعدة **الإيهان**.

و قاعدة الإيهان كفيلة بإسقاط الحركة التابعة لحرف العلّة في السياقات المذكورة، و ذلك بغاية إضعافه أو إيهانه حتّى يكون قابلا للتغيير. يقول ابن يعيش في هذا الصدد " و اعلم أنّ الواو و الياء لا تقلبان إلاّ بعد إيهانهما بالسكون، و لا يلزم على ذلك "سَوْط" و "شَيْخ"، لأنّه بُنيَ على السكون، و لم يكن له حظّ في الحركة فيهن بحذفها. و لو رمت قلب الواو و الياء في قوَم و بَيِع، و هما متحرّكتان، لاحتمتا بالحركة و لم تقلبا"[1].

و قاعدة الإيهان هذه يمكن صياغتها الصياغة الصورية التالية:

---

[1]- ابن يعيش: **شرح الملوكي في التصريف** ص . 225

الإيهان حركة ← Ø / فتحة (و، ي) ـــــ

[قاعدة مشروطة بتطبيق
قلب حرف العلّة ألفا][1]

إنّ تطبيق قاعدة قلب حرف العلّة ألفا، و قاعدة الإيهان الملازمة لها على مثال من أمثلتنا السابقة، يعطي ما يلي:

	/قَـــوَمَ/
1- الإيهان	قَـــوْمَ
2- قلب حرف العلّة ألفا	قَامَ
3- الإشباع	قَامَ
	[قام]

بناء على ما سبق نشير إلى أنّ التحوّل من الصيغة المفترضة إلى الصيغة المنجزة بالنسبة إلى مثال "قام" تطلّب منّا تطبيق ثلاث قواعد. تتعلّق الأولى بقاعدة قلب حرف العلّة ألفا، مسبوقة بقاعدة الإيهان و متبوعة بقاعدة الإشباع. و قاعدة الإشباع قاعدة حرّة سبق أن أشرنا إليها، لا تتحدّد بسياقات مضبوطة، و تتمثّل في إشباع حركة قصيرة في مجاورتها لإشباع لها من جنسها[2] .

---

[1]- عبد الواحد (عبد الحميد): "قلب حرف العلة ألفا". ص . 665
[2]- عبد الواحد (عبد الحميد): **بنية الفعل**. ص . 40

إنّ قاعدة قلب حرف العلّة ألفا التي يشير إليها ابن جنّي، هي قاعدة على غاية من القوّة و الشموليّة، إذ هي تمسّ كلّ الأمثلة المذكورة و ما يشبهها. و هي لا تطبّق إلاّ بالنسبة إلى ما كان شاذّا، أو أن يكون التصحيح أمارة فيه، أو أن يُخاف لبس من جرّاء تطبيق القاعدة عليه. و هذه الحالات المذكورة هي من ضمن الحالات التي يضبطها ابن جنّي لمزيد تحسين و تدقيق قاعدته، أو هي ممّا يزيد من حسن تمثّل شروط تطبيقها. و تتمثّل هذه الشروط، على ما ذكر، في ما يلي:

- **خوف اللّبس:** لا تطبّق قاعدة قلب حرف العلّة ألفا على أمثلة إذا كان تطبيقها سيؤدي إلى اللّبس سواء في المعنى أو في الصيغة. و أمّا اللّبس الحاصل في المعنى فمن نحو ما نجده في أمثلة من قبيل "غزوا" و "رميا" و "استقضيا" في المثنّى، ذلك أنّ تطبيق هذه القاعدة على الأمثلة المذكورة يؤدي بالضرورة إلى حذف الألف الأولى المنقلبة عن حرف العلّة بسبب من التقاء الساكنين، ممّا يرجعنا إلى الصيغة الأولى أي "غزا" و "رمَى" و "استقضى"، و نحن نريد التثنية فيلتبس المفرد بالمثنى. و يلتبس المفرد بالجمع أيضا في أمثلة من نحو "صلوات" و "فتيات". و أمّا اللبس الحاصل في الصيغة فهو ما نجده في أمثلة من قبيل "نَزَوَان" و "غَلَيَان"، إذ لو طبّقنا قاعدة قلب حرف العلّة ألفا على هذا النوع من الأمثلة لالتبست صيغة "فَعلان" بصيغة "فَعَال"، ممّا لامه نون.

و ممّا تجدر ملاحظته في هذه الحالة أنّ قاعدة القلب المعتبرة لا تطبّق على أمثلة من قبيل "جَوَلان" و "طَيران" أيضا، ذلك أنّها محمولة

على الأمثلة، السابقة من نحو "نزوان" و "غليان"، و العلّة في هذا أنّ تصحيح العين عند النحاة أولى من تصحيح اللاّم التي هي طرف.

- **أن يكون التصحيح أمارة:** لا تطبّق قاعدة قلب حرف العلّة ألفا على أمثلة من نحو "سَوِدَ" و "عَوِرَ" و "حَوِلَ" و ما يشبهها. هذه الأمثلة، مثلما يمكن ملاحظته، تدلّ على الألوان أو العيوب، و الصفة منها تجيء على شاكلة "أفعل" من نحو "أسود" و "أعور". و عدم تطبيق القاعدة المذكورة على هذه الأمثلة مردّه إلى كونها جاءت بمعنى ما لا بدّ من صحته، أي جاءت بمعنى "اسودَّ" و "اعورَّ" و "احولَّ"، و كأنّ هذه الصيغ الأخيرة هي الأصل، و "فعِل" ممّا عينه حرف علّة هي الفرع. و نظرا إلى أنّ القاعدة لا تطبّق بالنسبة إلى صيغة "اِفعلّ" لعدم توفّر السياق، فهي لا تطبّق بالنسبة إلى ما تولّد عنها، أي ما كان فرعا لها، أو ما كان بمعناها.

هذه العلّة التي منعت تطبيق القاعدة على هذه الأمثلة المذكورة، و هي نفسها التي تمنع تطبيق القاعدة على أمثلة من نحو "اِعْتَوَنُوا" و "اِهْتَوَشُوا" و "اِجتوروا"، لأنّ هذه الأمثلة جاءت بمعنى "تَعَاوَنُوا" و "تَهَاوَشوا" و "تَجَاوَرُوا". و بما أنّ القاعدة لا تطبّق على الأمثلة الأخيرة لعدم توفّر السياق أيضا، فهي لا تطبّق بالنسبة إلى ما جاء بمعناها، أو بالنسبة إلى ما اعتبر فرعا لها.

هذا معنى قول ابن جنّي أن يكون التصحيح أمارة على المعنى، أي المعنى الحاصل في صيغة "افعلّ" أو "تفاعلوا"، ممّا كانت عينها

حرف علّة، و كأنّ المعنى هو الأهمّ فإذا ما كان تطبيق القاعدة ممّا يؤدي إلى التباسه بطل تطبيقها.

و ممّا يمكن إضافته في هذا الشأن و ممّا يزيد القاعدة ضبطا و إحكاما ما يلي:

- **أن تكون الحركة التابعة لحرف العلّة** حركة **لازمة** لا حركة **عارضة**، لأنّ العارض عند النحاة كالمعدوم. و عليه لا يجوز قلب حرف العلّة ألفا في أمثلة من نحو " لَوِ استطعنا " أو " لا تنسُوُا الفضل " أو " أَكَلَ وَ ذَهَب " أو " يَأكل و يَذهب"، و لا يجوز قلبها أيضا في أمثلة من نحو "جَيَل" التي أصلها "جيأل" (عَلَمٌ للضبع) و "توأم"، إذ العلّة في عدم تطبيق القاعدة على كلّ هذه الأمثلة المذكورة مردّه إلى أنّ الحركة طارئة في هذه الأمثلة، و ليست لازمة. هي طارئة في المثالين الأول و الثاني بسبب من التقاء الساكنين، و هي تابعة لحرف يربط بين كلمتين في المثالين الثالث و الرابع، و هي طارئة في المثالين الأخيرين لأنّهما كانا عرضة لحذف حرف الهمزة، و قبل الحذف فإنّ حرف العلّة كان ساكنا لا متحرّكا، ثمّ تحرّك بعد ذلك لأنّه أخذ حركة الهمزة المحذوفة.

- **أن لا تطبّق القاعدة مرتين** في الآن نفسه بالنسبة إلى الكلمة الواحدة، إذ لا يمكن الجمع بين إعلالين كما يقول علماء الصرف. نجد هذه الحالات في ما يسمّى باللّفيف المقرون، و ذلك في أمثلة من قبيل "شَوَى" و "كوَى" في الأفعال، و "هَوًى" و "نوًى" في الأسماء

التي أصلها و على التوالي /شَوَيَ/ و /كَوَيَ/ و /هَوَيُنْ/ و /نَوَيُنْ/.
و من الجدير بالملاحظة أنّ هذه الأمثلة كلّها جاءت لام الكلمة فيها متحرّكة و ما قبلها فتحة، و هي حرف علّة، و كذلك عين الكلمة، ممّا يجعل تطبيق القاعدة أمرا مسوّغا في الحالتين. إلاّ أنّنا لو طبقنا القاعدة مرّتين متتاليتين لتحصّلنا على صيغ قائمة على حرف واحد، و هو غير مقبول. من هنا كان لا بدّ من تطبيق قاعدة القلب في هذه الأمثلة تطبيقا وحيدا، و ذلك ابتداء من الآخر بسبب من ضعف الطرف. و الطرف في الغالب عرضة للتغيير، مقارنة بأوّل الكلمة أو حشوها.

و أمّا ما شذّ عن تطبيق القاعدة، و ما ألمح إليه ابن جنّي إلماحا و إن تناوله في مصنّفات أخرى، فأمثلة من نحو "الأوَد" و "القوَد" و "الحيَد" و "الخوَنة" و "الحوَكة". و هي أمثلة نطقت بها العرب على ما هي عليه، و الشاذّ، كما يقال، يحفظ و لا يقاس عليه. و إن اعتبر بعض علماء الصرف أنّ هذه الأمثلة جاءت مصحّحة لتكون كالأمارة أو التنبيه على ما جاء معتلاّ. و من الملاحظ أيضا أنّ كلّ هذه الشواذّ تعلّقت بالأسماء لا بالأفعال، ذلك أنّ الأفعال عند علماء الصرف عرضة للتغيير أكثر من غيرها، و ذلك بسبب كثرة تصرّفها أو تصاريفها.

و بالنظر إلى كلّ هذه الحالات التي تطبّق فيها القاعدة أو لا تطبّق، و بالنظر إلى الاحتياط في وصف القاعدة، و التعرّض لما يسميه ابن جنّي بتخصيص العلل، يصوغ هذا الأخير قاعدة قلب الواو و الياء

ألفا على النحو التالي: " إنّهما متى تحرّكتا حركة لازمة و انفتح ما قبلهما و عريَ الموضع من اللّبس، أو أن يكون في معنى ما لا بدّ من صحّة الواو و الياء فيه، أو أن يخرج منبهة على أصل بابه فإنهما يقلبان ألفا[1]".

بناء على كلّ ما سبق، و أخذا بعين الاعتبار مجمل الشروط التي سبق أن حدّدناها، نصوغ قاعدة قلب حرف العلّة ألفا صياغة جديدة و نهائيّة على النحو التالي:

(و، ي) ⟵ ألفا / # [.. فتحة ـــ حركة..]# →

[بشرط عدم تطبيق القاعدة في اللّبس و بالنسبة إلى ما كان فرعا ممّا صحّت فيه الواو أو الياء][2]

تقول هذه القاعدة: تقلب الواو أو الياء ألفا في سياق تكون فيه متحرّكة و مسبوقة بفتحه، على أن يكون ذلك في مستوى الكلمة المفردة الواقعة بين حاجزين قويّين # [...] # ، و على أن نبدأ بتطبيق القاعدة من الآخر أو من اليسار إلى اليمين، و السهم في الصياغة الصوريّة الذي يحتلّ الطرف يشير إلى هذا التمشّي. و لا يجوز أن تطبّق هذه القاعدة إلاّ تطبيقا واحدا، و بشرط عدم اللّبس في الصيغة أو في المعنى، و بشرط عدم تطبيقها بالنسبة إلى ما كان فرعا ممّا صحّت فيه الواو أو الياء.

---

[1]- ابن جنّي: **الخصائص** ج.1 ص.147.
[2]- عبد الواحد (عبد الحميد): "قلب حرف العلة ألفا". ص . 69

و قد يكون من المفيد الإشارة في الأخير إلى أن هذه القاعدة هي قاعدة أساسيّة، و لها صنوها الذي يُقلب فيه حرف العلّة ألفا إذا ما جاء مفتوحا و ما قبله ساكن. و لهذه القاعدة شروطها أيضا و مجالات تطبيقها، ليس هنا مجال التعرّض لها ما دام ابن جنّي لم يشر إليها في هذا المصنّف الذي يعنينا أي **التصريف الملوكيّ**[1].

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

2.1 بدل الألف من الهمزة

قال ابن جنّي:

" متى سكنت الهمزة و انفتح ما قبلها فتخفيفها و إبدالها جميعا أن تصيّرها ألفا في اللّفظ فالتخفيف نحو قولك في رأس راس، و في فأس فاس، و في اهدأ اهدا. و البدل قولك أادم و أامن و الأصل أأدم و أأمن، فأبدلت الهمزة ألفا لاجتماع الهمزتين، و سكون الثانية، و انفتاح ما قبلها".

[ص. 28]

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

[1]- عبد الواحد (عبد الحميد): "قلب حرف العلة ألفا"ص. 71

إن كانت الألف فتحة مشبعة، و هي حركة وسطية قريبة من أسفل جهاز التصويت، فإنّ الهمزة تشبهها باعتبارها حلقيّة سفليّة أيضا، بل هي أدخل حروف الحلق في الفم، بعبارة ابن يعيش. و بالنظر إلى ثقل الهمزة كانت هذه الأخيرة عُرضة للتغيير أو الإعلال، و من ثمّة كثر تخفيفها. و تخفيفها يكون **بالبدل** و **الحذف** و **بين بين**. و باعتبار القرب الحاصل بين الهمزة و الألف أبدلت الألف من الهمزة أو خفّفت، و ذلك في أمثلة من نحو "رأس" و "راس"، و "اِهدأ" و "اِهدَا"، و "أأدم" و "آدم".

و تغيير الهمزة في هذه الأمثلة المذكورة إمّا أن يكون واجبا أو جائزا.

– فأمّا الواجب فهو ما كان ضرورة قياسيّا مطّردا، و ذلك في أمثلة من نحو "آدم" و "آمن" و "آخر" و ما يشبهها. الأصل فيها و على التوالي /أَأْدَمُ/ و /أَأْمَنُ/ و /أَأْخَرُ/. اجتمعت في صدر الكلمة همزتان، إحداهما أصليّة و الأخرى زائدة، و الأولى متحرّكة و الثانية ساكنة. و اجتماع الهمزتين في صدر الكلمة ثقيل، ممّا ينشأ عنه بدل الهمزة الثانية ألفا من جنس الحركة التي تسبقها. و بالنظر إلى المجانسة بين الفتحة و الألف يتحقّق الإشباع، ممّا يعطي فتحة مشبعة فنتحصل على "آدم" و "آمن" و "آخر".

و في محاولة لصياغة هذه القاعدة صياغة صوريّة نتحصّل على ما يلي:

بدل الهمزة ألفا ء ⟵ ألفا / # [ء فتحة ـــ ص

تفيد هذه القاعدة أن الهمزة تبدل ألفا في سياق تكون فيه مسبوقة بهمزة مفتوحة تجيء في أوّل الكلمة و متبوعة بصامت consonne،أي أن تجيء ساكنة غير متحرّكة.

تطبيق هذه القاعدة على أحد أمثلتنا السابقة يعطي ما يلي:

	/أَأْدَمُ/
1- بدل الهمزة ألفا	أَأْدَمُ
2- الإشباع	آدَمُ
	[آدَمُ]

من خلال هذا الإجراء نتبيّن أنّ للحصول على "آدم" انطلاقا من الصيغة المفترضة /أَأْدَمُ/ طبّقنا قاعدة أساسيّة هي قاعدة بدل الهمزة ألفا، متبوعة بقاعدة ثانية سبق أن تعرّضنا لها هي قاعدة الإشباع، من شأنها أن تعطينا إشباعا لمجانسة الفتحة للألف التي تأتي بعدها.

– و أمّا البدل الجائز فهو ضرب من التخفيف، يصيب الهمزة سواء أكانت حشوا أم طرفا، و ذلك في أمثلة من نحو "رأس" و "فأس" و "اهدأ" و "اقرأ". تبدل في كلّ هذه الحالات الهمزة الساكنة ألفا.

و بدلها ضرب من التخفيف نجده عند قوم و لا نجده عند آخرين، من نحو ما اشتهر به الحجازيّون، لكونهم لا ينبرون. و في كلّ هذه الحالات تبدل الهمزة ألفا إذا جاءت ساكنة و ما قبلها فتحة، و هو نفس السياق الذي سبق أن حدّدناه سلفا، ممّا يجعل التغيير واحدا في كلّ مرّة سواء جاءت الهمزة الساكنة أوّل الكلمة أو في حشوها أو في طرفها. و لا عجب في أن يقودنا هذا إلى صياغة القاعدة السابقة صياغة جديدة تأخذ بعين الاعتبار هذه الحالات الجائزة، فتصبح القاعدة قاعدة إجباريّة أو اختياريّة في الآن نفسه. و الصياغة المقترحة هي التالية:

بدل الهمزة ألفا ء ⟵ ألفا / فتحة ـــ (ص، #)

تقول هذه القاعدة: تبدل الهمزة ألفا في سياق تكون فيه إمّا ساكنة أي متبوعة بصامت نرمز له بصاد، أو طرفا أي في آخر الكلمة، و نرمز له بالحاجز القوي # الذي يفصل بين كلمتين متعاقبتين، و تكون فيه مسبوقة بفتحة.

و لعلّ من الجدير بالملاحظة أن نشير إلى أنّ بدل الهمزة ألفا في حشو الكلمة على أن تكون الهمزة ساكنة يشبه بدلها واوا أو ياء، إذا ما جاء ما قبلها مضموما أو مكسورا. و هذا يجعل ظاهرة البدل هذه ظاهرة عامّة تبدل فيها الهمزة إشباعا من جنس الحركة التي تسبقها،

أي أن تعطي ألفا إذا كانت مسبوقة بفتحة، و واوا إذا كانت مسبوقة بضمّة، و ياء إذا كانت مسبوقة بكسرة، و ذلك في أمثلة من نحو "فأس" على ما ذكرنا في الحالة الأولى، و "مُؤمن" في الحالة الثانية، و "بئْر" في الحالة الثالثة، و كلّه من باب الاستحسان.

صياغة هذه القاعدة صياغة صورية يعطي ما يلي:

بدل الهمزة مدّا ء ⟵ (ا، و، ي) / حركة ـــ (ص،#)

و يمكن اختزال هذه القاعدة في ما يلي:

بدل الهمزة مدّا ء ⟵ مدّا ن / حركة ن ـــ (ص،#)

و من الجدير بالملاحظة أنّ الحرف الوارد في القاعدة أي النون هو رمز دالّ على المجانسة بين المدّ و الحركة.

هذا في ما يتعلّق ببدل الألف من الهمزة علما أنّ بدلها من حروف أخرى، ممّا يعرض له ابن جنّي و بقيّة علماء الصرف، وارد. و من هذا البدل بدلها من النون. و ليست الألف وحدها ممّا يبدل، و إنّما جملة الحروف التي سبق أن أشرنا إليها تبدل بدورها من حروف أخرى غيرها. و من ذلك بدل الهمزة و بدل النون و الميم و التاء

و الهاء و الطاء و الجيم، و كلّها ممّا يعرض له ابن جنّي في كتابه التصريف الملوكيّ.

3-1 بدل الألف من النون

قال ابن جنّي:

"أبدلت من التنوين في النصب، نحو قولك رأيت زيدًا و كلّمت جعفرا، و من النون الخفيفة إذا انفتح ما قبلها في أمر الواحد، نحو قولك للرجل في الوقف اضرِبا و قُوما، و أنت تريد اضربَنْ و قُومَنْ. قال الله تعالى: "لنسفعا بالناصية" (العلق 15). فإذا وقفت قلت لنَسْفَعَا. قال الأعشى:

و لا تَعبُدِ الشَيطانَ، و اللهَ فاعبُدَا [1]

أراد فاعبُدَنْ. و أبدلت أيضا نون "إذن" في الوقف نحو قولك:لأضرِبنَّكَ إذًا تريد إذنْ".

[ص. ص 28 – 29]

---

[1]- و البيت بكامله هو

و ذا النُّصُب المنصوب لا تَنْسَكَنَّهُ ۞ و لا تعبد الشيطان و الله فاعبدا

و معنى البيت دعوة لعبادة الله و التخلي، عن عبادة النصب و الشيطان.

إنّ الألف كما سبق أن أشرنا مدّة ساكنة، و هي من جنس الفتحة التي تسبقها. نجدها زائدة في الغالب أو منقلبة عن واو أو ياء، و لا تكون أصليّة البتّة إلاّ في الحروف أو الأسماء المبهمة. و أمّا النون فهي "حرف مجهور أغنّ"[1]. و تبدل الألف من النون في ثلاثة مواضع: في حالتي التنوين، و الوقف، و تبدل من نون "إذن" أيضا، و كلّها في الحقيقة حالات من حالات الوقف[2].

1- و أمّا الحالة الأولى من حالات بدل الألف من النون فهي التنوين، و ذلك في حالة النصب أساسا لا في حالتي الرفع أو الجرّ. و التنوين يتعلّق بكلّ اسم متصرّف جاء نكرة، و هو أن تسمع نونا ساكنة تلحق آخر الاسم المتمكّن. و هو يدلّ على ما يدلّ عليه الإعراب، و لا يكون إلاّ في الأسماء وحدها. و يقابل التنوين المبنيّ من جهة و الممنوع من التنوين، أو الممنوع من الصرف من جهة ثانية. ففي الوقف بالنسبة إلى ما جاء منصوبا منوّنا لا نسمع نونا، و إنّما نسمع ألفا أو فتحة مشبعة، فنقول "رأيتُ زيدَا" و "كلمت جَعْفَرَا"، و لا أثر لنطق النون البتّة. و ينطبق هذا على كلّ اسم منوّن باستثناء ما كان آخره تاء، لأنّ التاء في الوقف تبدل هاء فنقول "أكلت تفاحه" و "أخذت جَوْزه".و يمكن تمثّل بدل الألف من النون في ما يتعلّق

---

[1]- يرى ابن يعيش في هذا الصدد أنّ بدل الألف من النون مردّه إلى مضارعة النون لحروف المدّ و اللين لما فيها من الغنّة، و هي عنده تمتدّ في الخيشوم كامتداد الألف في الحلق. (ابن يعيش: **شرح تصريف الملوكي** ص. 103 و ص 233)

[2]- يعتبر الوقف بالنسبة إلى النحاة هو " قطع الكلمة عمّا بعدها" (الأستراباذي). و قطع الكلمة هو السكوت على آخرها. و السكوت يكون في الغالب الأعمّ بالسكون، و قد يجيء بالتضعيف أو نقل الحركة أو الروم أو الإشمام. و الوقف كما يقول ابن يعيش "صنعة و استحسان عند كلال الخاطر من ترادف الأفكار و الحروف و الحركات".

بالإجراء الصوتيّ أن تبدل النون ألفا، ثمّ نطبّق بعد ذلك قاعدة الإشباع المتعلّق بإشباع الفتحة لمجاورة الألف لها، و ذلك وفق التمشّي التالي:

/زَيْدَنْ/

1- بدل الألف من النون زَيْدَاْ

2- الإشباع زَيْدَا

[زَيْدَا]

2- بدلها من نون التوكيد الخفيفة، و ذلك في حالة الوقف أيضا من نحو قولنا "اضرِبَنْ" و "قُومَنْ" فنقول "اضرِبَا" و "قُومَا". و يستشهد ابن جنّي في هذا المضمار بما جاء في النّص القرآني في قوله تعالى "لنسفعا بالناصية" [العلق 15]، فنقول "لَنَسْفَعَا". و هو يستشهد أيضا بما جاء على لسان الأعشى في قوله:

و ذَا النُّصُب المنصوب لا تَنْسُكَنَّهُ ۞ و لا تعبد الشيطان و اللّهَ فاعبُدَا

و الشاهد قوله "فاعبُدَا" عوض "فاعْبُدَنْ".

3- بدلها من نون "إذن" في الوقف أيضا. و "إذن" حرف نصب و جواب و جزاء و هي تنصب الفعل المضارع، و ذلك من نحو قولنا "إذن تُفْلِحَ" لمن قال "سأجتهدُ".

و تبدل الألف من النون تشبيها لها بتنوين المنصوب، على حدّ عبارة ابن هشام[1]. و الجمهور يكتبونها بالألف في هذه الحالة. و يرى بعض

---

[1]- ابن هشام: **مغني اللبيب** ص.31

النحاة (الفرّاء و ابن خروف[1]) أنّها تكتب بالألف إذا عملت، و تكتب بالنون خلاف ذلك للفرق[2].

۞۞۞۞۞۞۞۞۞

2- بدل الياء

قال ابن جنّي :

"قد أبدلت من حروف كثيرة قد استقصيتها و مقدارها من نحو من عشرين حرفا، في كتابي الموسوم بـ "سرّ صناعة الإعراب"، و إنّما نذكر ههنا ما يكثر استعماله. أبدلت من الألف إذا انكسر ما قبلها، نحو قراطيس و مفاتيح، فالياء فيها بدل من ألف قرطاس و مفتاح، و من الواو إذا سكنت و انكسر ما قبلها غير مدغمة، و ذلك نحو ميعاد و ميزان و ريح و قيل وديمة، كلّ ذلك من الواو لقولك وعدت و وزنت و راوحت و قاولتُ زيدًا و دوّمتِ السّحابة تدويما من الديمة. قال

الراجز:

هو الجَواد ابن الجَواد ابنُ سَبَلْ ۞ إنْ دَوّمُوا جَادَ و إن جَادُوا وَبَلْ [3]

---

[1]- أبو الحسن علي بن محمّد ، إمام في العربية، و هو من بلاد الأندلس. أقام مدّة بحلب. من أهمّ تصانيفه **شرح سيبويه** و **شرح الجمل**. توفّي ابن خروف بإشبيلية سنة 609 هـ تقريبا عن عمر يناهز 85 سنة، و هو فاقد لعقله.

[2]- ابن هشام: **مغني اللبيب** ص.31

[3]- البيت يبدو أنّه مجهول القائل ، و "السبل" الفرس الاصيل، و "دوّموا" جروا كالديمة، أي كالغيمة أو السحابة الممطرة و "الوبل" المطر الغزير، و معنى البيت يتعلّق بسرعة هذا الجواد الأصيل في الجري، و الشاهد معنى الديمة (المطر) و معنى دام و دوّم .

و تبدل أيضا من الهمزة إذا سكّنت و انكسر ما قبلها. نحو قولك في تخفيف ذئب ذيب، و في تخفيف بئر بير. و تبدل أيضا من الرّاء في قيراط و أصله قِرّاط، لقولك في جمعه قراريط و كذلك النون في دينار، لقولك في تحقيره و تكسيره دنانير و دُنَيْنير، و أصله دِنّار. و كذلك من الباء في ديباج، أصله دِبّاج، فيمن قال دبابيج. و هذا و نحوه لا يقاس عليه لقلّته".

[ص. ص 30 – 31]

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

يعتبر ابن جنّي أنّ بدل الياء يتمّ في حروف كثيرة استخلصها و عدّها في كتابه **سرّ الصناعة** و قدّرها بثمانية عشر حرفا، و هي الألف و الواو و الهمزة و الهاء و السين و الياء و الراء و النون و اللاّم و الصاد و الضاد و الميم و الدال و العين و الكاف و التاء و الثاء و الجيم. و هذا البدل فيه ما هو إعلاليّ و قياسيّ مطّرد، و فيه ما هو بخلاف ذلك، أي أنّه يتمّ في حروف صحيحة، و هو على غير اطّراد، و لا يخضع لقواعد مضبوطة، و إنّما يكون عند بعض القوم دون آخرين.

و يقتصر ابن جنّي في مصنّفة **التصريف الملوكي** على ما كثر استعماله و شاع بين النّاس، و هو يحصره في حالات: بدل الياء من الألف،

و بدلها من الواو، و بدلها من الهمزة، و بدلها من الراء أو النون أو الباء.

و ما كثر بدلها، حسب ابن يعيش، إلاّ بالنظر إلى مخرجها من وسط اللّسان، و "لمّا توسط مخرجها الفم و كان فيها من الخفّة ما ليس في غيرها كثر بدلها كثرة ليست لغيرها".[1]

2-1 بدل الياء من الالف

و أمّا بدلها من الألف فهي حالات شبه مطّردة تجيء في جمع التكسير و في التصغير، و ذلك في أمثلة من نحو "قرطاس" و "مفتاح" و "حملاق" (من حملق). و يتمّ الانتقال في هذه الحالات من بنية إلى أخرى، أي من بنية المفرد الذي يجيء على مثال "مِفعَال" إلى بنية الجمع و التكسير أو التصغير، و هما على التوالي "مَفاعيل" و "مُفَيْعِيل". و المعتبر في هذه الحالة أنّ التغييرات لا تنحصر في تغيير الألف وحدها و إنّما في تغيير البنية بالكامل، و ذلك بتغيير كسرة الميم فتحة في التكسير، و ضمّها في التصغير، ثمّ إحداث الألف أو الفتحة المشبعة بعد الفاء، و بدل الياء من ألف "مفعال" في النهاية.

---

[1]- ابن يعيش: **شرح الملوكيّ في التصريف** ص . 241

/مِفْتَاحُنْ/

1- تغيير حركة الميم	مَفْتَاحُنْ
2-إضافة الألف	مَفَاتَاحُنْ
3- بدل الألف ياء	مَفَاتِيْحُنْ
4- الإشباع	مَفَاتِيحُنْ
5- ضبط التنوين	مَفَاتِيحٌ
6- المنع من التنوين	مَفَاتِيحُ

[مَفَاتِيحُ]

و كلّ هذا من شأنه أن يجعل ضبط قواعد صوتيّة صرفيّة مطّردة في هذا المجال لا يعوّل عليه كثيرا، و ذلك بالنظر إلى اختلاف الأبنية و الصيغ، أي بنية المفرد من جهة و بنية التكسير و التصغير من جهة ثانية. إلاّ أنّ التغيير الصوتيّ المتعلّق بالبدل ياء من الألف لهو ممّا يعتدّ به، و ذلك لشيوع الكسرة في أبنية التكسير و التصغير. و الكسرة لا تتلاءم و الألف، بل إنّ الألف لا تتلاءم إلاّ مع ما كان من جنسها أي الفتحة، و ذلك ممّا يلزمه القلب أو البدل، فتبدل الألف ياء، و ذلك حتّى تجانس الكسرة التي تسبقها. و الكسرة مع الياء تعطيان كسرة مشبعة أو طويلة، فنتحصّل على "مفاتيح" و "مُفَيْتِيح" و "قراطيس" و "قُرَيْطِيس" و "حماليق" و "حُمَيْليق" و ما شابه ذلك.

2-2 بدل الياء من الواو

تقلب الواو ياء إذا جاءت ساكنة و انكسر ما قبلها، و يشترط ألاّ تكون مدغمة. و ذلك في أمثلة نحو "ميعاد" و "ميزان" و "ريح" و "دِيمة" التي أصلها و على التوالي /مِوْعَادُنْ/ و /مِوزَانُنْ/ و /رِوْحُنْ/ و /دِوْمَتُنْ/، لأنّ الأولى من "وَعَد" و الثانية من "وَزَنَ" و الثالثة من "رَاحَ" التي أصلها /رَوَحَ/ و الرابعة من "دَامَ" التي أصلها /دَوَمَ/. و الملاحظ أنّ كلّ هذه الأمثلة من المعتلّ المثال ممّا جاءت فاؤه واوا.

و تطبّق قاعدة قلب الواو ياء في كلّ هذه الأمثلة المذكورة و الأمثلة المشابهة، و لا تطبّق على أمثلة من نحو "عِوَضٌ" و "طِوَلٌ"، و ذلك بسبب من تحرّك الواو. و لا تطبّق على أمثلة من نحو "اِخْرِوّاط" من "اِخْرِوَّط" أو "اِعْلِوّاط" من "اِعْلِوَّط"، و ذلك بسبب من كون الواو في هذه الأمثلة جاءت مدغمة.

و تبعا لهذا فإنّ الصياغة الصوريّة لهذه القاعدة يمكن أن تأخذ الشكل التالي:

بدل الواو ياء و ⟵ ي / كسرة ـــ حرف صحيح

[بشترط حرف صحيح ≠ و] [1]

تطبيق هذه القاعدة على أحد الأمثلة السابقة يعطي ما يلي:

---

[1]- لقد سبق أن صغنا هذه القاعدة و مثيلاتها في مقالنا "قلب الواو ياء" ص. 2 و ما تلاها.

/مِوْزَانُنْ/

1- بدل الواو ياء مِيْزَانُنْ

2- الإشباع مِيزَانُنْ

3- ضبط التنوين مِيزَانٌ

[مِيزَانٌ]

و من الملاحظ أنّ في هذا التطبيق لم نطبّق قاعدة بدل الواو ياء وحدها، و إنّما طبقنا قاعدة ثانية سبق أن تعرّضنا لها هي قاعدة الإشباع التي من شأنها أن تعطي كسرة مشبعة، لوجود الكسرة مع الياء. هذا فضلا عن ضبط التنوين.

إنّ قاعدة بدل الواو ياء هي في الحقيقة أعمّ من هذا بكثير وهي تصيب أمثلة كثيرة، و إن اختلفت سياقاتها، و ذلك من نحو "رَضِي" و "دُعِيَ و "غاز" و "الغازي" و "أُزكّي" و "حِيَل" و "قِيَم" و "صيام" و "قيام" و "انقياد" و "دنيا" و "سيّد" و "جيّد" و "نُيّم" التي أصلها و على التوالي: /رَضِوَ/ لأنّها من الرضوان، و /دُعِوَ/ لأنّها من /دَعَوَ/، و /غازُوْنْ/ و /الغازُوُ/ لأنّهما من "الغزو"، و /أُزَكْكِوُ/ لأنّها من "زكا ~ يزكو"، و /حِيَلُنْ/ لأنّها من "حال ~ يحول"، و /قِوَمُنْ/ لأنّها من "قام ~ يقوم" و /صِوامُنْ/ و/قِوَامُنْ/ و /انْقِوَادُنْ/ لأنّها من "صام ~ يصوم" و "قام ~ يقوم" و "قاد ~ يقود"، و /دُنْوا/ لأنّها من "دنا ~ يدنو"، و /سَيْوِدُنْ/ و /جَيْوِدُنْ/ لأنهما من "ساد ~ يسود" و "جاد ~ يجود"، و /نُوَّمُنْ/ لأنّها من "نام ~ نوما". فكلّ هذه الأمثلة ممّا

تبدل فيه الواو ياء، و إن اختلفت مواضعها و السياقات التي ترد فيها. و شروط بدلها أو قلبها تعرّض لها الكثير من علماء الصرف، مثلما تعرض لجوانب وافرة منها ابن جنّي في كتابه الموسوم بـ**سرّ صناعة الإعراب**.

2-3 *بدل الياء من الهمزة*

تبدل الهمزة من الياء إذا جاءت ساكنة و انكسر ما قبلها. و هو ما نجده في أمثلة من نحو "ذئب" و "بئر" اللّذين يعطيان من باب التخفيف "ذيب" و "بير"، و هو ما نجده عند بعض العرب، و أساسا عند الحجازيّين. هذا الضرب من البدل بالتخفيف سبق أن أشرنا إليه بشأن بدل الهمزة مدّا، أي إشباعا من جنس الحركة التي تسبقها، و ذلك بأن تعطيَ ألفا إذا كانت مسبوقة بفتحة، و واوا إذا كانت مسبوقة بضمّة، و ياء إذا كانت مسبوقة بكسرة .

2-4 *بدل الياء من الراء و النون و الباء*

تبدل الياء من الحروف الصحيحة المذكورة، و ذلك في أمثلة من نحو "قيراط" و "دينار" و "ديباج" التي أصلها و على التوالي /قِرْرَاطُنْ/ لقولنا في التكسير "قراريط" و /دِنْنَارُنْ/ لقولنا في التصغير و التكسير "دُنينير" و "دنانير"، و /دِبْبَاجُنْ/ لقول من قال في الجمع "دبابيج".

هذا البدل، و إن كان الاشتقاق دالا عليه، يتعلّق في كلّ هذه الحالات بكلمات معرّبة دخيلة، و هو لا ينقاد لقاعدة مقيسة مطّردة، على نحو ما رأيناه في الأمثلة السابقة المتعلّقة أساسا بالمثال الواوي.

هذا في ما يتعلّق ببدل (أو قلب) الواو ياء بوجه عام. لا بدّ أن تكون في كلّ ذلك الواو ساكنة و ما قبلها كسرة. و تحريك الواو في أمثلة من نحو "اِخروّاط" و "اِعلوّاط"، حسب النحاة يقوّيها و يحصّنها، و يبطل تطبيق القاعدة عليها. إلاّ أنّ هذه الواو كما ألمحنا سابقا قد تبدل و هي متحرّكة، و إن بشروط.

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

3- بدل الواو

قال ابن جنّي:

"تبدل الواو من الألف في نحو ضُوَيْرب و ضَوَارِب، و من الياء إذا سكّنت و انظمّ ما قبلها غير مُدْغَمة، و ذلك نحو مُوسِر و مُوقِن، أصلهما: مُيْسِر و مُيْقِن، لأنّهما من اليُسْر و اليَقِين، فتقول في التحقير مُيَيْسِر و مُيَيْقِن. و تبدل من الهمزة إذا سكّنت و انظمّ ما قبلها عند التخفيف و البدل، و ذلك قولك في تخفيف جُؤَنَة جُونَة، و في تخفيف مُؤْمِن مُومِن".

[ص. 32]

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

إنّ بدل الواو في هذه الحالات شبيه ببدل أختها الياء. إذ تبدل الواو، على ما ذكر ابن جنّي، من الألف في الحالة الأولى، و من الياء في الحالة الثانية، و من الهمزة في الحالة الثالثة. و الاختلاف الوحيد بين بدل الواو و الياء بدل هذه الأخيرة من الحروف الصحيحة (الراء و النون و الباء)، على ما ذكرنا، و إن كان على غير قياس.

1-3 بدل الواو من الألف

تبدل الواو من الألف في حالات تشبه حالات بدل الياء من الألف، ممّا سبق أن رأيناه أعلاه. و هي حالات شبه مطّردة أيضا، تتعلّق بأمثلة من نحو "ضارب" و "خاتم" و "قالب". تبدل فيها الألف واوا في حالتي التصغير و التكسير فنقول "ضويرب" و "ضوارب"، كما نقول "خويتم" و "خواتم". و يتعلّق الأمر في هذه الحالات بتغيير الأبنية عموما، و لا يهمّنا منها إلاّ بدل الواو من الألف.

/ضَارِبُنْ/

1- إضافة ألف الجمع	ضَاارِبُنْ
2- بدل الألف واوا	ضَوَارِبُنْ
3- حذف نون التنوين	ضَوَارِبُ
4- الإشباع	ضَوَارِبُ
	[ضَوَارِبُ]

و تبدل الألف واوا في التصغير لوجود الضمّ قبل الألف. و الألف، كما سبق أن أشرنا، لا تلائمها من الحركات إلاّ الفتحة، و لا سبيل لوجود الألف مسبوقة بكسرة أو ضمّة. و إذا كان لبدل الألف واوا في التصغير ما يبرّره، فما تبرير بدل الألف واوا في التكسير؟

للإجابة عن هذا السؤال يشير علماء الصرف إلى العلاقة الموجودة الواضحة بين التصغير و التكسير. و هم يعتبرونهما "من واد واحد"، و ذلك للشبه الحاصل بين البنيتين، ممّا جعلهم يحملون في ذلك التصغير على التكسير،كما حمل التكسير على التصغير في حالات أخرى. و "لهذه المناسبة و المقاربة حمل كلّ واحد منهما على الآخر"[1].

و تبدل الواو أيضا من الألف في أمثلة من نحو "عصا" أو "العصا" في حالة النسبة. و هو ممّا لم يذكره المصنّف في كتابه، و بدل الألف في هذا المثال، أو في أمثلة أخرى مشابهة، هو في الحقيقة ممّا تردّ فيه الألف إلى أصلها. و يمكن تطبيق هذه القاعدة على النحو التالي:

/العَصَا/

1- إضافة علامة النسبة	العَصَايِيُ
2- ردّ الألف إلى أصلها أو بدل الألف واوا	العَصَوِيُ
3- الإدغام	العَصَوِيُّ
	[العَصَوِيُّ]

[1]- ابن يعيش: **شرح تصريف الملوكي** ص. 258

3-2 *بدل الواو من الياء*

تبدل الواو من الياء إذا جاءت هذه الأخيرة ساكنة و انضمّ ما قبلها بشرط ألا تكون مدغمة، و ذلك في أمثلة من نحو "مُوسِر" و "موقن" اللّذين أصلهما و على التوالي /مُيْسِرُنْ/ و /مُيْقِنُنْ/، لأنّ الأولى من اليُسر و الثانية من اليقين، و الدليل على ذلك قولنا في التصغير "مُيَيْسر" و "مُيَيْقِن".

هذه القاعدة الكفيلة ببدل الياء واوا هي شبيهة بقاعدة بدل الواو ياء التي سبق أن تعرّضنا لها. و هي قاعدة مطّردة مقيسة من شأنها أن تبدل (أو تقلب) الياء واوا، حتّى تلائم الواو الضمّة التي تسبقها، و ليحصل الإشباع بعد ذلك على النحو التالي:

/مُيْسِرُنْ/

1- بدل الياء واوا	مُوْسِرُنْ
2- الإشباع	مُوسِرُنْ
3- ضبط التنوين	مُوسِرٌ
	[مُوسِرٌ]

و تبعا لهذا يمكن صياغة قاعدة بدل الياء واوا على النحو التالي ، علما أنّ صياغتها شبيهة بمثيلتها بدل الواو ياء:

بدل الياء واوا ي ← و / ضمة ـــ حرف صحيح

[بشرط حرف صحيح ≠ي]

و أمّا شرط مجيئها غير مدغمة، فذلك للاحتزاز من أمثلة من نحو العُيَّلِ (ج.عائل)، و السُيَّلِ (ج.سائل من سال ~ يسيل)، لأنّ الياء، على حدّ عبارة ابن يعيش، " قد تحصّنت بالإدغام".

و لا تطبّق هذه القاعدة بالنظر إلى سياقاتها و شروطها على أمثلة من نحو "عُيَبَة" لأنّ الباء جاءت متحركة، و لم تكن ساكنة، و التحريك من شأنه أن يُقَوِّيَ حرف العلّة، حسب تحليل علماء الصرف. و لا تطبّق هذه القاعدة أيضا على أمثلة من نحو "بَيْضٌ" و "حَيْضٌ" لمجيء ما قبل الياء مفتوحا، و الشرط أن يكون مضموما.

هذا في ما يتعلّق بقاعدة بدل الياء واوا بدلا مطرّدا مقيسا، و لم يشر المصنّف إلى بدلها بدلا غير مقيس، ممّا ذكره بعض علماء الصرف الآخرين من نحو قول العرب " رجاء بن حيوة"، و الأصل فيه /حَيْيَتُنْ/، و قولهم "حيوان" و الأصل فيها /حَيَيَانُنْ/، لأنّه من "حَيِيَ" و قولهم "جَبَا الخرَاجَ جباوة"، و الأصل فيها /جِبَاوَتُنْ/، و هي من "جبا ~ يجبو".

3-3 بدل الواو من الهمزة

تبدل الواو من الهمزة إذا جاءت هذه الأخيرة ساكنة، و انضمّ ما قبلها. و هي تنطبق عليها نفس القاعدة العامّة التي سبق أن أشرنا إليها آنفا، و القاضية ببدل الهمزة مدّا من جنس الحركة التي تسبقها. و هو ضرب من التخفيف من نحو قولنا "مُومِنٍ" و "جُونَة"، عوض "مُؤْمِن" و "جُؤنَة" بالنسبة إلى من التزم التخفيف في نطق الهمزة.

و لعلّ من المفيد الإشارة إلى أنّ هذا البدل يمسّ الهمزة، و إن جاءت متحرّكة في بعض الحالات، و إن من باب التخفيف، و ذلك في أمثلة من قبيل "جُؤَن" و "بُؤَر" و "سُؤَلَة"، فنقول "جُوَن" و "بُوَر" و "سُوَلة".

و ليس بعيدا بدل الهمزة من الواو بدلا غير مطّرد أيضا في أمثلة من نحو "واخيته" و "ورّخت" و "وكّدت"، و الأصل فيها "آخَيْت" و "أرّخت" و "أكّدْت" و ما شابهها[1] .

---

[1]- ابن يعيش: **شرح الملوكي في التصريف**. ص . 266

4- بدل الهمزة

4-1: بدل الهمزة من الألف

قال ابن جنّي:

" قد أبدلت الهمزة من الألف للتأنيث في نحو حَمْرَاء و صَحْرَاء و أَصْدقاء و عُشَرَاء. فالهمزة في ذلك و نحوه بدل من ألف التأنيث كالتي في حُبلى و سَكْرى. و أبدلت الهمزة أيضا من الواو إذا انضمت ضمّا لازما، نحو قولك في وُجوه أُجوه، و في وُعِد أُعِد، و في أَثْوُب أَثؤُب و في سُوق سُؤْق (ج.ساق). قال الراجز:

لكلّ دَهْر قَدْ لبسْتُ أَثْؤُبا[1]

و تبدل من الواو و الياء أيضا إذا وقعتا طرفين بعد ألف زائدة، و ذلك نحو كساء و رداء، و أصلهما كساو و رداو فانقلبتا همزتين. و أشباه ذلك كثير. و أبدلت الهمزة أيضا من الهاء، قالوا: أال و أصله أهل، فأبدلت الهاء همزة، فصارت أأْل، ثمّ أبدلوها ألفا فقالوا آل. و تقول في تحقير أال أُهيْل، على مذهب الجماعة و أُوَيْل في قول يونس[2] ".

[ص ص 32 – 33]

---

[1]- هذا صدر بيت لمعروف بن عبد الرحمان، و تتمته : "حتى اكتسى الرأسُ قناعا أشيَبَا"، و "أثؤب" ج. ثوب، و "القناع الأشيب" كناية عن بياض شعر الرأس. و الشاهد بدل الواو همزة في أثؤب.

[2]- يونس بن حبيب ، و هو إمام بصري في النحو ، أخذ عن الخليل، و أخذ عنه سيبويه، و الكسّائي و الفرّاء و غيرهم . أشهر ما ترك **معاني القرآن الكبير.** توفي سنة 182 هـ و قد ناهز التسعين سنة.

تعتبر الهمزة حرفا من أدنى الحلق. و هي حرف منبور مستفل ثقيل. و بالرغم من ثقلها، تشبه الهمزة حرفي العلّة الواو و الياء لما يطرأ عليها من تغييرات، و ذلك بالتخفيف و الحذف و البدل. و تبدل الهمزة سواء كان باطّراد أو بغير اطّراد من جملة من الحروف، هي الألف و الواو و الياء، فضلا عن الهاء.

إنّ العلاقة بين الهمزة و الألف غير خافية عند النحاة العرب القدامى. و الألف عند ابن جنّي، و عند غيره من النحاة، حرف ساكن. و هي من جملة قائمة حروف المعجم، و ذلك بالنظر إليها من الناحية الصوتميّة. و أمّا من الناحية الصوتيّة فهي "حرف ضعيف واسع المخرج" بعبارة ابن جنّي[1] .

و هذا الوضع الملتبس للألف جعل هذه الأخيرة تبدل من الهمزة و إليها، من جهة، و هي قريبة من الواو و الياء من جهة ثانية. و لقد ورد على لسان المصنّف أنّ الهمزة تبدل من ألف التأنيث من

---

[1]- ابن جنّي: **سرّ صناعة الإعراب**. ج . 1 . ص. 72

نحو ما نجده في أمثلة من قبيل "حمراء" و "أَصْدِقاء" و "عُشَرَاء". و هي أسماء ممدودة تنتهي بهمزة مسبوقة بألف مدّ. و عليه فإنّ الأصل في الأمثلة المذكورة ما انتهى بألفين: الألف الأولى و هي زائدة كالتي نجدها في "غلام" و "كتاب"، و الألف الثانية للتأنيث كالتي نجدها في "سُعدى" و "حُبلى" و "سَكْرى"، و هي علامة تأنيث كتاء التأنيث. و الألفان ساكنتان، ممّا يُرجّح التخلّص من إحداهما. إلاّ أنّنا لا نستطيع التخلّص لا من الأولى، لأنّها من تمام بنية الكلمة، و لا من الثانية باعتبارها علامة للتأنيث، على ما ذكرنا، فلم يبق و الحال هذه إلاّ بدل إحداهما، و الثانية أقرب إلى البدل لأنّها هي المتحرّكة، و الألف على ما ذكرنا ساكنة أبدا، لهذا أبدلت إلى أقرب شيء منها أي الهمزة .

و لقائل أن يقول لم لا تكون الألف الأولى ألفا زائدة. و تكون الثانية همزة على الأصل، و ليست منقلبة عن شيء آخر؟ و يمكن اعتبارها و الحالة هذه همزة تأنيث.

ردّ علماء الصرف، و من بينهم ابن جنّي، يتلخّص في نقطتين:

1. أنّ الشائع في علامات التأنيث هي الألف و التاء لا الهمزة.
2. أنّ العرب قالت في جمع "صحراء" و "بطحاء" ، "صَحَارِي" و "بَطَاحِيّ"[1] ، و لو لم تكن الهمزة مبدلة من ألف التأنيث لوجب في لغة من يحقق أن يقال "بطاحئ" و" صحارئ"، كما قالوا "قُرّاء"

---

[1]- تجمع صَحْرَاء على "صَحَارَى" و "صَحَار" و "صَحَاريّ" و "صَحْرَاوات".

و "قَرَارِء" و "وُضَّاء" و "وضَاضِئ" بسبب من وجود الهمزة في "قرأ" و "وَضُأ"[1]

و ممّا تبدل منه الهمزة، و لم يشأ أن يشير إليه المصنّف في كتابه **التصريف الملوكي**، الألف و الياء و الواو في صيغة "فَعَائل"، و ذلك إذا كان ما وَلِيَ ألف الجمع مدّا زائدا في صيغة المفرد، سواء كان ألفا من نحو ما نجده في "رسالة" أو "قلادة"، أو ياء من نحو ما نجده في "صحيفة"، أو واوا من نحو ما نجده في "عجوز"، و الأصل في كلّ هذا /قَلاَادُ/ و /صَحَايِفُ/ و /عَجَاوِزُ/، ممّا يصيبها التغييرات التالية:

	/عَجَاْوِزُ/
1- بدل حرف اللين همزة	عَجَاْئِزُ
2- الإشباع	عَجَائِزُ
	[عَجَائِزُ]

و لا يتمّ هذا البدل في ما جاء غير مدّ. و ذلك في نحو ما نجده في أمثلة من قبيل "قَسْوَرة" (الأسد) ،و "قَسَاور"، أو في ما جاء مدّا غير زائد أي مدّا منقلبا عن شيء آخر، و ذلك من نحو "مفازة" و "مفاوز" و "معيشة" و "معايش"، لأنّ الأصل فيهما /مَفْوَزَتُنْ/ من "فاز"، و /مَعْيَشَتُنْ/ من عاش. و لا يُسْتَثْنى من هذا إلاّ أمثلة قليلة شاذّة

---

[1]- ابن عصفور: **الممتع في التصريف**. ج . 1 . ص . 330

تسمع فتحفظ، و لا يقاس عليها، و ذلك من نحو "مصيبة" و "مصائب" و "منارة" و "منائر".

و يمكن للهمزة أن تبدل أيضا من الألف، إذا جاء بعد الألف ساكن، و ذلك في أمثلة من نحو "شابّة" و "دابّة" و "جانّ" و "اشعالّ" و "ادهامّ"، فنقول "شأَبّة" و "دأبّة" و"جأنّ" و"اشعَألّ" و "ادهأمّ" و ما شابهها. و ذلك فرارا من اجتماع الساكنين، فاضطروا إلى تحريك الساكن الأوّل أي الألف، و بما أنّ الألف لا تكون إلاّ ساكنة، و لا تقبل التحريك أبدلوها بأقرب الحروف منها أي همزة[1] .

و يورد النحاة، و من ضمنهم ابن جنّي، أنّ الهمزة تبدل من الألف و باطّراد في حالة الوقف، من نحو ما نجده في أمثلة من قبيل "حُبْلَى" و "موسى"، و "رأيت رجلا"، فنقول "حبلأ" و "موسأ"، و رأيت "رجلأ". و الهمزة في المثال الأخير منقلبة عن الألف لا عن النون، و ذلك "لقرب ما بين الهمزة و الألف و بعد ما بينها و بين النون"[2] . و يُقال أيضا "هو يَضْرِبُهأ" عوض "يضربها". و كلّ هذا في الوقف، فإذا صار في درج الكلام بَطل.

4-2- بدل الهمزة من الواو

تبدل الهمزة من الواو بدلا غير مطّرد، أي بدلا جائزا، و هو جواز حسن، على حدّ عبارة ابن يعيش، يكون المتكلّم فيه مخيّرا بين

---

[1]- ابن جني: **سرّ صناعة الإعراب**. ج.1 ص 72

[2]- المرجع نفسه و الصفحة نفسها.

الهمزة و الواو[1] . و ذلك كلّما كانت فاء أو عينا بشرط أن تكون مضمومة ضمّا لازما، من نحو ما نجده في "وجوه" و "أجوه" و "سُوق" و "سُؤق" (ج.ساق) و "وُعد" و "أُعِد" و غيرها. و حصل البدل، في هذه الأمثلة لجريان الضمّة مجرى الواو، كما هو الحال بالنسبة إلى جريان الكسرة مجرى الياء، و جريان الفتحة مجرى الألف، و كلّ هذا للمجانسة بين الحركات و حروف المدّ واللّين. فاجتماع الضمّة و الواو ثقيل كاجتماع الواوين، و اجتماع الكسرة و الياء ثقيل كاجتماع اليائين، و قسْ على ذلك.

و أمّا أن تكون الضمّة في الأمثلة المذكورة ضمّة لازمة فهو احتراز من الضمّة العارضة، بسبب من التقاء الساكنين، من نحو ما نجده في أمثلة من قبيل "اشتروُا الضلالة بالهدى"[البقرة 237]. و " لا تنسوُوا الفضل بينكم" [آل عمران 186]. و من العارض أيضا الضمّة في حالات الإعراب في أمثلة من نحو "دَلْو" و "غَزْو". و الضمّ في هذا النوع من الأمثلة عارض لأنّه يجئ في حالة نصب و جرّ، كما يجئ في حالة رفع.

و قد تبدل الهمزة من الواو المفتوحة أو المكسورة، و لكن على قلّة و ندرة[2].

---

[1]- ابن يعيش: **شرح الملوكي في التصريف**. ص ص 270 - 271

[2]- المرجع نفسه.. ص. ص 274 - 275

4-3- بدل الهمزة من الواو و الياء

إذا وقعت الواو أو الياء طرفا بعد ألف زائدة، من نحو ما نجده في أمثلة من قبيل "كساء" و "رداء"، و الأصل فيهما و على التوالي /كِسَاوُنْ/ و /رِدَايُنْ/، تبدل الهمزة من الواو و الياء في حالات كثيرة، سواء أ كان باطراد أم بغير اطّراد، و يكون بدلها واجبا أحيانا، و جائزا في أحايين أخرى. و ممّا تبدل فيه باطّراد إذا وقعت الواو و الياء طرفين، بعد ألف زائدة، و ذلك من نحو ما نجده في أمثلة من قبيل "كساء" و "رداء" و "فناء" و "سماء" و غيرها، و الأصل فيها و على التوالي: /كِسَاوُنْ/ و /رِدَايُنْ/ و /فِنَايُنْ/ و /سَمَاوُن/، لأنّها و على التوالي أيضا من "كسو" و "رَدَيَ" و "فني".

و يمكن صياغة قاعدة بدل الهمزة من الواو و الياء على النحو التالي:

بدل الواو أو الياء همزة (و، ي) ⟵ ء / فتحة ا ـــ] #

و تقرأ هذه القاعدة على النحو التالي: تبدل الواو أو الياء همزة، في سياق تكون فيه متطرّفة و مسبوقة بألف زائدة. و احتراما للسياق الذي يتمّ فيه البدل لا تطبّق هذه القاعدة على أمثلة من نحو "قَاوَلَ" و "بَايَعَ"، لأنّ حرف العلّة لم يجئ طرفا. و لا تطبّق بالنسبة إلى أمثلة من نحو "شقاوة" و "راية" و "هداية" للسبب نفسه. و لا تطبّق

أيضا بالنسبة إلى أمثلة من قبيل "غَزْو" و "ظبي" و "دلو"، لأنّ ما قبل حرف العلّة جاء ساكنا.

و تطبيق هذه القاعدة على أحد أمثلتنا السابقة يعطي ما يلي:

/سَمَاْوُنْ/

1- بدل الواو أو الياء همزة سَمَاْءُنْ

2- الإشباع سَمَاءُنْ

3- ضبط التنوين سماءٌ

[سَمَاءٌ]

و أمّا شبه ما ذكر، ممّا يُلمّح إليه ابن جنّي في نصّه، فهو بدل الهمزة من الواو و الياء في حالات أخرى، و ذلك من قبيل بدلها من صيغة اسم الفاعل من الفعل الأجوف مثل "قائل" و "بائع" و "خائف"، و الأصل فيها /قَاوِلُنْ/ و /بَايعُنْ/ و /خَاوِفُنْ/ . و تبدل أيضا في صيغة "فَعَائِل" في أمثلة من نحو ما ذكرناه آنفا، ك "رسائل" و "عجائز" و "صحائف".

و لعلّ من الجدير بالملاحظة في ما يتعلّق ببدل الهمزة من الواو و الياء، و في كلّ هذه الحالات المذكورة، يرى كثير من علماء الصرف و من ضمنهم ابن جنّي ، أنّ الهمزة في الحقيقة ليست مبدلة من الواو و الياء، و إنّما هي مبدلة من الألف التي هي بدورها مبدلة من الواو والياء، إذ الواو و الياء في الأمثلة السابقة جاءت متحرّكة و ما قبلها

فتحة، و لا يفصل بينها و بين الفتحة إلاّ حاجز ضعيف أو غير حصين هي الألف. فمن الأجدر و الحالة هذه أن نطبّق قاعدة قلب حرف العلّة ألفا التي سبق أن تعرضنا لها أعلاه. و تطبيق قاعدة قلب حرف العلّة ألفا يصيّرنا إلى صيغة يجتمع فيها ساكنان، و لتفادي التقاء الساكنين، أو ردّ الألف إلى أصلها تبدل الألف الثانية همزة.

و إن لا يخلو هذا التصوّر من وجاهة، إلاّ أنّه ليس ثمّة ما يمنع من بدل الواو أو الياء همزة، إذا كانت القاعدة المطبّقة قاعدة مطرّدة، تستجيب للشروط و السياقات المضبوطة سلفا.

4-4 بدل الهمزة من الهاء

ممّا أبدلت فيه الهمزة من الهاء أمثلة قليلة، جاء البدل فيها على غير اطّراد، إذ أبدلت الهمزة من الهاء في كلمة "آل" التي أصلها "أهل". و الدليل على ذلك ما جاء في التصغير من قولهم "أُهَيْل" على وزن "فُعيل". و يرى ابن جنّي أن هذا ممّا تقول به الجماعة أي جمهور النحاة، في الوقت الذي يرى فيه بعضهم الآخر (يونس بن حبيب) أنّ التصغير فيها "أُوَيْل" ، ممّا أبدلت فيه الألف واوا.

و أمّا بشأن التغيّرات المتصلّة بكلمة "أهل" فتتمثل في بدل الهمزة من الهاء أوّلا، ثمّ بدل الألف من الهمزة ثانيا، و ذلك وفق الإجراء التالي:

/أهْلُنْ/

1- بدل الهاء همزة على غير قياس أَأْلُنْ

2- بدل الهمزة ألفا أَأْلُنْ

3- الإشباع آلُنْ

4- ضبط التنوين آلٌ

[آلٌ]

و تعتبر القاعدة الأولى في هذا الإجراء، قاعدة بدل غير قياسيّة، و تطبّق على غير اطّراد، و إن كانت لا تخلو من تبريرات صوتيّة، باعتبار أنّ كلاّ من الهمزة و الهاء حلقيّتان أو أدنى حلقيّتين، و أنّ كليهما مهموس. و هما لا تختلفان إلاّ في درجة الانفتاح، باعتبار الأولى (أي الهمزة) شديدة، و الثانية رخوة. و هروبا من مواطن الضعف في الكلمة تمّ الفرار من الضعيف إلى القويّ. في حين أنّ القاعدة الثانية هي قاعدة مطّردة معروفة، من شأنها أن تبدل الهمزة إشباعا من جنس حركة الهمزة التي تسبقها، و ذلك متى اجتمعت في أوّل الكلمة همزتان، تكون الأولى متحرّكة، و الثانية ساكنة من نحو ما نجد ذلك في أمثلة من قبيل "آخذ" و "آدم" و "أُوثِر" في الأمر، و التي أصلها و على التوالي /أَأْخُذُ/ و /أَأْدَمُ/ و /أُؤْثِرْ/ .

و من باب الملاحظة نشير إلى بدل الهمزة من الهاء في مثال آخر، ممّا لم لم يذكره المصنِّف، كلمة "ماء" التي أصلها "مَوَهُنْ"، بدليل قولنا "مياه" و "أمواه" و "ماه" و "ماهت" و غيرها. جاءت الهاء طرفا في

كلمة "ماء"، و هو محلّ التغيير، و جاءت فيها الواو متحرّكة، و ما قبلها مفتوح، ممّا يحملنا على تطبيق قاعدتين، تُعرف الأولى بقاعدة قلب حرف العلّة ألفا التي سبق أن تعرضنا لها، و هي قاعدة قياسيّة مطّردة. و تعرف الثانية ببدل الهاء همزة، و هي قاعدة غير قياسيّة و غير مطّردة، و تطبّق في هذا المثال، و المثال السابق على غير قياس، ممّا يعطي ما يلي:

	/مَوَهُنْ/
1- الإيهان	مَوْهُنْ
2- قلب الواو ألفا	مَاْهُنْ
3- قلب الهاء همزة على غير قياس	مَاْءُنْ
4- الإشباع	مَاءُنْ
5- ضبط التنوين	مَاءٌ
	[مَاءٌ]

و عموما هذا أهمّ ما أبدلت فيه الهاء همزة، و هو قليل نادر، و إن أضاف إليه بعض علماء الصرف أمثلة معدودة جاءت على ألسنة العرب، من نحو قولهم "أل" عوض "هل" للاستفهام، و "آذا" عوض "هذا" للإشارة.

5- بدل النون

قال ابن جنّي:

" تبدل النون من ألف التأنيث. قالوا في صَنْعَاء صَنْعانيّ و في بَهْرَاء بَهْرَانِيّ. و إن شئت قلت: النون بدل من الواو في صنعاويّ و بهراويّ".

[ص33]

تبدل النون، على ما ذكر ابن جنّي، من ألف التأنيث، و ذلك في حالة النسبة في أمثلة من قبيل "صنعاء" و "بهراء"، فنقول "صنعانيّ" و "بهرانيّ". و النسبة كما هو معلوم، هي إلحاق ياء مشدّدة مكسور ما قبلها. و هي من حيث المعنى أن نجعل المنسوب من آل المنسوب إليه. و فائدتها، حسب النحاة، لا تختلف عن فائدة الصفة. فنقول "هاشميّ" نسبة إلى "هاشم" و "مِصريّ" نسبة إلى "مصر". و النسبة تتّصل بالكلمة اتّصالا شديدا إلى حدّ الامتزاج. و تصبح ياء النسبة كتاء التأنيث حرف إعراب، و تتحمّل بالتالي عبء حركات الإعراب. و قد تؤدّي زيادة ياء النسبة في بعض الأسماء إلى تغييرات صوتيّة أو صوتميّة تخضع لطبيعة الاسم و نوعيّته، كردّ الألف إلى أصلها من واو أو ياء.[1]

---

[1]- عبد الواحد(عبد الحميد): **الكلمة في التراث اللساني العربي**. ص .ص 222 – 223

و يعتقد ابن جنّي في مثال "صنعاء ~ صنعانيّ" و "بهراء ~ بهرانيّ" أنّ النون ليست مبدلة من الهمزة، و إنّما من ألف التأنيث التي كانت عليها في الأصل. و لقد سبق أن بيّنّا أن الهمزة تبدل من الألف باطّراد، و ذلك في أمثلة من نحو "صحراء" و "حمراء" و "عُشَرَاء" و غيرها. و يمكن لهذه التغييرات الصوتميّة أن تتحقّق على النحو التالي:

	/صَنْعَاء/
1- بدل الهمزة ألفا	صَنْعَاا
2- إضافة ياء النسبة	صَنْعَااِيْيُنْ
3- بدل الألف نونا	صَنْعَانِيْيُنْ
4- تحقيق الإدغام	صَنْعَانِيُّنْ
5- ضبط التنوين	صَنْعَانِيٌّ
	[صَنْعَانِيٌّ]

و يرجّح ابن جنّي في هذه الحالة أن تكون النون بدلا من الألف لا من الهمزة، و إن لا يمانع في مواطن أخرى من قبول بدل النون من الهمزة، ليؤكد على أنّ النون تبدل من الهمزة لا العكس، و ذلك في

أمثلة من قبيل فَعْلاَن ~ فَعْلَى"، مثل "سكْرَان ~ سكرى" و "غَضْبَان ~ غَضْبى"[1].

و لا يمانع ابن جنّي في اعتبار أنّ النون في مثال "صنعانيّ" أو "بهرانيّ" في النسبة بدل من الواو من قولهم "صنعاويّ" و "بهراويّ".

و هذه الصيغة الأخيرة، على ما ذكر ابن يعيش في **شرح الملوكي**، هي الصيغة القياسيّة، فنقول "صنعاويّ" كما نقول "سماويّ" و "صحراويّ"، ببدل الواو من الهمزة، للفرق بين الهمزة الأصلية و الهمزة الزائدة، و ذلك وفق التمشّي التالي:

/صَنْعَاء/

1- بدل الهمزة ألفا	صَنْعَاا
2- إضافة ياء النسبة	صَنْعَااِيْيُنْ
3- بدل الألف واوا	صَنْعَاوِيْيُنْ
4-الإدغام	صَنْعَاوِيُّنْ
5- ضط التنوين	صَنْعَاوِيٌّ
	[صَنْعَاوِيٌّ]

و تبعا لما سبق يظلّ الاختلاف قائما بين النحاة، بين من يقول إنّ النون بدل من الهمزة و من ألف التأنيث، و من يقول إنّها بدل من

---

[1]- ابن جني : **سرّ صناعة الإعراب**. ج. 2 ص .ص 435 - 436

الواو. و يرجّح ابن يعيش في هذا المضمار الرأي الأخير، و هو رأي أبي علي الفارسيّ[1] ، و ذلك للبعد الحاصل بين النون و الهمزة في الحيّزات النطقيّة، و للقرب بين النون و الواو من حيث المخرج أو الصفات، بالنظر إلى سمة الخيشوميّة في النون، و الإعلال في الواو.[2]

6- بدل الميم

قال ابن جني:

" تبدل الميم من النون الساكنة إذا وقعت قبل الباء، و ذلك في قولك عَنْبَر و قُنْبَر، اللّفظ بهما عَمْبَر و قُمْبَر بالميم، و كذلك امرأة شَمْبَاء، فإنّ تحرّكت هذه النون لم تقلب ميما، تقول عَنَابِر و قَنَابِرْ و الشَنَب و العِنَب. و تبدل الميم في الهاء في فَمٍ، و أصله فَوْه بوزن فَوْز و ثْوب و ثَوْر، فحذفت الهاء، و أبدلت الواو ميما، فإن حُقِّرَت أو كُسِّرت ردَدْت الأصل، فقلتَ فُوَيه و أفْواه".

[ص . ص 33–34]

---

[1]- الحسن ابن أحمد، إمام في النحو و اللغة، و واحد زمانه في علم العربية، أخذ عن الزجّاج و ابن السّراج، و طوّف ببلاد الشام، و صنّف **الإيضاح في النحو** و **التكملة في التصريف**. و من تصانيفه أيضا **الحجّة**، و **التذكرة** و **المسائل الحلبيّة** و **البغداديّة**. و **البصريّة** و **الشيرازيّة** و **العسكريّة**. من أشهر تلاميذه ابن جني. و توفي أبو عليّ سنة 377 هـ.

[2]- ابن يعيش: **شرح الملوكي في التصريف**. ص. 286

تبدل الميم عادة، حسب علماء الصرف، من أربعة أحرف هي النون و الواو و الياء و اللاّم. غير أنّنا سوف نقتصر في شرحنا على الحالاتين الأوليين .

1-6 *بدل الميم من النون*

يشترط ابن جنّي في بدل الميم من النون أن تجئ النون ساكنة متبوعة بحرف الباء، و ذلك في أمثلة من نحو "عَنْبَر" و "قُنْبَر"، و ما شابههما. و يمكن صياغة قاعدة البدل هذه صياغة صوريّة على النحو التالي:

بدل النون ميما ن ⟵ م / ـــ ب

واضح أنّ الميم تبدل من النون إذا تلتها الباء ، و على أن تكون ساكنة غير متحرّكة.

و يمكن تطبيق هذه القاعدة على أحد أمثلتنا السابقة، ممّا يعطي ما يلي:

	/عَنْبَرُنْ/
1- بدل النون ميما	عَمْبَرُنْ
2- ضبط التنوين	عَمْبَرٌ
	[عَمْبَرٌ]

و يعلّل ابن يعيش، في شرحه لكلام ابن جنّي، هذا التغيير تعليلا صوتيّا و يقول: " النون الساكنة حرف رخو ضعيف يمتدّ بغنّة من الخيشوم، و الباء حرف شديد مجهور مخرجه من الشّفة. و إذا جئت بالنون الساكنة قبل الباء خرجت من حرف ضعيف إلى حرف ينافيه و يضادّه، و ذلك ممّا يثقل فجاؤوا بالميم مكان النون لأنّها تشاركها في الغنّة، و توافق الباء في المخرج لكونها من الشّفة فيتجانس الصوت بهما و لا يختلف"[1].

هذا التجانس الصوتيّ نجده في الحقيقة في الكثير من الحروف. و هو ظاهرة صوتيّة عامّة، تتمثّل في هذه الحالة في بدل النون ميما للقرب الحاصل بين النون و الميم، باعتبارهما حرفين خيشوميّين، و هما بين الشدّة و الرخاوة، و مجهوران، ممّا ينتج بدل النون ميما بجوار الباء، لأنّ الباء، و إن كانت شديدة مجهورة، فهي من حيّز الميم أي شفويّة،و هي أقرب إلى الميم من النون. و الأمثلة على هذه الظاهرة كثيرة نجدها في أمثلة من نحو "يَنْبُذُ" و "مَنْبُوذ" و "تَنْبُش" و "مَنْبَر" و "مَنْبَع" و "مَنْبِت" و غيرها.[2]

و يعلّق ابن جنّي على هذه القاعدة بأنّها تبطل إذا تغيّر السياق، أي إذا تحرّكت النون و لم تعد ساكنة، و ذلك من نحو ما توحي به الأمثلة التالية، "شَنَب" و "عِنَب" و "قَنَابِر" و "عَنَابِر". سبقت النون

---

[1]- ابن يعيش: **شرح الملوكي في التصريف**. ص ص 289 - 290

[2]- هذه ظاهرة صوتميّة عامّة نجدها في ألسن كثيرة وذلك من نحو ما يشيع في الفرنسية في أمثلة كثيرة من نحو L'ombre و Septembre و il tombe و il comptemple سواء كانت الباء مجهورة أو مهموسة.

الباء في كلّ هذه الأمثلة، غير أنّها جاءت متحرّكة لا ساكنة و بالتالي و في كلّ الحالات نسمع نونا لا ميما، و عليه فإنّ القاعدة لا تطبّق.
و لعلّ من المفيد أن نشير إلى أنّ هذا التغيير الحاصل هو تغيير صوتيّ محض، يتمّ في مستوى النطق أو السمع، و لا يتحقّق في مستوى الكتابة.

6-2 *بدل الميم من الواو*

و يتعلّق الأمر بكلمة "فم" التي أصلها /فَوْهُنْ/ لما تدلّ عليه تصاريف هذه الكلمة في قولنا "فُوَيْه" في التصغير، و "أفْواه" في التكسير، مثلما تدلّ عليه بعض الاشتقاقات الأخرى، من نحو قولنا "تَفوَّهَ". و التغيير المتعلق ب "فم" ليس تغييرا مطّردا و لا مقيسا، و إنّما هو تغيير على غير قياس.
جاءت الهاء طرفا، و هي ممّا يشبه حروف اللّين، ممّا يجعل حذفها أمرا مسوّغا. و ذلك شبيه بحذف الواو أو الياء في أمثلة من نحو "يد" و "دم" و "أخ" التي أصلها و على التوالي /يَدْيُنْ/ و /دَمَيُنْ/ و /أَخَوُنْ/ بغاية التخفيف. وحذف الهاء و هي طرف للخفّة، جعل الصيغة المتبقيّة من الكلمة على حرفين، الثاني منهما حرف علّة. و حرف العلّة في هذه الحالة جاء متحرّكا بحركة الإعراب، و مسبوقا بفتحة. و هو قمين في هذه الحالة بتطبيق قاعدة قلب حرف العلّة ألفا على نحو ما نشهده في "عَصًا" و "رَحًى". قلب حرف العلّة ألفا

يجعل الصيغة المتبقيّة من الكلمة قائمة على حرف واحد، و هو معدوم في كلام العرب، كما يقول علماء الصرف. فلّما أدّى بنا إبقاء الواو إلى ما ذكرنا، كان من الأولى بدلها إلى ميم، باعتبارها حرفا صحيحا قادرا على تحمّل عبء حركات الإعراب،و باعتبارها حرفا يناسب الواو في الجهر، و هما من حيّز واحد، أي من حيّز الشفتين. تطبيق هذه القواعد، أو بالأحرى القاعدتين المذكورتين، و على غير قياس، يعطي ما يلي:

	/فَوْهُنْ/
1- حذف الهاء	فَوُنْ
2- بدل الواو ميما	فَمُنْ
3- ضبط التنوين	فَمٌ
	[فَمٌ]

و ممّا أبدلت فيه الميم،و إن كان بدلا غير شائع، و ممّا ذكره علماء الصرف و من ضمنهم ابن جنّي في مواضع أخرى، بدل الميم من الياء في أمثلة قليلة، هي في الحقيقة من اختلاف لهجات العرب، من نحو قولهم "من كثم" عوض "من كثب"، و "نغم" عوض "نغب" (ج.نغبة و النغبة هي الجرعة من الماء).

7- بدل التاء

قال ابن جنّي:

" تُبْدَل التاء من الواو في هَنْت لقولك هَنَوَات و في بِنْت و أُخْت لقولك بنات و أَخَوَات و الأُخُوّة و البُنُوّة و في تُكَأَة (ما يُتكأ عليه) و في تُكِلان (التوكُّل و هو من وَكَلَ) و تُراث و تُجاه و تَقيَّة و غير ذلك، لقولك تَوَكَّأت و وَكِيل و وَرِثْت و الوجه و وَقَيْتُ. و قالوا أَتْلَجُه أي أَوْلجه. و متى كانت فاء افْتَعَلَ واوا أو ياء قلبت تاء في أكثر اللغة، و ذلك قولك اتَّزَنْت و اتّعَدْت و أَتَّلجت، قال طرفة :

رأيتُ القوافي يتلّجْنَ مَوَالِجَا ۞ تَضَايقُ عَنْهَا أَنْ تَوَلَّجَهَا الإبْرُ [1]

و قال النحويون في مُفْتَعِل من اليُسر مُتَّسِر. و أُبْدِلَت التاء أيضا من الياء في ثنتَان و ذَيْتَ و كَيْتَ، لأنّه من ثَنَيْت، و من قولك ذَيَّة و كَيَّة. و التاء في كلتا بدل من لام كِلا، و أن يكون واوا أمثل من أن يكون ياء، و لفظه إذا كانت واوا كِلَوى".

[ص. ص 34 – 36]

۞۞۞۞۞۞۞۞۞

[1]- "يتلجن" بمعنى يتولجن أي يدخلن، و "الموالج" المداخل، و "الإبْر" الإبَرُ. و معنى البيت أنّ قوافي الشعر تدخل في أماكن قد يصعب عل الإبر أن تدخلها، و ذلك كناية عن فعل الشعر و قوّته.

تبدل التاء في حقيقة الأمر من عدّة حروف هي الواو و الياء و السين و الصاد و الطاء و الدال، و يشير إليها ابن جنّي في **سرّ صناعة الإعراب**. إلاّ أنّه في مصنّفه الذي يهمّنا لا يعرض إلاّ لبدلها من الواو و الياء فقط.

7-1 *بدل التاء من الواو*

أ- بدلها على غير اطّراد

و قد أبدلت في أمثلة قليلة من نحو هَنْتَ (كناية عن كلّ شيء) و بنْت و أُخْت و كِلْتَا. و الأصل فيها و على التوالي /هَنَوَتُنْ/ و /بَنَوَتُنْ/ و /أَخَوَتُنْ/ و /كِلْوَا/، فتحوّلت جميعها من "فَعَل" إلى "فَعْل" و "فُعْل" و "فِعْل" على غير اطّراد و بدون قياس، إذ أبدلت التاء من الواو باعتبار الواو لام الكلمة في كلّ الحالات. و ليست التاء، كما يتبادر إلى الذهن، تاء التأنيث، و الدليل على هذا كما يذهب إليه ابن جنّي و من قبله سيبويه، أنّ تاء التأنيث في كلّ الحالات لا بدّ أن تسبقها فتحة. و في هذه الأمثلة المعتبرة جاء ما قبل التاء ساكنا. و إن أقرّ بعض النحاة بأنّها تاء تأنيث، فإنّ ذلك من باب التجوّز لا غير. و أمّا الدليل على كون هذه التاء هي بدل من الواو تصريف هذه الكلمات في قولنا في التكسير "هَنَوَات" و "بَنَات" (و الأصل فيها /بَنَوَاتُنْ/) و "أقوات". و أمّا "كِلْوَا" فالدليل على اعتلالها قولنا في

المذكر "كِلا"، و هي حسب ابن جنّي على وزن "فِعَل"، إذ يقول " و لامه معتلّة بمنزلة لام "حِجًا" و "رِضًا"، و هما من الواو لقولهم "حَجا ~ يحجو" و "الرضوان"، و لذلك مثّلها سيبويه بما اعتلّت لامه فقال: هي بمنزلة شروى"[1]

و يرجّح ابن جنّي، كما هو واضح، رأي سيبويه في تقدير الأصل في "كِلتا" باعتبارها واويّة، لأنّ افتراض الأصل فيها ياء وارد أيضا.

و يرجّح ابن يعيش بدوره أن يكون الأصل فيها واويّا، و ذلك لكثرة بدل التاء من الواو.[2]

و تبدل التاء من الواو على غير اطّراد أيضا في أمثلة من قبيل "تُكَأَة" و "تُرَاث" و "تُجَاه" و "تَقيَّة"، و الأصل فيها و على التوالي /وُرَاثْنْ/ و /وُجَاهُنْ/ و /وَقِيَّتُنْ/، لأنّ الأولى من "وَرِثَ ~ يَرِثُ" و "وَارِث" و "مَوْرُوث"، و جميعها مشتقّ من "الوَرَاثة"، و الثانية من "الوجه" و "الوجيه" و "التوجّه" و "المواجهة" و غيرها، و الثالثة من "وَقِيَ" أو من "الوقي" و "الوقاية"، و من "تَوَقَّى ~ تَوَقُّيا". و اشتقاق كلّ هذه الكلمات يدلّ على أنّها كلّها من المثال الواوي، و أنّ التاء في جميعها مبدلة من الواو.

و يمكن أن نعلّل الهروب من الواو إلى التاء في الأمثلة المذكورة، باعتباره هروبا من حرف علّة ضعيف إلى حرف صحيح، و لقرب

---

[1]- ابن جني **سرّ صناعة الإعراب**. ج 1 ص 151
[2]- ابن يعيش: **شرح الملوكي في التصريف**. ص 303

مخرج الواو من التاء، لأنّ الأولى شفويّة، و الثانية أسنانيّة، أو من أصول الثنايا.

ب- *بدل التاء من الواو باطّراد*

و هذا ما نجده في صيغة "افْتَعَل" و ما يتصرّف منها، إذا كانت فاؤها واوا، من نحو "اتّزن" و "اتَّصَف" و "اتّصل"، و "يتّزن" و" يتّصف" و "يتّصل"، و "مُتّزن" و "متّصف" و "متّصل"، و "اتّزان" و "اتّصاف" و "اتّصال".

و يعلّل علماء الصرف ظاهرة البدل في هذه الأمثلة المذكورة، بأنّه لو لم يقع البدل فيها لحصل قلب الواو ياء إذا ما انكسر ما قبلها، فكنّا نقول "اِيتَزَنَ" و "ايتصف" و "ايتصل"، مثلما نقول "ميزان" و "ميقات" و "اِيجَل" (في صيغة الأمر من وَجِل)، و لحصل إشباع إذا ما كان قبل الواو مضموما. فكنّا نقول "مُوتزَن" و "مُوتصف" و "مُوتصل"، و لحصل قلب إذا كان ما قبل الواو مفتوحا، فكنّا نقول "يَاتَزن" و "ياتصَف" و "ياتصل"، فأبدلت التاء من الواو، كما يقول ابن عصفور، لأنّ" التاء حرف جلد لا يتغيّر لما قبله، و هي مع ذلك قريبة المخرج من الواو على ما ذكرنا [1]". و هذا فضلا على أنّ التاء المبدلة هي من جنس التاء التي تليها، ممّا ينشأ عنه بدل ثمّ إدغام. و تحمل صيغة "افْتَعَل" على بقيّة الصيغ المتصرّفة منها.

---

[1]- ابن عصفور: **الممتع في التصريف**. ج 1 ص 387

و يمكن تمثّل ظاهرة البدل في مثال من أمثلتنا السابقة على النحو التالي:

/اوْتَزَنَ/

1- بدل الواو تاء اِتْتَزَنَ

2- الإدغام اِتَّزَنَ

[اِتّزَنَ]

و أمّا صياغة قاعدة البدل هذه فيمكن أن تأخذ الشكل التالي:

بدل الواو تاء و ⟵ ت / كسرة ـــ ت

[خاصّة بصيغة افتعل في المثال الواوي]

7-2 بدل التاء من الياء

أ- بدلها على غير اطّراد

و قد أبدلت من حروف قليلة أجملها ابن جنّي في "ثِنْتَانِ" و "ذَيْتَ" و "كَيْتَ". و الأصل فيها و على التوالي /ثِنْيَانِ/ و /ذَيْيَتُنْ/ و /كَيْيَتُنْ/. و الدليل على أنّ أصل "ثنتان" ياء قولنا "ثَنى" و "ثَنَيْت"، و أمّا الدليل على أنّ "ذَيْت" و "كَيْت" أصلهما "ذيّة" و "كيّة" ما ذكرنا. نطقت العرب بهاتين الكلمتين على ما هما عليه،

" ثمّ حذفوا الهاء و أبدلوا من الياء التي هي لام تاء، كما فعلوا ذلك في ثنتان فقالوا كيْت و ذَيْت"[1] .

ب- بدلها باطّراد

مثلما أبدلت التاء من الواو أبدلت أيضا من الياء، و ذلك في ما يتعلّق بصيغة "اِفْتَعَلَ" أيضا. و تهمّ هذه الصيغة الفعل المثال اليائيّ، و ما تصرّف منه. فنقول "اتّسر" من "اليسر"، و "اِتّبس" من "اليبس"، و نقول "يتّسِر" و "يَتّبِس"، و نقول أيضا "متّسر" و "متّبس". و العلّة في بدل الياء تاء في كلّ هذه الحالات هي نفس العلّة التي سبق أن ذكرناها في ما يتعلّق ببدل التاء من الواو. و ذلك لعدم استقرار الفاء على صورة واحدة، لأنّ ما قبلها يكون مكسورا أو مضموما أو مفتوحا، أي ممّا يعطي صوتيّا /اِيْتَسَرَ/ و /مُيْتَسِرُنْ/ و /يَيْتَسِرُ/.

و لو لم يقع بدل الياء تاء في هذه الأمثلة لحصل الإشباع في الحالة الأولى، لأنّ الكسرة من جنس الياء، ممّا يعطي "اِيتَسَر". و لحصل قلب الياء واوا حتّى تجانس الواو الضمّة التي تسبقها في الحالة الثانية ممّا يعطي "مُوتسِر"، و لحصل قلب الياء ألفا في الحالة الثالثة، و ذلك حملا على الحالتين السابقتين ممّا يعطي "يَاتَسِر". و لتجنّب كلّ هذا حصل البدل، على ما ذكرنا، و أجريت الياء مجرى الواو.

---

[1]- ابن جنّي: **سرّ صناعة الإعراب**. ج 1 ص 152

و أمّا لماذا وقع بدل الياء تاء فهذا شبيه بما حصل في بدل الواو تاء. و حقيقة ذلك، أنّنا فررنا من حرف ضعيف معتلّ إلى حرف صحيح غير معتلّ. و أنّ هذا الحرف الذي فررنا إليه هو من جنس الحرف الذي يليه مباشرة، أي تاء الافتعال.

و أمّا بشأن التغييرات الحاصلة في مثال من أمثلتنا السابقة فيمكن تمثّلها على النحو التالي:

	/ايْتَسَر/
1- بدل الياء تاء في صيغة افتعل	اِتْتَسَرَ
2- الإدغام	اِتّسَرَ
	[اِتّسَرَ]

و هذا ينشأ عنه تطبيق قاعدتين متتاليتين، تهمّ الأولى بدل الياء تاء، و تهمّ الثانية قاعدة الإدغام، ثمّ تحمل هذه الصيغة على بقيّة الصيغ المتصرّفة منها.

و هذا ممّا يقودنا إلى صياغة قاعدة بدل الياء تاء على الصورة التالية:

بدل الياء تاء ي ⟵ ت / كسرة ـــ ت

[خاصّة بصيغة افتعل من المثال اليائي]

و بغاية دمج هذه القاعدة بالقاعدة السابقة المشابهة لها، يمكن الحصول على ما يلي:

بدل حرف العلّة تاء (و ، ي) ⟵ ت / كسرة ـــ ت

[خاصّة بصيغة افتعل من المثال و تصاريفه]

و ممّا أبدلت فيه التاء من السين أو الصاد أو الطاء، و ممّا لم يذكره ابن جنّي في مصنّفه **التصريف الملوكيّ** ،أمثلة قليلة أبدلت فيها التاء على غير اطّراد، و قد تعود في أغلبها إلى أسباب صوتيّة، أو إلى ما يسمّى باختلاف اللّهجات، ممّا نجده عند قوم و لا نجده عند آخرين. و من ذلك كلمة "ستّ" التي أصلها /سِدْسُنْ/، بدليل قولنا في التكسير "أَسْدَاس" و في التصغير "سُدَيْس". و كلمة "فُسْتَاط" ببدل الطاء تاء بدليل قولهم في الجمع "فساطيط".

و يعلّل ابن عصفور ما طرأ من تغيّرات في كلمة "سدس" في باب الإدغام، معتبرا أنّ السين جاءت مضاعفة، و ليس بين السين الأولى والثانية، إلاّ الدال، وهي ساكنة. و الدال مخرجها أسنانيّ قريب من مخرج السين المغارزي. و تقارب المخارج الشديد من شأنه أن يجعل الكلمة ثقيلة، و لو وقع إدغام الدال في السين لازدادت الكلمة ثقلا، ممّا جعلهم يبدلون السين تاء، و ذلك لاشتراك التاء مع الدال في المخرج، و اشتراكها مع السين في الهمس، ممّا يعطي /سِدْتُنْ/، ثمّ

تدغم الدال في التاء، لما بين الحرفين من تقارب، باعتبارهما أسنانيّين شديدين، و إن كان الأوّل مجهورا، و الثاني مهموسا.[1]

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

8- بدل الهاء

قال ابن جنّي:

" قد أبدلت من الهمزة. تقول العرب أرِقت و هَرِقت و في أنَرْتَ الثوب (جعلت له أمارة) هنَرْتَه، و في أرحت الدابة، هَرَحتها و في إيّاك هِيّاك قال الشاعر:

فهَيّاكَ و الأَمْرُ الذي إن تَوَسَّعت ❁ مَوارِدُه ضاقت عليك مصَادِره [2]

و يقولون هِنْ فَعَلَتْ فَعَلْتُ، يريدون إنْ فَعَلَتْ فَعَلْتُ، و تبدل أيضا من الواو في قول امرئ القيس:

و قَدْ رَابَنِي قَوْلُهَا: يا هَنَا ❁ هُ، ويْحَكَ! أَلْحَقْتَ شَرًّا بشَرْ [3]

و هي فَعال من هَنوك و أصلها هناوٌ فأبدلت الهاء من الواو، هذا هو الصحيح، لا ما رآه أبو زيد[4] و أبو الحسن[5]،

---

[1]- ابن عصفور: **الممتع في التصريف**. ج 2 ص - ص 715 - 716

[2]- البيت يبذو أنّه لمصرّع ابن ربيع

[3]- راب من الريبة، و يا هناه من الهن، و الهنُ كناية عن كلّ اسم جنس بمعنى شيء . و يقال للرجل "يا هَنُ أقبل" مثلا. و "ويحك" كلمة تفجع أو توحي بالتعجّب أو بالمدح.

[4]- أبو زيد الأنصاري و هو سعيد بن أوس. إمام في الغة و النحو، اهتم بالنوادر و الغريب . جدّه ثابت أحد الأئمة الستة الذين جمعوا القرآن في عهد رسول الله (صلعم) . من تصانيفه **لغات القرآن و خلق الإنسان و اللامات و الجمع و التثنية** و غيرها . توفي سنة 215 هـ عن عمر يناهز 93 سنة.

[5]- سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط. قرأ النحو على سيبويه و كان يكبره سنّا. و كان معتزليا. قال فيه المبرّد: "كان الأخفش أعلم الناس في الكلام و أحذقهم بالجدل". من مصنفاته **الأوسط في النحو و معاني القرآن و المقاييس في النحو و الاشتقاق** و غيرها. توفي سنة 215 هـ تقريبا.

و تبدل الهاء أيضا من الياء في ذِهْ بمعنى ذِي، و منها في هُنَيْهَة تحقير هَنةٍ. و كانت هُنَيّة و الأصل الأوّل هُنَيْوَة لأنّها من هنوات.

قال الشاعر:

أرى ابنَ نِذار قَدْ جَفَانِي و ملَّني ۞ على هَنَوَاتٍ شَأْنُهَا مُتَتَابِع [1]

و تبدل من الألف، تقول في هُنَا هُنه، قال:

قد وَرَدَتْ من أَمْكنة ۞ مِنْ هَهُنَا و مِنْ هُنَهْ [2]".

[ص. ص 37-39]

۞۞۞۞۞۞۞۞۞

تعتبر الهاء، عند ابن جنّي، من الحروف الأقصى حلقيّة، و هي قريبة من الهمزة و الألف[3]. و هي حرف مهموس خفيّ، و عليه فإنّها تبدل من خمسة حروف هي الهمزة و الواو و الياء و الألف و التاء، لم يذكر منها ابن جنّي، في مصنّفه **التصريف الملوكيّ**، إلاّ أربعة، مستثنيا من ذلك التاء، و إن ذكرها في كتابه **سرّ الصناعة**.

---

[1]- هذا البيت يبدو مجهول القائل و ذكره سيبويه في كتابه.

[2]- هذا البيت مجهول القائل أيضا ، و قد أورده ابن عصفور في **ممتعه**، و البيت يتكلّم على الإبل.

[3]- ابن جنّي **سرّ صناعة الإعراب**. ج 1 ص 46

و ما بدل الهاء من الهمزة و من حروف المدّ و اللّين إلاّ تغييرات طارئة على هذه الأحرف، تتعلّق بالحذف و التخفيف في الهمزة، و الحذف و القلب في حروف المدّ و اللّين.

و بدل الهاء من هذه الحروف المذكورة جاء، و في كلّ الحالات، على غير اطّراد، إذ لا تتحكّم فيه قاعدة مضبوطة مقيسة مطّردة، و إنّما جاء في أمثلة معدودة، قد يكون مردّها في الغالب الأعمّ إلى الاستعمال و اختلاف اللّهجات.

8-1 بدل الهاء من الهمزة

و تبدل على غير اطّراد، سواء في ما كانت فيه الهمزة أصليّة أو زائدة. و هي تبدل في ما كان أصليّا في أمثلة من نحو "إيّاك" و "إن" الشرطيّة فيقولون "هِيّاك" أو "هَيّاك"، و "هِنْ" في قولهم إن "فعلتَ فعلتُ"، و ربّما أبدلوها، كما يقول ابن يعيش، من همزة الاستفهام فيقولون "هزَيْد منطلق؟" في "أزيد منطلق"[1]. و أبدلوها أيضا في قولهم "لِهَنّكَ قائم" عوض "لأنّك قائم"[2].

و أمّا بدلها من الهمزة في ما كان زائدا فإنّنا نجد ذلك في أمثلة من نحو "أَرَقْتُ المَاءَ" و "هَرَقتُه"، و "أَنَرْتَ الثَوْبَ" و "هَنَرْتُه"، و "أَرَحْتُ الدَابَة" و "هَرَحْتُهَا"، و ما شابه ذلك. و كلّ هذا بدل بغاية التخفيف، و ذلك بالنظر إلى ثقل الهمزة من جهة، و خفّة

---

[1]- ابن يعيش: **شرح الملوكي في التصريف**. ص 305
[2]- المرجع نفسه. ص 306

الهاء من جهة ثانية. غير أنّ هذا البدل و إن كثر، على حدّ عبارة ابن يعيش، "فهو قليل بالنسبة إلى ما لم يبدل، فلا يجوز القياس عليه"[1].

8-2 *بدل الهاء من الواو*

لم يذكر ابن جنّي هذا البدل إلاّ في حرف واحد هو "ياهناه"، مستشهدا في هذا الصدد ببيت من الشعر لامرئ القيس. و هي من "هنوك" و "هنوات"، مقدّرا الأصل فيها /هَنَاوُنْ/ على وزن "فَعال"، و يخالف في ذلك بعض النحاة الآخرين (أبو زيد و أبو الحسن) ممّن اعتقدوا أنّ الهاء جاءت للوقف بعد الألف، و ذلك لخفاء هذه الأخيرة. و هذا يشبه الهاء اللاّحقة في الندبة في نحو قولهم "وا رأساه"، أو هي بدل من الواو باعتبارها لام الكلمة. و الهاء أصل عند بعض النحاة الآخرين و ليست بدلا، إذ هي لام الكلمة، من نحو ما نجده في كلمات من قبيل "صِفة" و "سَنة" و "شَفة"[2].

---

[1]- ابن يعيش: **شرح الملوكي في التصريف**. ص 308

[2]- ابن جنّي: **سرّ صناعة الإعراب**. ج 2 ص 561 و ابن يعيش: **شرح الملوكي في التصريف**. ص 311

3-8 *بدل الهاء من الياء*

و هي تبدل في "ذي" للإشارة في قولنا "ذه"، أو في قولنا "هذي" في "هذه". والدليل على بدل الياء هاء في هذا المثال أنّ "ذي" إنّما هي تأنيث ل "ذا"، و لا تجد للهاء في المذّكر أصلا، و لا نجدها في المؤنّث أيضا، و بالتالي فهي، و على حدّ عبارة ابن جنّي، " بدل غير أصل"، و ليست الهاء عنده في قولنا "هذه"، و إن استفيد منها التأنيث، بمنزلة هاء "طلحة"، ذلك أنّ هاء التأنيث لا تكون إلاّ زائدة، و هاء "هذه" ليست كذلك.

و ممّا أبدلت فيه الياء هاء قولهم في تصغير "هَنة" "هنيهة" و الأصل فيها /هُنَيْوَتُنْ/ (لقولنا في الجمع هَنَوَات). أدغمت الياء الساكنة في الواو المتحرّكة فصارت "هُنَيّة"، من نحو ما نجده في "سيّد" و "ميّت"، و الأصل فيهما /سَيْوِدُنْ/ و /مَيْوِتُنْ/، أي أنّ "هَنَيْهَة" متولدّة من "هُنَيَّة"، و "هُنَيّة" متولدّة من "هُنَيْوَة"، و "هُنَيْوَة" تصغير "هَنَة".

4-8 *بدل الهاء من الألف*

لم تبدل الهاء من الألف إلاّ في حرف واحد هو اسم الإشارة "هُنا" في قولنا "هُنه". و يستشهد ابن جنّي في هذا المضمار ببيت من الشعر لقائل مجهول. و قد يبدو، لابن جنّي في **سرّ الصناعة**، أنّ الهاء في "أنّه" قد تكون بدلا من ألف "أنا" لأنّ الشائع في الاستعمال "أنا"

بالألف و ليس العكس، و لعلّها تكون قائمة بنفسها من نحو ما نجده في النصّ القرآني في "كتابيه" [الحاقة 16] و "حسابيه" [الحاقة 17][1].

و أمّا بدل الهاء من التاء، و ممّا لم يذكره ابن جنّي في مصنّفه **التصريف الملوكيّ**، فيوجد عادّة في الوقف بالنسبة إلى ما انتهى بتاء التأنيث، من نحو قولنا "حمزه" و "جوزه" في "حمزة" و "جوزة".

9- بدل الطاء

قال ابن جنّي:

" إذا كانت فاء اِفْتَعَلَ صادًا أو ضادًا أو طاءً أو ظاءً، قلبت تاؤه طاء، و ذلك في افتعل من الصلح: اِصْطَلَحَ، و من الضرب اضطرب، و من الطرد اطّرد، و من الظلم اظطلم. و كذلك تصرّفه من نحو يضطرب و يصطلح، و أصله اصتلح و اضترب و اطترد و اظتلم ففعل ما ذكرنا".

[ص. ص 39-40]

---

[1]- ابن جنّي: **سرّ صناعة الإعراب**. ج 2 ص 555

تبدل الطاء وجوبا من حرف واحد هو التاء، و ذلك بسبب من التقارب الموجود بين الحرفين لمناسبة الحرف الأوّل الحرف الثاني في الصفة و درجة الانفتاح. و يتمّ هذا البدل في صيغة "افتعل" من نحو ما نجده في أمثلة من قبيل "اِصْطَلَحَ" و "اضْطَرَب" و "اطّرد" و "اظطلم" التي أصلها و على التوالي /اِصْتَلَحَ/ و /اِضْتَرَبَ/ و /اِطْتَرَدَ/ و /اِظْتَلَمَ/، لأنّ الأولى من "الصلح"، و الثانية من "الضرب"، و الثالثة من "الطّرد"، و الرابعة و الأخيرة من "الظلم".

أمّا تعليل هذا البدل فراجع إلى اعتبارات صوتيّة تتمثّل في التجانس الصوتيّ، علما أنّ الصاد و الضاد و الطاء و الظاء كلّها حروف مفخّمة أو مطبقة، و التاء حرف مهموس غير مطبق، فكرهوا الخروج من حرف مطبق، إلى حرف مرقّق غير مطبق، ممّا جعلهم يبدلون التاء طاء، لأنّهما من مخرج واحد، أي من حيّز الأسنان، و هما يشتركان في درجة الانفتاح و الصفة، إذ هما شديدان و مهموسان، و لا يختلفان إلاّ في الإطباق. و تبعا لهذا تعتبر قاعدة بدل الطاء من التاء قاعدة مطّردة في صيغة "افْتَعَل"، ممّا كانت فاؤها صادا أو ضادا أو طاء أو ظاء. و يمكن صياغة هذه القاعدة صياغة صوريّة على النحو التالي:

بدل التاء طاء ت ⟵ ط / كسرة (ص ، ض، ط ، ظ) ـــ

[خاصّة بصيغة افتعل و تصاريفها]

تقول هذه القاعدة: تبدل التاء طاء في سياق تكون فيه مسبوقة بحرف مفخّم، أي صاد أو ضاد أو طاء أو ظاء، على ألاّ يكون ذلك إلاّ في صيغة افتعل و تصاريفها، من قبيل المضارع، و المصدر، و اسم الفاعل، و اسم المفعول.

تطبيق هذه القاعدة على أحد أمثلتنا السابقة يعطي ما يلي:

/اِصْتَبَرَ/

1- بدل التاء طاء اِصْطَبَرَ

[اِصْطَبَرَ]

و لعلّ من الجدير بالملاحظة أنّ تطبيق هذه القاعدة على مثال "اِفتعل"، ممّا جاءت فاؤه طاء، يعطي بالنظر إلى ما سبق ما يلي:

/اِطْتَرَدَ/

1- بدل التاء طاء اِطْطَرَدَ

2- الإدغام اِطّرَدَ

[اِطّرَدَ]

في هذه الحالة لم نقتصر على تطبيق قاعدة البدل وحدها، و إنّما طبّقنا قاعدة ثانية، هي قاعدة الإدغام التي من شأنها أن تدغم حرفين مثلين أحدهما في الآخر، على أن يكون الأوّل ساكنا و الثاني متحرّكا. و أمّا بدل الطاء من التاء على غير اطّراد، فذلك ممّا نجده في تاء الضمير في آخر الفعل الماضي، في ما كانت لامه صادا أو طاء كأن

نقول "فحصط" و "خبطّ"، و المقصود "فحصت" و "خبطت"، و لا أثر لهذا البدل إلاّ في مستوى التلفّظ أو النطق. و في هذا المضمار نفسه تجدر الملاحظة أنّ التجانس الصوتيّ المتعلّق بتأثير الحروف المفخمة على الحروف المجاورة لها غير المفخمة نجده في كثير من الأمثلة الخارجة عن نطاق صيغة "اِفتعل"، و عن نطاق صيغة "فَعَلْتُ" في كلمات من نحو "سَطْل" و "صَوْت" و "سَوْط" و "سِرَاط"، فنقول "صَطْل" و "صَوْط" و "صَوْط" و "صِرَاط". و الغرض في كلّ هذا تقريب الصوت من الصوت، و الملائمة بينهما، بعبارة ابن يعيش.

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

10- بدل الدال

قال ابن جنّي:

" إذا كانت فاء اِفْتَعَلَ دالا أو ذالا أو زايا، قلبت تاؤه دالا، و ذلك نحو قولك اِدّرَأَ و اِدّكر و ازدجر، الأصل اِدْتَرَأَ و اِذْتَكَرَ و اِزْتَجَرَ، لأنّها دَرَأْتُ و ذَكَرْتُ و زَجَرْتُ فقلبوا التاء دالا كما ترى، و قالوا في تَوْلَج (كناس الوحش) دولج و قالوا: وَدٌّ و أصله وَتَد فأسكنوا التاء فصار وَتْدا ثمّ أبدلوها فقالو:وَدٌّ".

[ص40]

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

تبدل الدال وجوبا من تاء "افتعل" إذا كانت الفاء دالا أو ذالا أو زايا، و ذلك من نحو "اِدّرَأَ" و "اِدَّكَرَ" و "اِزْدَجَرَ"، لأنّ الأولى من "درأ"، و الثانية من "ذكر"، و الثالثة من "زجر". و يعلّل علماء الصرف، و من ضمنهم ابن جنّي، هذا البدل بسبب من التجانس الصوتيّ، و كراهيّة التباين، إذ أنّ الدّال و الذال و الزاي حروف مجهورة، و التاء مهموسة، فأبدلت التاء دالا لأنّهما من مخرج واحد أي أسنانيّتان، هذا بالإضافة إلى جهر الدال الذي يوافق جهر الحروف المذكورة.

و لا يكون هذا البدل في صيغة "افتعل" وحدها، على ما ذكرنا، و إنّما يكون في تصاريفها أيضا، من نحو "ازتجر ~ يزتجر ~ ازتجارا ~ مزِتجر ~ مزتَجر".

صياغة قاعدة بدل التاء دالا يمكن أن تأخذ الشكل التالي:

بدل التاء دالا ت ⟵ د / كسرة (د، ذ ، ز) ـــ

[خاصّة بصيغة افتعل و تصاريفها]

و تقرأ هذه القاعدة الشبيهة بقاعدة بدل التاء طاء السالفة كما يلي:

تعطي التاء دالا أو تعاد كتابتها دالا، في سياق تكون فيه مسبوقة بدال أو ذال أو زاي، و يكون ذلك في صيغة "افتعل" و تصاريفها، ممّا كانت فاؤه دالا أو ذالا أو زايا.

تطبيق هذه القاعدة على أمثلتنا السابقة يعطي ما يلي:

	(1)	(2)	(3)
	/ادْتَرَأَ/	/اذْتَكَرَ/	/ازتجر/
1- بدل التاء دالا	اِدْدَرَأَ	اِذْدَكَرَ	اِزْدَجَرَ
2- الإدغام	اِدَّرَأَ	اِدَّكَرَ	——
	[اِدَّرَأَ]	[اِدَّكَرَ]	[اِزْدَجَرَ]

ما يمكن ملاحظته، من خلال هذه الإجراءات الصوتيّة، أنّنا طبّقنا فضلا عن قاعدة البدل قاعدة الإدغام، و إن لم يقع تطبيقها إلاّ بالنسبة إلى المثالين الأوّل و الثاني. أدغمت في المثال الأوّل الدال في الدّال باعتبارهما حرفين مثلين، الأوّل منهما ساكن و الثاني متحّرك. و أدغمت في المثال الثاني الدال في الذال باعتبارهما حرفين متقاربين في المخرج و الصفات، ذلك أن الأوّل أسنانيّ مجهور شديد، و الثاني بين أسنانيّ مجهور رخو، و الأوّل ساكن و الثاني متحرّك، ممّا يعطي إمّا دالا مدغمة أو ذالا مدغمة، أي ممّا يقبل إدغام الدال في الذال أو العكس، و ذلك بحسب نطق العرب و اختلاف لهجاتهم.

و أمّا ما أبدلت فيه الدال من التاء، و على غير اطّراد، فقد جاء في بعض الحروف القليلة تحفظ و لا يقاس عليها غيرُها، و ممّا جاء عند قوم و لا يجئ عند آخرين، و ذلك في أمثلة قليلة، ممّا ذكره ابن جنّي،كمثال "دَوْلَج" التي هي في الأصل "تولج"، و"الدولج" هو كناس

الوحش. و ذلك طلبا للتجانس، و تقريب الصوت بعضه من بعض، على حدّ عبارة ابن يعيش، بالنظر إلى تقارب الدال من التاء في الصفات و المخرج على ما ذكرنا. و أمّا المثال الثاني من هذا البدل، و هو ما جاء غير مطّرد، و ممّا ذكره ابن جنّي، فهو مثال "وَتَد"، اقتربت فيه التاء من الدال، بعد إسكان التاء للتخفيف في قولهم "وَتْد". و بالنظر إلى التقارب المشار إليه بين التاء و الدال، و مجئ الأولى ساكنة، و الثانية متحرّكة حصل الإدغام، و ذلك ببدل التاء دالا فقالوا " وَدٌّ". و يشير ابن جنّي، و ابن يعيش أيضا في هذا الصدد، إلى أنّ هذا الضرب من التغيير هو بدل إدغام لا بدل تصريف، أي أنّ التاء أبدلت دالا بغاية الإدغام أساسا.[1]

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁

11- بدل الجيم

قال ابن جنّي:

"تُبْدَل الجيم من الياء بَدَلا غير مطّرد، قالوا في الأَيِّل: أَجِّل.قال أبو النجم:

كَأَنَّ في أَذْنَابِهِنَّ الشُوَّلِ ❁ مِنْ عَبَسِ الصَيْفِ قُرُونَ الأُجَّلِ [2]

و قال الراجز:

---

[1]- ابن جنّي: **سرّ صناعة الإعراب**. ج 1 ص 188 و ابن يعيش: **شرح الملوكي في التصريف**. ص 327

[2]- "الشوّل" ج. شائل و هي الناقة التي تطلب اللقاح. و "العبس" الزبال العالق بالذنب، و "الأجلّ" أي الأيّل ببدل الياء جيما. و الشاعر يشبّهها بقرون الأيّل في تصلبه.

يا رَبِّ إن كُنتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ ❁ فَلاَ يَزَال شاحِجٌ يأتيكَ بِجْ [1]

و قال الآخر:

خَالِي عُوَيْفٌ و أَبُو عَلِجّ ❁ المُطعِمَان اللّحْمَ بالعَشِجّ

و بالغَداةِ فِلَقَ البَرْنِجِّ ❁ يُقْلَعُ بالوَدِّ و بالصَيْصِجّ [2]

يريد: عَليّ و بالعَشيّ و البَرْنيّ و الصيصيّ. و قال:

حتّى إذا ما أَمْسَجَتْ و أَمْشَجَا [3]

يريد: أَمْسَتْ و أَمسَى. و هذا كلّه لا يُقاس عليه".

[ص . ص40 – 42]

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

تبدل الجيم، حسب ابن جنّي، و كثير من علماء الصرف، من الياء وحدها. و ذلك متى كانت مشدّدة أو مخفّفة. و بدل الجيم من الياء بدل غير مطّرد "يحفظ و لا يقاس عليه لقلّته و خروجه عن نظائره"[4]. و هو في الحقيقة بدل لغويّ باعتباره خاصّة من خصائص اللهجات العربيّة، يطلقون عليها اسم **العجعجة** و تنسب إلى لغة قُضاعة من أهل اليمن. و الدليل على هذا أنّ كلّ الأمثلة التي

---

[1]- هذا البيت مجهول القائل ، و "الشاحج" فيه هو البغل ، و معناه واضح ، مع مراعاة ظاهرة البدل أي بدل الياء جيما.

[2]- بيتان مجهولا القائل ، و "الغداة" الصباح الباكر و "الفِلق" ما قطع من التمر و "البرنيّ" نوع من التمور و "الودّ" هو الوتد و "الصيصيّ " ما يقلع به الثمر أو يضرب به.

[3]- البيت لجرير و تتمّته " كأنّه ذيخ إذا تنفجا " و "الذيخ" هو الذئب، و "تنفج" أسرع في سيره.

[4]- ابن يعيش: **شرح الملوكي في التصريف**. ص 332

يستشهد بها ابن جنّي، ممّا ورد في **التصريف الملوكيّ** أو في **سرّ صناعة الإعراب**، هي أمثلة وردت في سياقات شعريّة لشعراء معروفين أو غير معروفين، أخذها ابن جنّي من أفواه العرب، أو نقلها عن علماء لغة سبقوه أو عاصروه، منهم شيخه أبو علي الفارسيّ.

و يدرج علماء الصرف هذا البدل في البدل التصريفيّ للعلّة الصوتيّة الملازمة له، باعتبار أنّ كلاّ من الياء و الجيم أدنى حنكيّين، و أنّ كلاّ منهما رخو، و كلاّ منهما مجهور، و الفارق الوحيد بينهما هو أنّ الياء أخّف من الجيم، لأنّها حرف علّة. و هذا البدل أساسا، كما لاحظ ابن يعيش، يكون في الوقف، و ذلك "لكراهية الوقف على الياء لخفتها و شبهها بالحركة"[1].

و الأمثلة المتعلّقة بهذا البدل كثيرة، ذكر منها ابن جنّي عددا كبيرا، سواء في **التصريف الملوكيّ** أو في **سرّ صناعة الإعراب**. و هي في كلّ الحالات، ممّا تبدل فيها الجيم من الياء، و تقع فيها الياء آخر الكلمة في ما يوقف عليه.

و ممّا أبدلت فيه الجيم من الياء قولهم "أَمْسَجَتْ" و "أَمْسَجَا" في مقابل "أَمْسَيَتْ" و "أَمْسَى". و يرى ابن جنّي أن الأصل في "أَمْسَتْ" و "أَمْسَى" /أَمْسَيَتْ/ و /أَمْسَيَ/. و هذا دليل على وجود الياء في بعض أمثلة من نحو "رَمَت" و "غَزَتْ" و "أَعْطَتْ" و "اِسْتَقْصَتْ" التي أصلها و على التوالي /رَمَيَتْ/ و /غَزَوَتْ/ و /أَعطَيَتْ/ و /اسْتَقْصَيَتْ/. و ما أبدلت العرب الجيم من الياء في /أمسَيَتْ/ إلاّ لكون الجيم حرفا

---

[1]- ابن يعيش: **شرح الملوكي في التصريف**. ص 330

صحيحا يحتمل الحركات، و هو ليس عرضة للقلب أو البدل، كما هي الحال بالنسبة إلى الياء أو الواو. و بناء على هذا، يقول ابن جنّي بأنّ الأصل في ما كان معتلاّ واو أو ياء، و ذلك من نحو "غزا" و "رمى" و "دَعا" و "عصًا" و "حصًا" و غيرها. و هو ما يستدلّ به ابن جنّي، و يستدّل به بقيّة علماء الصرف، على أصول الأشياء المغيّرة. و لو لا ما ظهر من هذه الأمثلة و نحوها لما أقدم علماء الصرف، على حدّ عبارة ابن جنّي، "على القضاء بأصول هذه الأشياء و لما جاز ادّعاؤهم إيّاها"[1].

* * * * * * * * * * *

هذه أهمّ الحروف التي يضبطها ابن جنّي في فصل البدل، و يقف عندها ابن يعيش في شرحه **للتصريف الملوكيّ**، و يعتمدها أكثر علماء الصرف. إلاّ أنّ ثمّة حروفا أخرى قد يلحقها البدل بوجه من الوجوه، تناول ابن جنّي بعضها في مصنّفه **سرّ صناعة الإعراب** بشيء من التفصيل، غير أنّنا نروم الالتزام بالوقوف عند هذا الحدّ، في ما يتعلّق بشرح ما جاء في **التصريف الملوكيّ** حتّى لا نتعداه إلى غيره.

---

[1]- ابن جني: **سرّ صناعة الإعراب**. ج 1 ص 178

الفصل الخامس

الحذف

من مظاهر التصريف، أو التصريف الصوتيّ، الحذف. و الحذف هو سقوط عنصر من عناصر الكلمة قد يكون حرفا أو حركة. و الحذف، على ما يذكر ابن جنّي، إمّا مقيس أو غير مقيس.

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

قال ابن جنّي :

" الحذف في كلام العرب على ضربين: أحدهما عن علّة فهو مقيس ما وُجدت فيه، و الآخر عن استخفاف لا غير، فلا يسوغ قياسه. الأوّل متى كانت الواو فاء الفعل، و كان ماضيه على فَعَل، و مضارعه يفعِل، ففاؤه التي هي واو محذوفة لوقوعها بين ياء و كسرة، و ذلك قولك: وَعَدَ و وزن و ورَدَ، ثمّ تقول يَعِد و يَزِن و يرد و أصله يَوْعِد و يَوْزِن و يوْرِدُ، فحذفت الواو لما ذكرنا، يؤكد ذلك أنّها إن انفتح ما بعدها صحّت فقلت يُوزَن و يُوعد، و يضبطه قول الله تعالى " لم يلِد و لم يُولَدْ"

(الإخلاص 3). و من ذلك أيضا يَوْجَل و يُوجَل، صحّتا لوقوع الفتحة بعدهما.

و كذلك حذفوا الواو من المصدر، فقالوا عِدَة و زِنَة، و الأصل وِعْدَة و وِزْنَة، فاستثقلت الكسرة على الواو، فنقلت إلى ما بعدها، و حذفت الواو تخفيفا لأنّها قد حُذفت في فعل هذا المصدر أيضا أعني أَعِدَ و أَزِنَ.

و إذا كان الماضي على أَفْعَل حذفت همزتَه في المضارع فقُلْتَ أَكْرَمْتُ و أُكْرِم، و أَحْسَنْتُ أُحسن، و الأصل أُأَكرم و أُأَحسِن، فحذفت الهمزة الثانية لاجتماع الهمزتين. و ربّما خرج بعض ذلك صحيحا غير محذوف على أصله. قال الراجز:

فإنّه أهل لأَنْ يُؤَكْرَمَا

و أمّا ما حذف للوقف أو لالتقاء الساكنين، فإنّ ذلك لا يعدّ حذفا فيه، لأنّه متى زال الساكن و فارق الجزم و الوقف عاد الحرف. و الجزم نحو لمْ يرْمِ و لم يَغْزُ و لم يخْشَ، و الوقف نحو قولك ارْم و اغْزُ و امْض معه و اِسْعَ في حاجته. و ما حذف لالتقاء الساكنين نحو قُمْ و بِعْ و خَفْ و أصله قُوْم و بِيْع و خَافْ، فحذفت الواو و الياء و الألف لسكونها و سكون ما بعدها، و من ذلك هذا قاضٍ، و هذا مستقضٍ، و نَظَرت إلى سَاعٍ، و الأصل قاضِيٌ و مستقضيٌ و ساعيٌ، فأسكنت الياء استثقالا للضمّة أو

الكسرة عليها في الجرّ، و كان التنوين بعدها ساكنا، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، و كذلك نظائره.

و من ذلك هذا قول مَقول، و هذا فرس مَقُود، و الأصل مَقْوُول و مَقْوُود، فأسكنت الواو لثقل الضمّة، و حُذفت إحدى الواوين لالتقاء الساكنين، على الخلاف في المذهبين.

الثاني من الحذفين، و هو ما لا يقاس عليه، قد حذفت الهمزة و الألف و الواو و الياء و الهاء و النون و التاء و الحاء و الخاء و الفاء و الطاء".

[ص . ص43 – 46]

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

قد يجئ الحذف في الحروف أو الحركات، و إن اقتصر ابن جنّي، في هذا المضمار، على حذف الحروف وحدها. و يقسّم ابن جنّي الحذف إلى قسمين مطّرد مقيس، و هو حذف قائم على علّة، و حذف لا مطّرد و لا مقيس، و هو قائم على الاستخفاف. و أكثر ما يطرد الحذف، تبعا للحالات التي يوردها ابن جنّي و علماء الصرف، في حرفي العلّة و الهمزة. و يمكن للحذف أن يكون وثيق الصّلة بالنقل في الكثير من الأحوال، على ما سنرى في فصل النقل لاحقا. و إذا تعلّق الحذف بحرفي العلّة الواو أو الياء فهو حذف إعلاليّ، و أمّا إذا تعلّق بالهمزة فهو من باب التخفيف. و هو حذف غير قياسيّ إذا

حصل في حروف صحيحة، أي أنّه يجئ "بلا علّة و لا ضابط"، على حدّ عبارة الأستراباذي. و كثير من علماء الصرف يرجعون هذا الحذف إلى كثرة الاستعمال.

1- الحذف اللازم

و هو حذف مقيس إلاّ أنّه قد يجيء لازما أو عارضا.

أ— فأمّا اللازم فمن أبرز حالاته حذف الواو في صيغة المضارع من الفعل المثال الذي يجئ على شاكلة "فَعَلَ ~ يفعِل"، من نحو "وزن ~ يزن"، و "وَعَدَ ~ يَعِد". و الأصل في هذين المثالين /يَوْزِنُ/ و /يَوْعِدُ/، جاءت الواو فيهما ساكنة و ما بعدها مكسورا. و يرى ابن جنّي، مثله مثل بقيّة علماء الصرف، أنّ علّة حذف الواو تعود إلى وقوعها بين ياء و كسرة و هما ثقيلتان، و لمّا انضاف هذا الثقل إلى ثقل الواو وجب الحذف. و يعلّل ابن يعيش هذا الثقل، أو عدم التجانس، بقوله بأنّ الواو مستثقلة و قد اكتنفها ثقيلان هما الياء و الكسرة، مما أوجب التخفيف بالحذف. و أمّا لماذا حذفت الواو دون غيرها فذاك يعود إلى أنّ الياء حرف المضارعة و لا يجوز حذفها، لأنّ بها يستدلّ على صيغة المضارع. أضف إلى هذا كراهيّة الابتداء بالواو. و لم تحذف الكسرة لأنّها حركة العين و بها يستدلّ على بنية الفعل، "فلم يبق إلاّ حذف الواو و كان أبلغ في التخفيف

لكونها أثقل من الياء و الكسرة، مع أنّها ساكنة ضعيفة فقويَ سبب حذفها"[1].

و يؤكّد هذا الحذف، كما يقول ابن جنّي، أنّ الواو تصحّ إذا ما انفتح ما بعدها، و ذلك من نحو ما نجده في أمثلة من قبيل "يُوزَن" و "يُولَد" و "يُوصف" و "يَوْجَل". و تبعا لهذا فإنّ شرط الحذف في هذه الحالات أن تجئ الواو بين ياء و كسرة من نحو ما رأيناه في الأمثلة المذكورة. وأمّا تعليل علماء الصرف بشأن حذف الواو في أمثلة من نحو "أَعِدُ" و "نَعِدُ" و "تَعِدِين" التي أصلها و على التوالي /أَوْعِدُ/ و /نَوْعِدُ/ و /تَوْعِدِينَ/، فيتمثّل في عدم مجيء الواو، على ما نلاحظ، بين ياء و كسرة، و إنّما بين حرف صحيح و كسرة. فهو يتعلّق بما يسميه علماء الصرف **بالحمل**، أي حمل شيء على شيء، أو حمل صيغة على أخرى، حتّى يكون الباب واحدا، و يجري التصريف على طريقة واحدة. يقول ابن عصفور في هذا الشأن " و تحذف الواو لوقوعها بين ياء و كسرة ثمّ تُحمل في أعد و تعد عليه"[2].

و أمّا تعليل علماء الصرف لأمثلة من قبيل "وضَعَ ~ يَضَع"، و "وَقَع ~ يَقع"، و "وَلَغ ~ يَلَغ" التي حذفت فيها الواو بالرغم من مجيء عين الفعل مفتوحة فيتمثّل في اعتبار أنّ الأصل في هذه الأمثلة هو /يَوْضِعُ/ و /يَوْقِعُ/ و /يَوْلِغُ/ بالكسر، ذلك أنّ الفعل المثال عندهم ثلاثة أبنية، هي "فَعَلَ" من نحو "وَعَدَ"، و "فَعِلَ" من نحو "وَجِل"،

---

[1]- ابن يعيش: **شرح الملوكي في التصريف**. ص 335

[2]- ابن عصفور: **الممتع في التصريف**. ج 2 ص 174

و "فَعُلَ" من نحو "وَقُحَ"، و أنّ هذه الأبنية تعطي في المضارع "يَفْعِلُ"، بالنسبة إلى ما كان مفتوح العين في الماضي، و" يَفْعَلُ" بالنسبة إلى ما كان مكسور العين في الماضي، و "يَفْعُلُ" بالنسبة إلى ما كان مضموما. و بالنظر إلى كون "وَضَع" و "وَقَع" و "وَلَغ" كلّها على هيأة "فَعَل" فإنّها قياسا تعطي "يفعِل"، ممّا ينجرّ عنه حذف الواو لتوفّر السياق الموجب لحذفها. غير أنّ بعد الحذف، و بسبب من الجوار الصوتيّ، باعتبار أنّ لام الكلمة أو عينها حرف حلقيّ، حُوّلت الكسرة فتحة، و الفتحة، بعبارة ابن يعيش، عارضة و العارض لا يعتدّ به فهو كالمعدوم، و أمّا الكسرة فهي في حكم المنطوق بها.

و فضلا عمّا ذكرنا، و ممّا لم يذكره ابن جنّي في مصنّفه، لا يغفل علماء الصرف عن إثارة أمثلة من نحو "وَسِعَ ~ يَسَعُ"، و "وطِئ ~ يَطَأُ" ،إذ هي في الظاهر على شاكلة "فَعِل" "يَفْعَل"، و لقد ذكرنا أنّ بنية فعِل في الماضي تعطي يَفْعَل في المضارع، و ذلك من نحو "وَجِل ~ يَوْجَل"، و "وَحِل ~ يَوْحَل"، ممّا تثبت فيه الواو و تصحّ. و السؤال الذي يُطرح: لم حذفت الواو في مثال "وَسِع" و "وَطِئ" و ما شابههما؟

جواب علماء الصرف، المتعلّق بهذا الإشكال، يتمثّل في اعتبارهم هذين الفعلين من قبيل "حَسِب ~ يَحْسِب" و "نعِم ~ يَنْعِم" من الصحيح، و ما الفتحة في "يَسَع" و "يَطَأُ" إلاّ أمر طارئ، و ذلك بسبب من وجود حرف من حروف الحلق، على ما رأينا، في الأفعال السابقة.

و أمّا في ما يتعلّق بأمثلة من نحو "يُورِدُ" و "يُوعِد" و "يُوقِد"، ممّا جاءت فيه الواو بين ياء و كسرة، فتثبت و لا تحذف. و تعليل علماء الصرف لهذا الأمر يعود بالنظر إلى ما كانت عليه هذه الصيغ في الأصل، ذلك أنّ الأصل فيها /يُؤَوْعِدُ/ و /يُؤَوْرِدُ/ و /يُؤَوْقِدُ/، و هي محمولة في حذف الهمزة على /أُأَوْعِدُ/ في صيغة المتكلّم المفرد، تحذف فيها الهمزة الثانية مع حركتها، بسبب من ثقل اجتماع همزتين، و حمل سائر الباب عليه. و تبعا لهذا لا تحذف الواو، حسب علماء الصرف، حتّى لا يجتمع على الكلمة الواحدة إعلالان، لأنّ هذا إجحاف. و " ما حذف للتخفيف فهو في حكم المنطوق و باعتبار أنّ الهمزة في حكم المنطوق فهي فاصلة بين الياء و الواو حكما"[1].

و الدليل على أنّ الهمزة في حكم المنطوق ظهورها عند بعض الناس أحيانا، ممّا ذكره ابن جنّي في قول الشاعر " فإنّه أهل لأن يُؤَكرما".

و في ما يتعلّق بالحذف الإلزامي دائما، يشير ابن جنّي إلى حذف الواو من مصدر المثال الواويّ، من نحو ما نجده في أمثلة من قبيل "عِدَة"، و "صِفَة"، و "زِنَة"، و الأصل فيها و على التوالي / وِعْدَتُنْ/ و /وصْفَتُنْ/ و /وزْنَتُنْ/. حذفت الواو فيها كلّها لكونها جاءت مكسورة، و الكسرة تُستثقل على الواو. و تمّ الحذف في هذه الأمثلة بعد نقل كسرة الفاء إلى العين، فتسكّن الواو، و الابتداء بالساكن مرفوض، فألزمت الحذف، لأنّها لو لم تحذف لاضطررنا إلى الإتيان بهمزة وصل مكسورة، و لو جئنا بهمزة الوصل لاضطررنا إلى قلب

---

[1]- ابن يعيش: **شرح الملوكي في التصريف**. ص 337

الواو ياء، و ذلك مستثقل لوجود الياء بين كسرتين في الصيغة المتبقّيّة، و لقلنا /ايزَنَتُنْ/ أو /ايعَدَتُنْ/. و لا يتعلّق الحذف في هذا النوع من الأمثلة بسبب ممّا ذكرنا، أي بسبب من استعمال الكسرة على الواو، كما يقول ابن جنّي، و إنّما يعود إلى الحمل أيضا أي حمل مصدر المثال على فعله. ذلك أنّ هذه الكلمات مصادر، و المصادر تعتلّ باعتلال أفعالها، و تصّح بصحّتها، على حدّ عبارة ابن يعيش. و هو يرى أنّ اجتماع علّتين (علّة الثقل و علّة الحمل) ضروريّ لحذف الواو، و أنّ الاقتصار على علّة واحدة غير كاف للإعلال.[1]

و من الحذف الإلزامي أيضا، و لكن ممّا يوجد في الهمزة، حذف الهمزة الثانية مع حركتها في مضارع صيغة "أَفْعَلَ"، مع ضمير المتكلّم المفرد، كأن نقول "أُحْسِن" و "أُكْرِم"، و الأصل فيهما /أُأَحْسِنُ/ و /أُأَكْرِمُ/. و يتّم الحذف في هذه الحالة بسبب من وجود همزتين في صدر الكلمة، ثمّ تحمل بقيّة الصيغ، من نحو "يُكْرِمُ" و "تُكْرِم" و "تُكْرِمِينَ" على صيغة المتكلّم المفرد، فتحذف الهمزة بالرغم من عدم وجود همزتين.

ب– هذا في ما يتعلّق بالحذف اللازم المطّرد المقيس، و أمّا الحذف اللازم و إن كان **عارضا** فهو ممّا نجده في الوقف و الجزم، أو في التقاء الساكنين. و هذا الحذف لا يعتدّ به في الحقيقة لأنّه في حكم الموجود و إن لم ينطق به.

---

[1]- ابن يعيش: **شرح الملوكي في التصريف**. ص 340

و أمّا الحذف للجزم فهو عارض بسبب من دخول العوامل. و الجازم قد يزول في الفعل المضارع بدخول بعض العوامل الأخرى كالرفع و النصب، و هذا من نحو قولهم "لم يَغْزُ"، و "لم يَرْمِ"، و "لم يَخْشَ"، و الأصل فيها و على التوالي /يَغْزُو/ و /يَرْمِي/ و /يَخْشَى/، و علامة الرفع في هذه الحالات مجتمعة ضمّة مقدّرة، لأنّ الأصل فيها /يَغْزُوُ/ و /يَرْمِيُ/ و /يَخْشَيُ/. تحذف الحركة المتطرّفة في الحالتين الأولى و الثانية، و ذلك بسبب من الثقل الحاصل في المتوالية /uwu/ و /iyu/ ، و يقلب حرف العلّة ألفا في الحالة الثالثة بعد الإيهان، ممّا يعطي "يغزو" و "يرمى" و "يخشى". و في حالة الجزم يتّم حذف حرف المدّ أو اللين الأخير في الحالات الثلاث، و إن اختلف النحاة في تقدير هذا الحذف[1]، علما أنّ في حالة النصب نقول "لن يَغْزُوَ" و "لن يَرْمِيَ"، من دون أن يطرأ على الكلمة أيّ تغيير، في الوقت الذي نقول فيه "لَنْ يَخْشَى" بقلب حرف العلّة ألفا.

و أمّا الحذف للوقف فهو في التقدير حذف عارض أيضا، لأنّ الوقف على ما هو معروف لا يكون إلاّ في آخر الكلام، و عندما يتمّ الوصل ينتفي الوقف. و من المعلوم أيضا أنّ في الوقف حالات، و منها ما هو متعلّق بالأفعال الناقصة. و الوقف على الفعل الناقص في حالتي الرفع و النصب، لا يغيّر من الأمر شيئا، و ذلك بإثبات اللام من دون حذف، مثلما هو عليه في الوصل. و أمّا الوقف في حالة الجزم ففيه وجهان:

---

[1]- عبد الواحد (عبد الحميد) : **الكلمة في التراث اللساني**. ص 183

– إمّا الإسكان، و ذلك بحذف حرف العلّة، من نحو ما هو حاصل في الجزم، كما رأينا.

– و إمّا الوقوف على هاء السكت بعد الإسكان، فنقول "لم يَغزُه"، و "لم يرْمِه"، و "لم يخشَهْ". و في كلّ من الحالتين لا نعدم حذف حرف المدّ أو اللّين.

و أمّا الحذف الإلزامي العارض الثالث فهو الحذف لالتقاء الساكنين، و هو ما نجده في أمثلة من نحو "قُمْ"، و "بِعْ"، و "خَفْ"، و الأصل فيها على التوالي /اُقْوُمْ/ و /اِبْيِعْ/ و /اِخْوَفْ/. و قبل الحذف في هذه الأمثلة يتمّ النقل، أي نقل حركة حرف العلّة إلى الساكن قبلها. و بعمليّة النقل هذه تتحرّك فاء الكلمة بعد ما كانت ساكنة. و لمّا تحرّكت الفاء تمّ الاستغناء عن همزة الوصل التي جيء بها من أجل الابتداء بالساكن. و بعد الاستغناء عن همزة الوصل بقيت الصيغ التالية /قُوْمْ/ و /بِيْعْ/ و /خَافْ/. يلتقي في كلّ هذه الصيغ ساكنان، الأوّل منهما حرف مدّ أو لين، ممّا يضطرنا إلى حذف الساكن الأوّل. و المحذوف هو عين الكلمة، و عين الكلمة في حكم الموجود عند علماء الصرف، و بالتالي كان حذفها حذفا عارضا، لأنّها يمكن أن تظهر في تصاريف أخرى.و يمكن التمثيل لهذا الحذف الإعلالي بالإجراء التالي:

	/اُقْوُمْ/
1- النقل	اُقُوْمْ
2- الاستغناء عن همزة الوصل	قُوْمْ
3- الحذف لالتقاء الساكنين	قُمْ
	[قُمْ]

و من هذا الضرب من الحذف ما نجده، حسب ابن جنّي، في أمثلة من نحو "قاضٍ" و "ساع" و "مستقضٍ" و ما يشبهها. الأصل في هذه الأمثلة، و على التوالي /قَاضِيُنْ/ و /سَاعِيُنْ/ و /مُسْتَقْضِيُنْ/. و من الملاحظ أنّ هذه الأسماء متمكّنة، و هي ممّا تدخلها حالات الإعراب المختلفة، و يدخلها التنوين أيضا. يسقط في هذه الأمثلة حرف العلّة، بسبب من التقاء الساكنين، و ذلك في حالتي الرفع و الجرّ. و التقاء الساكنين متأت من الثقل الحاصل في الكلمة، بسبب من وجود الياء بين كسرة و ضمّة، أو بين كسرة و كسرة /iyu/ و /iyi/، ممّا ينجرّ عنه إسكان حرف العلّة، بحذف الحركة المتطرّفة التي تتبعه. و عندما يسكّن حرف العلّة و تجئ بعده نون التنوين ساكنة، يلتقي ساكنان فيتمّ حذف الساكن الأوّل، و نتحصّل على ما يلي:

	/قَاضِيُنْ/
1- حذف حركة متطرّفة	قَاضِيْنْ
2- الحذف لالتقاء الساكنين	قَاضِنْ
3- ضبط التنوين	قَاضٍ
	[قَاضٍ]

و يتمّ الحذف أيضا في هذا الباب في أمثلة من نحو "مَقُول"، و "مَقُود" و "مَصُون"، و ما شابهها. و الأصل في هذه الأمثلة /مَقْوُوْلُنْ/ و /مَقْوُوْدُنْ/ و /مَصْوُوْنُنْ/. تحذف الواو في كلّ هذه الأمثلة بسبب من التقاء الساكنين. الساكن الأوّل هو عين الكلمة، و الساكن الثاني هو واو "مَفْعُول". غير أنّ هذا الحذف لا يتمّ إلاّ بعد نقل حركة حرف العلّة إلى الحرف الصحيح قبلها. و يتّم هذا التغيير بالكيفيّة التالية:

	/مَقْوُوْلُنْ/
1- نقل حركة	مَقُوْوْلُنْ
2- الحذف لالتقاء الساكنين	مَقُوْلُنْ
3- الإشباع	مَقُولُنْ
4- ضبط التنوين	مَقُولٌ
	[مَقُولٌ]

و يصّرح ابن جنّي في مصنّفه هذا أنّ الحذف يصيب "إحدى الواوين لالتقاء الساكنين على الخلاف في المذهبين "، أي أنّه يصيب الواو الأولى أو الثانية. و الإشكال في هذه المسألة لا نجده في أمثلتنا المذكورة المتعلّقة بالواو، و إنّما نجده في أمثلة من قبيل "مَبيع" التي أصلها /مَبْيُوْعُنْ/. فلو حذفنا الساكن الأوّل في صيغة هذه الكلمة لتحصلنا على صيغة غير مقبولة هي "[مَبُوع]. و هذا جعل النحاة، أو علماء

الصرف، يختلفون في تقدير الحذف في هذا النوع من الأمثلة، ممّا يجعلنا نتكلّم على الخلاف في مذهبين هما:

ــ مذهب أوّل و يقضي بحذف واو مفعول في المثالين الواويّ و اليائيّ، و بقلب الضمّة كسرة في المثال الثاني، أي اليائيّ ليتمّ الإشباع بعد ذلك، و نتحصّل على "مَبِيع" و "مَقُول" في الآن نفسه.

ــ و مذهب يقضي بحذف الساكن الأوّل، أي حذف عين الكلمة في المثال الأوّل، و بقلب الضمّة كسرة في المثال الثاني، ثمّ حذف الساكن الأوّل بعد ذلك فتبقى صيغة /مَيْوْعُنْ/ لتقلب الواو ياء، من نحو ما نجده في أمثلة من قبيل /مِوْزَانُنْ/ و /مِوعادُنْ/ و /رِوْحُنْ/ و غيرها، و ذلك إذا جاءت الواو ساكنة مسبوقة بكسرة.

إنّ الاختلاف بين المذهبين كما يمكن تبيّنة يتعلّق بالواو المحذوفة، هل هي الواو الأولى أم الثانية، أو هل هي واو مفعول أو عين الكلمة. و يتعلّق هذا الاختلاف بقلب الضمّة كسرة، بمعنى هل يقع القلب قبل الحذف أم بعده؟ [1]

---

[1]- ابن عصفور : **الممتع في التصريف**. ج. 2 ص. ص 454 . 455

2- الحذف غير اللاّزم

و هو لا مطّرد و لا مقيس، نجده في بعض الحروف، و إن شاع خاصّة في حرفي العلّة و الهمزة، و الدليل عليه إمّا الاشتقاق، أو التقابل بين صوتين لكلمة واحدة الرابط بينهما المعنى الواحد.

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

2-1 حذف الهمزة

قال ابن جني:

" من ذلك قولنا: الله و أصله في أحد قولي سيبويه إلاه، فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال، و صارت الألف و اللاّم عوضا منها، و من ذلك قولنا: ناس و أصله: أناس، فحذفت الهمزة تخفيفا على غير قياس، يدلّ على ذلك قولهم: الأناس. و من ذلك قولنا خُذْ و كُلْ و مُرْ من الأمر، و أصله اُأْخذ، و اُأْكُل، اُأْمُر، فحذفت الهمزة تخفيفا، فاستغني عن همزة الوصل في الابتداء لزوال الهمزة الساكنة، و ربّما خرج بعض ذلك على أصله، و شبّه به قول الشاعر:

نِ لي آلَ زَيْدٍ فابْدُهُم لِي جَمَاعَةً ❁ و سَلْ آلَ زيْدٍ: أيّ شَيْءٍ يَضِيرُهَا [1]

---

[1]- بيت مجهول القائل، و "ت" الأمر من أتى، و "يضيرها " يسوء إليها.

و يقولون: يَا بَا فُلَان، يريدون: يا أَبَا فُلَان فيحذفون الهمزة. قال أَبُو الأَسْوَد

يَبَا المُغِيرَة رُبَّ أَمْرٍ مُعْضِلٍ ❁ فرَّجْتَهُ بالنُّكْرِ مِنّي و الدُّهَا [1]

و حذفوها أيضا من مضارع رأيت فقالو: يرى و ترى و نرى، فألزموها التخفيف البتة، و ربّما أخرجوها على أصلها عند الضرورة. قال سراقة البارقي:

أَرَى عَيْنَيّ مَا لَمْ تَرْأَيَاهُ ❁ كِلَانَا عَالِمٌ بالتُّرَّهَاتِ [2]

و حكى أبو زيد: سَوْتَهُ سِوايَة و أَصلها سِوَائِيَة أي فَعَالِيَة ككراهية و رفاهية، ثمّ حذفوا الهمزة. و قال أبو الحسن في أَشْيَاء أصلها أَشْئِيَاء كأصدقاء، فحذفت الهمزة التي هي لام تخفيفا. و أخذ منه الفرّاء فقال في قول الحارث:

فإنّا مِنْ قِبِلِهِمْ لَبُرَاءُ [3]

قال أرادَ بُرَاءُ كظُرَفَاء و شُرَكَاء، ثمّ حذف الهمزة التي هي لام الكلمة تخفيفا. و لهذا نظائر".

[ص . ص 46 – 48]

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

---

[1]- البيت لأبي الأسود الدؤلي، و يُروى أنّه أوّل من وضع النحو بأمر من علي بن أبي طالب، و أوّل من نقط القرآن الكريم. و الشاهد حذف الهمزة في "يا أبا فلان" و كلمة "الدهاء" بمعنى جودة الرأي.

[2]- "الترهات" : الطرق الباطلة.

[3]- و صدر البيت: "أم جنايا بني عتيق ، فمن يغدر". و معنى البيت التبرؤ من قبل من يغدر. و الشاهد حذف الهمزة من "بُرآءُ"

تحذف الهمزة في مواطن قليلة و على غير اطّراد. و تصريف الكلمات أو اشتقاقها دليل على ذلك.

و لقد حذفت الهمزة في كلمتي "اللّه" و "الناس"، و الأصل فيهما "الإلاه" و "الأُناس". و يُرجع ابن جنّي، و غيره من علماء الصرف، هذا الحذف في العادة إلى كثرة الاستعمال.

و الدليل على حذف الهمزة في كلمة اللّه أنّ بعد الحذف صارت الألف و اللاّم في الكلمة عوضا منها، على حدّ عبارة ابن جنّي. في حين يرى بعض النحاة الآخرين (سيبويه) أنّ الألف و اللام، أدخلتا على كلمة اللّه للتعظيم و دفع الشياع، و جرت مجرى العَلَم من نحو قولنا "الحارث" أو "الحسن". و أمّا الدليل على حذف الهمزة في الناس فهو قولنا "أُناس". و لتبيان هذا الحذف المطبّق على أحد المثالين السابقين نقوم بالإجراء التالي:

/الأُنَاسُ/

1- حذف الهمزة مع حركتها على غير قياس النَاسُ

2- إدغام المتقاربين النَّاسُ

[النَّاسُ]

و حذفت الهمزة على غير قياس في أمثلة "خُذْ" و "كُلْ" و "مُرْ"، و القياس يفترض أن نقول "اُوخذ" و "اُوكل" و "اُومِر"، لأنّها من

"الأخذ" و "الأكل" و "الأمر"، و ذلك بقلب الهمزة الأصليّة واوا، تبعا للحركة التي تسبقها. غير أنّ هذه الأمثلة خرجت عن نظائرها فحذفت الهمزة التي هي فاء الفعل تخفيفا، بسبب من ثقل اجتماع الهمزتين في صدر الكلمة. ثمّ تمّ الاستغناء عن همزة الوصل، لأنّه جيء بها للتمكّن من النطق بالساكن. و لمّا زال الساكن غدونا في غنى عن همزة الوصل، و بدت الصيغة المتبقية على هيأة "خُذْ" و" كُلْ" و "مُرْ". و إن اختلفت حال هذه الكلمات، حسب بعض علماء الصرف، تبعا لمجيئها في أوّل الكلام أو في دَرَجِه، أو تبعا لدرجات الفصاحة في النطق بهذه الكلمات مخفّفة أو غير مخفّفة.

و بناء على ما ذكرناه يمكن القيام بالإجراء التالي:

/اُؤْخُذْ/

1- حذف الهمزة على غير قياس اُخُذْ

2- الاستغناء عن همزة الوصل خُذْ

[خُذْ]

و على النحو الذي حذفت فيه الهمزة في أمثلة مهموز الفاء، حذفت من مهموز العين أيضا، و ذلك في مثال "سَلْ" و الأصل فيه "اسْأَلْ" لأنّه من "سأل". و هذا الحذف غير القياسيّ يرجع إلى النقل الحاصل بسبب من وجود همزتين في الكلمة الواحدة، ممّا ينجرّ عنه حذف الهمزة الأصلية للتخفيف، و لكثرة الاستعمال. و يتمّ الحذف في هذا

المثال بعد النقل، أي بعد نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها، ثمّ تحذف بغاية التخفيف بعد الاستغناء عن همزة الوصل.

و الإجراء التالي يبيّن هذه التغييرات:

/اِسْأَلْ/

1- نقل الهمزة على غير قياس اِسَأْلْ

2- الاستغناء عن همزة الوصل سَأْل

3- حذف الهمزة للتخفيف سَلْ

[سَلْ]

و تحذف الهمزة أيضا من "يرى" و "ترى" و "نرى"، و الأصل فيها /يَرْأَيُ/ و /تَرْأَيُ/ و /نَرأيُ/. و يرى ابن يعيش أنّ حذفها قد يعود إلى أحد أمرين: إمّا إلى كثرة الاستعمال، و إمّا إلى التخفيف القياسيّ. و يحتمل أن يعود حذفها إلى النقل المتأتيّ من اجتماع همزتين في /أَرْأَيُ/، و إن كان بينهما حاجز، و هو ساكن، و الساكن، على حدّ عبارة علماء الصرف، غير حصين، فكان حذف إحدى الهمزتين، و ذلك من نحو ما رأيناه في "أُأَكْرِمُ" التي حذفت منها الهمزة، ثمّ حملت بقية الصيغ عليها.

و تحذف الهمزة، و على غير قياس أيضا في مثال "سَوَايَة"، و الأصل فيها "سَوَائِية"، على وزن "فَعَالِية" ك"كَرَاهِية" و "رَفَاهِيَة" و "عَلاَنِية"، لأنّها من "ساء ~ يسوء". و الملاحظ أنّ الهمزة في هذه الحالة تحذف مع حركتها، مثلما حذفت في كلمة أناس و غيرها.

و تطبيق حذف الهمزة على مثال من أمثلتنا السابقة يعطي ما يلي:

	/يَرْأَيُ/
1- النقل	يَرَأْيُ
2- حذف الهمزة على غير قياس	يَرَيُ
3- الإيهان	يَرَيْ
4- قلب الياء ألفا	يَرَاْ
5- الإشباع	يَرَا
	[يَرَى]

و تحذف الهمزة في "أشياء"، باعتبار أنّ الأصل فيها /أَشْيِيَاء/ كأَصْدِقَاء، إذ تحذف الهمزة التي هي لام مع حركتها تخفيفا، و ذلك من نحو ما حصل في الأمثلة السابقة.و كلّ هذا بالرغم من الاختلاف الحاصل بشأن صيغة "أشئياء"، هل هي على صيغة جمع كما يقرّ ابن جنّي بهذا، أم هي صيغة مفرد يُراد بها الجمع، و الهمزة للتأنيث على رأي الخليل و سيبويه، وذلك من نحو "القَصْبَاء" و "الحَلْفَاء"[1] .

و بالرغم من الاختلاف الحاصل في صيغة المفرد باعتبارها "شَيْئا" أي "فَعْلا"، في رأي جمهور النحاة، أو "شَيِّئًا" أي "فَيْعِلا"، على رأي الفرّاء من أهل الكوفة، و بالرغم من الاختلاف الحاصل بشأن الأصل

---

[1]- ابن يعيش: **شرح الملوكي في التصريف**. ص 376 .

في "أشياء" إن كانت /أَشْئِيَاءُ/ كما ذكرنا أو /أَشْيئَاءُ/، يتمّ توليد صيغة "أَشْيَاء" من "أَشْئِيَاء" ممّا يُقرّه ابن جنّي، على النحو التالي:

/أَشْئِيَاءُ/

1- حذف الهمزة مع حركتها على غير قياس أَشْيَاءُ

[أَشْيَاءُ]

و أمّا حذف الهمزة في "بُراءُ" التي أصلها /بُرَءَاءُ/ فهو شبيه بحذف الهمزة في الأمثلة السابقة، باعتبار أنّ "بُراء" جمع "بَرِيء" فهو ك"ظَرِيف" و "ظُرَفَاء"، و "صَدِيق" و "أَصْدِقَاء" ، علما أنّ "بَرِيء" تجمع على "بُرَءَاء"،كما تجمع على "أبرياء" ك"أصدقاء"، و على "برَاء" ك"ظِرَاف"، و على "بُراءُ" ك"رُبَاب" (ج.رُبَّى: الشاة التي تربّي ولدها)[1]. و توليد الصيغ المطلوبة من الصور المفترضة، يعطي ما يلي:

/بُرَءَاْءُ/

1- حذف الهمزة مع حركتها على غير قياس بُرَاْءُ

2- الإشباع بُرَاءُ

[بُراءُ]

و أمّا الحالة الأخيرة ممّا حذفت فيها الهمزة فتتعلّق بجملة من الألفاظ في النداء، و النداء بمعنى الكنية، و الكنية قائمة على

---

[1]- ابن يعيش: **شرح الملوكي في التصريف** ص . 381

الإضافة. ففي "يَا أَبَا فُلاَن"، يقولون "يَا بَا فُلاَنْ"، أو "يَبَا فُلاَن". و مسوّغ الحذف في هذه الحالة، حسب ابن يعيش، ثقل الهمزة و أثره التخفيف من ناحية، و طول الكلمة من ناحية ثانية، هذا فضلا على أنّ الكنى و النداء مظنّة التغيير عادة[1] .

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

2-2 حذف الألف

قال ابن جني:

" و يَقُولُونَ أَمَ و الله لأفعلنّ، يُرِيدُونَ أَمَّا و الله لأَفعلنّ و ربّما حَذَفُوهَا في الوقف تخفيفا قال لبيد:

و فَبِيلٌ مِنْ لُكَيْزٍ شَاهِدٌ ❁ رَهْطُ مَرْجُومٍ ، وَ رَهْطُ ابْنِ المُعَلْ [2]

يريد المعلّى. و قال أبو عثمان في قوله تعالى: " يا أَبتِ" قال أراد يا أبتَاه. و أنشد أبو الحسن و ابن الأعرابي و غيرهما:

فَلَسْتُ بِمُدْرِكٍ مَا فَاتَ مِنِّي ❁ بِلَهْفَ و لاَ بِلَيْتَ و لاَ لَوَانِّي [3]

أراد بلهفَا. و حذف الألف على الجملة قليل لخفتّها".

[ص . ص 49 – 50]

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

---

[1]- ابن يعيش: **شرح الملوكي في التصريف** .ص 370

[2]- البيت للبيد و الشاهد فيه حذف الألف في آخر الكلمة "المعلّى"، الواردة في آخر البيت.

[3]- بيت مجهول القائل و الشاهد فيه حذف الهمزة في "لو أني" .

لقد حصل حذف الألف في أمثلة قليلة، و أساسا في آخر الكلمة، و بالأخصّ في الوقف. و هذا بالرغم من خفّة الألف، لا مقارنة ببقيّة حروف المعجم فحسب، و لكن مقارنة بحرفي العلّة الواو و الياء أيضا.

و حذف الألف شاذّ قياسا و استعمالا. و شذوذه في الاستعمال، حسب ابن يعيش، يعود إلى قلّة الاستعمال، و أمّا شذوذه في القياس فمردّه إلى خفّة الألف من جهة، و قلّة تصرّف حروف المعاني أو الأسماء المبنيّة ممّا تضمّنت ألفا في آخرها من جهة ثانية.و الذي حسّن الحذف قليلا ، حسب ابن يعيش أيضا، في الأمثلة القليلة المذكورة، وجود الفتحة الدّالة على ألف الإشباع بعدها[1] .

و الظاهر أنّ حذف الألف يجئ في الوصل أو في الوقف، و في الشعر خاصّة، أو هو من باب اختلاف اللّغات، من نحو ما نجده في يا "أبتَ"، و الأصل فيها "يا أبتَا"، أو "يا أبتاه"، ممّا تضمّن هاء السكت في آخره، علما أنّ للعرب أربع لغات في هذا الشأن، بقولهم "يا أبتَ" و "يا أبتِ" و "يا أبتَا" و "يا أبتِي".

---

[1]- ابن يعيش: **شرح الملوكيّ في التصريف.** ص 385

3-2 حذف الواو

قال ابن جنّي:

" قد حذفوها لامًا في أسماء صالحة العدّة. قالوا غَدٌ و أصله غَدْو، و رُبّما خرج على أصله. قال الراجز:

لا تَقْلُواها و اُدْلُوَاهَا دَلْوَا ❁ إنَّ مَعَ اليَوْمِ أَخَاهُ غَدْوَا [1]

و قالوا حَمٌ، و أصله حَمَوٌ، لقولهم هذا حَمُوكَ، فهو من باب ما لم يأتِ إلاّ من الواو غير ذو وحدها. و قالوا: أَبٌ و أَخٌ، و هما من الولد لقولك أَبَوَانِ و أَخَوَانِ. و قالوا هن، و هو من الواو لقولك هَنَوَان، و منه اِبْن لقولهم: بُنُوَّة، و منه اسم لأنّه من سَمَوْتُ، و قالوا: كُرَة وهي من الواو لقولك كَرَوْت بالكرة، و قالوا قُلَة و هي من الواو، لقولك قَلَوْتُ بالقُلّة، و الثبَة الجماعة من الناس و غيرهم، و الظُبة طرف السيف، جميعا من الواو، حُمِلا على الأكثر بذلك وصّى أبو الحسن".

[ص . ص 50 – 51]

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

[1]- يبدو أنّ البيت مجهول القائل، و الشاهد فيه الاصل الواوي لكلمة "غد".

إنّ حذف الواو في هذا الباب يتعلّق، على حدّ عبارة ابن جنّي، بلام جملة من الأسماء صالحة العدّة، و ذلك من نحو "غَد" و "حَم" و "أَب" و "أَخ" و "هَن" و "اِبْن" و "اِسْم" و "كُرَة" و "قُلَة" و "ثُبَة" و "ظُبَة". و هذه الكلمات كلّها ممّا جاء على حرفين و إن تضمّن بعضها تاء التأنيث، أو همزة وصل في أوّلها.غير أنّها في الأصل هي ثلاثيّة ناقصة واويّة، فقدت في كلّ الحالات لاماتها. إذ الأصل في هذه الكلمات و على التوالي /غَدْوُنْ/ لأنّها من "غَدَا ~ يَغْدو"، و /حَمَوُنْ/ لقولنا "حموان"، و /أَبَوُنْ/ لقولنا "أبوان"، و /أَخَوُنْ/ لقولنا "أخوان"، و هما من "الأبوّة" و "الأخوّة"، و /هَنَوُنْ/ لقولنا "هَنَوَانِ" و "هَنْتُنْ" في المؤنث، و /بَنَوُنْ/ لقولنا "البُنُوَّةُ" و في النسبة "بَنَوِيّ"، و /سَمَوُنْ/ لأنّها من "سَمَا ~ يَسْمُو"، و /كُرَوَتُنْ/ لإنّها من "كَرَوْتُ بالكُرَة"، و "أَكْرَوْتُ كَرْوا"، و /قُلْوَتُنْ/ لأنّها من "قَلَوْت" و يقال "أَقْلُو ~ قَلْوا"، و /ثُبْوَتُنْ/ لأنّها من "ثَبَوْتُ"، و /ظُبَوَتُنْ/ لأنّها من "ظَبَوْتُ".

و هذه الكلمات في مجملها بالرغم من اختلاف أوزانها تفقد في كلّ الحالات لامها التي هي واو، باستثناء "ابن" و "اسم" اللّتين تصدّرتهما همزة وصل التي في تقدير النحاة كالعوض من اللام المحذوفة. و حذف الواو في هذه الأمثلة جاء على غير قياس، فهو شاذّ و لا يعتدّ به، لأنّ بناء "فَعل" من نحو "غَدْو" و "غَزْو" و "دَلْو"، ممّا تصحّ فيه الواو أو الياء أيضا. و كذلك بناء "فِعْل" ك /سِمْوُنْ/ (اسم) أو "فُعْلة" ك "كُرَة"، و "قُلة" و "ظُبة". و أمّا بناء "فَعَل" من

نحو "هَنَوٌ" و "أبَوٌ" و "أخَوٌ"، فالأصل فيها أن تقلب الواو ألفا لتحرّكها و انفتاح ما قبلها على حدّ "عَصًا" و "قَفًا".

إلاّ أنّه، و في كلّ هذه الحالات، تحذف الواو من هذه الأمثلة جميعها حتّى غلبت الأصل بعبارة ابن يعيش، و لا يجوز إتمامها إلاّ في ضرورة شعريّة[1]. و أمّا مسوّغات هذا الحذف فيرجعها علماء الصرف إلى طلب الخفة، لتجنّب ثقل الواو. و الدليل على هذا الحذف ما جاء في الشعر، و قد يدلّ على الأصل، و للشاعر، كما يقول ابن يعيش، " معاودة الأصول المرفوضة".

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

2-4 -حذف الياء

قال ابن جنّي:

" من ذلك يد و أصلها يَدْيٌ لقولك يَدَيْتُ إلى فلان يدا، أي أَسْدَيْت إليه معروفا. و من ذلك مائة و أصلها مَأْيَةٌ. حكى أبو الحسن: أخذتُ منه مِئيا: يريد مائة، و هذه دلالة قاطعة. و من ذلك دَمٌ أصله دَمْيٌ لقولك في التثنية: دَمَيان، قال الشاعر:

فَلَوْ أنّا على حَجَرٍ ذُبِحْنَا ❁ جَرَى الدَمَيَانِ بالخَبَرِ اليَقِينِ [2]

---

[1]- ابن يعيش: **شرح الملوكي في التصريف**. ص 393

[2]- البيت لعليّ بن بدال ، و الشاهد فيه إثبات الأصل اليائي لكلمة "دم".

و منهم من يقول دَمَوَان، و هو قليل. و قال بعضهم أيضا: دَمان. و حذف الياء من هذا أقلّ من حذف الواو".

[ص . ص 52 — 53]

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁

إنّ حذف الياء في هذا المضمار أقلّ من حذف الواو، ذلك أنّ الواو أثقل من الياء، و هذا في ما يتعلق بكيفيّة النطق. و مما جاءت فيه الياء، على ما ذكر ابن جنّي و غيره من علماء الصرف، أمثلة قليلة يحصرونها في "يَد" و "مائة" و "دَم". الأصل فيها و على التوالي /يَدْيُنْ/ لقولنا "يَدَيْت له يدا"، أي أسديت إليه معروفا، و /مِئْيَتُنْ/ لقولهم أخذت منه "مِئيًا" أي مائة، و /دَمْيُنْ/ لقولنا /دَمَيَانِ/، و إن قال بعضهم "دَمَوَان" و هو قليل، و قال آخرون "دَمَان"، و أرجع بعض النحاة (أبو الحسن و المبّرد) دم إلى /دَمَيُنْ/ بالتحريك، و يبدو أنّ هذا هو ما يقرّه جمهور النحاة، و على رأسهم سيبويه. والحذف في كلّ هذه الحالات بسيط يقتصر على حذف الياء، خلافا لما جاء عليه حذف الواو في الأمثلة الواويّة السابقة.

و يمكن أن نمثّل لهذا التغيير بالنسبة إلى مثال من أمثلتنا المذكورة على النحو التالي:

/يَدْيُنْ/

1- حذف الياء على غير قياس يَدُنْ

2- ضبط التنوين يَدٌ

[يَدٌ]

و من الملاحظ أنّ هذه القاعدة تطبّق على غير قياس في هذه الأمثلة المعدودة، و ذلك كي لا تطبّق على أمثلة كثيرة، جاءت على شاكلتها من نحو "ظَبْيٌ" و "رَمْيٌ" و "دَلْو" و غيرها.

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

2-5 - حذف الهاء

قال ابن جنّي:

" قالوا شَفَة و أصلها شَفْهَة لقولهم في التحقير شُفَيْهَة و في التكسير شِفَاه، و في الفعل شَافَهْتُ زيدا و في المصدر: الشفاه و المشافهة. و قالوا عِضَة (نبات شوكيّ أو النميمة)، و أصله في أحد المذهبين عِضَهَة[1]، لقولك جَمَل عَاضِه إذا أكل العِضَاة. و من قال:

هَذَا طَرِيقٌ يأْزَمُ المآزِمَا ❁ و عَضَوَاتٌ تقطَعُ اللّهَازِمَا[2]

فأصلها عنده: عِضَوَة. و قالوا فَمٌ و أصله فَوْه و قد تقدّم ذكره. و من ذلك شاة و أصلها شَوْهَة لقولك في

---

[1]- و في مذهب آخر "عِضْهَة".

[2]- البيت لأبي مهديّة الأعرابيّ.

تحقيرها شُوَيْهَة، و في تكسيرها شِيَاه، و قالوا أيضا: شِيَة و أشاوه. و حكى أبو زيد عنهم تَشوَّهتُ شاةً، قيل: أي اصطدتُها ".

[ص. ص 53–54]

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

في تقدير علماء الصرف، إن كان حذف الواو و الياء، و هما حرفا علّة، شاذّا، فإنّ حذف الحروف الصحيحة أشذّ. إلاّ أنّ الهاء و إن كانت صحيحة فيها من الخفّة المتعلّقة بالهتّة ما يجعلها قابلة للحذف أو التغيير. و حذفها في الحقيقة لا يمسّ إلاّ أمثلة معدودة قليلة ذكرها ابن جنّي في نصّه هي "شَفَة" و "عِضَة" و "فَم" و "شَاة"، التي أصلها على التوالي /شَفْهَتُنْ/ و /عِضْهَتُنْ/ في مذهب من المذاهب، و /عِضَهَتُنْ/ في مذهب آخر، و /فَوْهُنْ/ و /شَوْهَتُنْ/.

و أمّا الدليل على وجود الهاء في الكلمة الأولى فقولنا في التصغير "شُفيهة"، و في التكسير "شِفَاه"، و في الفعل و المصدر، "شافه ~ مشافهة".

و الدليل على كون "عضة" أصلها /عِضَهَتُنْ/، قولهم "جمل عاضة"، إذا أكل العِضاة. أمّا القول بكونها /عِضْهَتُنْ/ فبالاستدلال على الأصل

الذي جاءت عليه عند بعض الشعراء، و منه قولهم "عَضِهَت الإبل" و "أرض معضهة" و غيرها.

و بالكيفة نفسها نستدلّ على وجود الهاء في /فَوْهُنْ/ لقولنا في التصغير /فُوَيْهُنْ/، و في التكسير "أفواه"، و في الفعل "فاه" و "تفوّه". و الشيء نفسه يُقال بالنسبة إلى /شَوْهَتُنْ/، إذ يكفي أن نقول في التصغير أيضا "شُوَيْهَة" و في التكسير "شِيَاه".

إنّ التغيير الحاصل في كلّ هذه الأمثلة، و ذلك عن طريق الحذف، واحد في الأمثلة كلّها، مع اختلافات جزئيّة في الإجراء التطبيقيّ، إذ يكفي حذف الهاء مثلا في أمثلة من نحو /شَفْهَتُنْ/ و /عِضْهَتُنْ/، حتّى نتحصّل على الصيغة السليمة، و ذلك وفق التمشّي التالي:

/شَفْهَتُنْ/

1- حذف الهاء على غير قياس شَفَتُنْ

2- ضبط التنوين شَفَةٌ

[شَفَةٌ]

و أمّا في مثال "فَم" الذي أصله /فَوْهُنْ/ على ما ذكرنا، فالتغييرات الطارئة عليه سبق أن تعرّضنا لها أعلاه في باب البدل . و قد طبّقنا قاعدتين اثنتين تهمّ الأولى الحذف، و تهمّ الثانية البدل. و كلّ منهما عبارة عن قاعدة غير قياسيّة، لا تطبّق إلاّ في هذه الحالات الشاذّة. أمّا تعليل علماء الصرف لهذا التغيير، و قد سبق أن أشرنا إليه،

فمحصّله أنّ الهاء جاءت طرفا، و هي تشبه حروف المدّ و اللّين، ممّا يجعل حذفها أمرا مقبولا، و ذلك من نحو ما حذفنا الواو أو الياء، في أمثلة من قبيل "يد" و "دم" و "أخ" بغاية التخفيف.

حذف الهاء باعتبارها طرفا للخفّة جعل الكلمة المتبقّيّة على حرفين، الثاني منهما حرف العلّة، و حرف العلّة في هذه الحالة جاء متحرّكا بحركة الإعراب و مسبوقا بفتحة، و لو أبقينا عليه على هذه الحال لطبّقت عليه قاعدة قلب حرف العلّة ألفا، على نحو ما نجده في أمثلة من قبيل "عَصًا" و "رَحًى".

و أمّا في ما يتعلّق بمثال "شَاة" التي أصلها /شَوْهَتُنْ/، فإنّ التغيير الحاصل يمكن أن نمثّل له بالتوليد التالي:

	/شَوْهَتُنْ/
1- حذف الهاء على غير قياس	شَوَتُنْ
2- الإيهان	شَوْتُنْ
3- قلب الواوألفا	شَاْتُنْ
4- الإشباع	شَاتُنْ
5- ضبط التنوين	شَاةٌ
	[شَاةٌ]

انطلاقا من هذا الإجراء التوليديّ، نتبيّن أنّنا طبّقنا بالإضافة إلى قاعدة حذف الهاء على غير قياس، قاعدة أساسيّة ثانية، سبق أن تعرّضنا لها هي قاعدة قلب حرف العلّة ألفا، مسبوقة بقاعدة الإيهان، و متبوعة بقاعدة الإشباع، و ذلك للوصول إلى الصيغة السليمة المبتغاة.

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

6-2 حذف النون

قال ابن جنّي :

" قالوا مُذْ و أصلها مُنْذ، فإن سَمَّيتَ بمُذْ رجلا ثمّ حَقَّرْته قلت مُنَيْذ و إن كسّرته قلت أَمْناذ فرَددتَ النون، و قالوا: إنّ زيدا لْمُطَلِق فحذفوا النون، و أصله إنّ زيدا لَمُنْطَلِق. و قالوا دَدٌ، و أصله على قول دَدُن. و قالوا فُلُ و أصله من فلان و لهذا نظائر"

[ص. ص 54–55]

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

حذف النون باعتبارها حرفا صحيحا، على ما يبيّن ابن جنّي، و يفيد علماء الصرف، قليل و شاذّ. و هو لا يقع إلاّ في عدّة من كلمات يسيرة ضبطها في أمثلة أربعة لا غير. أوّلها "مُذْ " و "مُنْذُ"

باعتبار أنّ الأول تخفيف للثاني، و ذلك بحذف عينه، أي بحذف النون التي جاءت في وسطه.

و القول بالحذف في هذا الصدد يعود إلى المعنى الواحد الحاصل في الكلمتين. إلاّ أنّ الاختلاف بشأن هذا الحذف بغاية التخفيف قائم بين النحاة بصفة عامّة، لا بين البصريّين و الكوفيّين فحسب، و إنّما بين البصريّين أو الكوفيّين في ما بينهم. و الاختلاف قائم بين كلّ هؤلاء أيضا في ما يتعلّق باسميّة أو حرفيّة هذين المثالين. ذلك أنّ هذين المثالين قد يجئ بعدهما الاسم مرفوعا أو مجرورا، كما تجيء بعدهما جملة اسميّة أو فعليّة. فإذا قدّرا اسمين يجيء بعدهما الاسم مرفوعا، و هما في محل رفع مبتدآن. و يقدّران اسمين قائمين مع ما بعدهما على الإضافة إذا جاء الاسم بعدهما مجرورا، أو يقدّران حرفين أي حرفي جرّ بمعنى "من" أو "في"[1].

و يبقى الاختلاف القائم بين النحاة في أن تكون "منذ" و "مُذ" شيئا واحدا، أو أن يكونا أصلين مختلفين. و يميل جمهور النحاة إلى اعتبارهما اسمين لحصول التغيير بالحذف. و الحذف يكون عادة في الأسماء أو الأفعال، لا في الحروف، فغلبت الاسميّة عليهما لهذا السبب المذكور[2].

و الدليل عند ابن جني على اسمية هاتين الكلمتين، و على الحاصل فيهما، قولنا في التصغير و التكسير "مُنيذ" و "أمناذ"، على اعتبار

---

[1]- ابن هشام: **مغني اللبيب**. ص . ص 441 – 442

[2]- ابن يعيش : **شرح الملوكيّ في التصريف**. ص 423

أنّنا سمينا ب"مُذْ" رجلا. فورود النون عند التصرّف في الكلمة دلالة على وجودها في الأصل. و لعلّ رأي المالقي في هذا الصدد، بالاعتماد على ما أورده ابن هشام، مفيد، إذ يقرّ المالقي اعتبار "مُذ" مخفّفة إذا قدّرنا الاسميّة فيها، أو أصلا إذا قدّرنا فيها الحرفيّة[1].

و أمّا المثال الثاني ممّا حذفت فيه النون فهو مثال "إنّ زيدًا لمنطلق"، و لقد ذهب محقّق **التصريف الملوكيّ** إلى أنّ النون المحذوفة هي نون "منطلق"، و هذا لا وجه له من الصحّة، و إنّما الأرجح ما ذهب إليه ابن يعيش في شرحه **للتصريف الملوكيّ**، ذلك أنّ الحذف يتعلّق بـ "إنّ المثقّلة" و "إنْ المخفّفة". و لا يخفى أنّ حذف النون في حرف التأكيد "إنّ" مردّه كراهيّة التضعيف، و "الحذف في الحروف المضاعفة عندهم كثير"[2]. و يكفي أن نذكر في هذا الصدد "رُبّ"، و "رُبَ"، و "إنّ"، و "إنْ"، و "أنَّ"، و "أنْ"، و "كأنّ"، و "كأنْ"، و "لكنّ"، و "لكنْ"، و غيرها. و هذا معنى قول ابن جنّي و لهذا نظائر.

و المثال الثالث، ممّا ذكره ابن جنّي، مثال "دَدٌ" و أصله و /دَدُنْ/، حذفت منه النون من باب التخفيف على غير قياس. و يقال في العربية "دَدٌ" و "دَدًا" ك "عصا"، و "دَيْد" و "دَيْدَان" و "دَدُن"، و كلّها لغات صحيحة على ما ورد في **لسان العرب** لابن منظور[3]، و جميعها بمعنى اللّهو و اللّعب . و لا يخلو، حسب ابن منظور،

---

[1]- ابن هشام: **مغني اللبيب**. ص . 443

[2]- ابن جني: **التصريف الملوكي** ص 54 و ابن يعيش: **شرح الملوكي في التصريف**. ص 425

[3]- ابن منظور: **لسان العرب** المجلد الثاني: مادة د د ن .

نقلا عن بعض النحاة، أن يكون المحذوف ياء من "ديْدَن"، و ذلك من نحو ما هو حاصل في "يد" التي أصلها /يَدْيُنْ/،أو أن يكون نونا من "دَدٌ" من نحو ما هو حاصل في "لَدُ" التي أصلها /لَدُنْ/. و أمّا "الدَدَا" ففي التقدير متولّدة من /الدَدَوُ/ ناقصة واوية، جاءت فيها الواو متحرّكة، و ما قبلها فتحة، فتقلب الواو ألفا بعد الإيهان، ثمّ يتمّ الإشباع، من نحو ما نجده في "عَصًا" و "قَفًا"، و ما شابههما.

و الكلمة الرابعة و الأخيرة التي يوردها ابن جنّي هي "فُلُ"، و أصلها عنده "فلان"، و التغيير فيها أشبه بالترخيم. و هي ممّا لم تحذف منها النون وحدها. و إنّما حذفت الألف أيضا. و نقل ابن منظور عن المبرّد قوله: " يا فَلُ ليست بترخيم و لكنّها كلمة على حدة ". و هو ينقل المعنى نفسه عن سيبويه في قوله " ليست ترخيما و إنّما صيغة ارتجلت في باب النداء". و لا يعتبر جمهور النحاة هذه الصيغة ترخيما لأنّها لو كانت كذلك لقالوا يا فُلاَ"[1]

•

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

2-7 حذف الباء

قال ابن جنّي:

" قالوا رُبَ رَجلٍ رأيتُ يرِيدُونَ رُبَّ. قال الشاعر:

---

[1]- ابن منظور: **لسان العرب**. المجلد الرابع . مادة ف ل ن.

رُبَّ هَيْضَلَ مِرسٍ لَفَفْتُ بِهيْضَلِ[1]".

[ص56]

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

لا يتمّ حذف الباء الصحيحة، كما يقرّ ابن جنّي، إلاّ في كلمة واحدة هي "رُبَّ" التي يتمّ تخفيفها فتصبح "رُبَ".

و "رُبَّ" عند البصريّين، و عند جمهور النحاة، حرف خلافا لما يعتقده الكوفيّون بدعوى اسميتها. و قد تفيد "رُبَّ" التكثير و التقليل، و إن غلب عليها التكثير. و إذا دخلت على "رُبَّ" الميم الكافة أصبحت في الغالب غير عاملة، و تهيّئها للدخول على الجملة الفعليّة.

و نظير "رُبَّ" في إفادة التكثير، حسب ابن هشام، "كَمْ" الخبريّة، و في إفادة التقليل "قد" التي تفيد التشكيك. و من واجب "رُبَّ" أن تتصدّر الكلام، و أن يكون مجرورها نكرة، و إعمالها محذوفة بعد الواو أو الفاء، و بعد "بَلْ" أحيانا[2].

و في "رُبَّ" أوجه مختلفة تتمّ عادة في النطق إذ تُضمّ فيها الراء و تفتح، و تجيء مع التاء متحرّكة أو ساكنة، فيُقال "رُبَّتَ" و "رُبَّتُ"، و تجيء من دون تاء أيضا، و قد تكون بالتشديد أو

---

[1]- البيت لأبي كبير الهذلي و صدره " أَ زُهَيْرُ إنْ يَشِبِ القَذَلُ قابَه ". و "القذل" ما فوق الأذن و مؤخرة الرأس، و "الهيضل" الجماعة اللجب، و "لففتُ" جمَعتُ في قتال . و المعنى الحاصل، افتخار بهزم الجيوش و الدعوة إلى عدم الاكتراث بالشيب الذي بدأ يغزو الرأس.

[2]- ابن هشام: **مغني اللبيب**. ص. 182

التخفيف. و تخفيفها يعود، حسب علماء الصرف، إلى كراهيّة التضعيف. فتخفّف كما خففت النون من "إنّ" و نظائرها، مع فارق أنّ "ربَّ" يحذف فيها المِثل الثاني، مع المحافظة على حركة البناء أي الفتحة، في حين أنّ التخفيف في "إنّ" يتمّ بحذف المِثل الثاني مع حركته، و من هنا كان الوقف فيها على السكون.

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

2-8 حذف الحاء

قال ابن جنّي:

"قالوا حِرٌ و أصله حِرْحٌ. تقول في تحقيره حُرَيْحٌ و في تكسيره أَحْرَاح. قال الراجز:

إنّي أقود جَمَلا مِمْراحَا ❁ ذَا قُبَّة مَمْلُوءَة أَحْرَاحَا[1]".

[ص56]

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

لا يتمّ حذف حرف الحاء، تبعا لما أثبته ابن جنّي، إلاّ في حرف واحد هو كلمة "حِرٌ". و الأصل فيها، حسب علماء الصرف

---

[1]- البيت يبدو أنه مجهول القائل، و "الجمل الممراح" النشط. و الشاهد أنّ أصل كلمة "حر" هي حرح و الجمع أحراح، و هذا كناية عن النسوة،

و علماء اللّغة، /حِرْحُنْ/. و الدليل على وجود الحاء الثانية و حذفها ما يبيّنه التصغير و التكسير في قولنا "حُرَيْح" و "أحرار". و يرى ابن يعيش أن هذا الحذف قد اطرد في هذا المثال، "حتّى صار كالأصل و رُفض الأصل و هُجر"[1].

و أمّا مسوّغات هذا الحذف فتعود إلى استثقال باب "سَلِسَ" و "قَلِقَ"، على حدّ عبارة ابن يعيش، باعتبار فاء الكلمة و لامها من جنس واحد، و بينهما حاجز غير حصين هو الراء الساكنة، هذا بالإضافة إلى ثقل حروف الحلق، ممّا جعل الحاء في هذا الموضع عرضة للتغيير، و ذلك بالحذف على ما بيّنّا.

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

2-9 حذف الخاء

قال ابن جنّي:

" قالوا بَخْ بَخْ و أصله بخٍّ بخٍّ. قال الشاعر:

بَيْنَ الأَشَجِّ و بين قَيْسٍ باذِخٍ ❁ بَخْ بخْ لِوالدِهِ و لِلمَوْلُودِ [2]

و يدلّ على أنّ أصله التثقيل قول العجّاج:

في حَسَبٍ بَخٍّ و عِزٍّ أَقْعَسَا [3]".

[ص 57]

---

[1]- ابن يعيش: **شرح الملوكي في التصريف**. ص 431

[2]- البيت للأعشى، و "بَخْ بَخْ" اسم فعل للمدح، و إظهار الرضا للشيء و "الباذخ" عظيم الشأن.

[3]- شطر البيت لعبد الله بن رؤبَى العجّاج، و هو يوحي بالتباهي بالنسب . و "الأقعس " هو الذي لا يطأطيء رأسه.

لا تحذف الخاء إلاّ في كلمة واحدة هي "بخٍ بخٍ"، و هي اسم فعل تفيد الفخر و المدح. و تقال عند استعظام الشيء أو الأمور. و الأصل فيها ما يذكر علماء الصرف "بَخٍّ بَخٍّ" بالتضعيف. و فيها أربع لغات هي "بخٍّ بخّ" و "بَخْ بَخْ" و "بَخٍ و بَخ" من دون تضعيف، و "بَخِ بَخِ" من دون تنوين.

و الدليل على أنّ الأصل فيها التثقيل أنّ الناس عادة يفرّون من الثقيل إلى الخفيف، و ليس العكس.

و أمّا تخفيف "بَخٍّ بَخٍّ" بالحذف فهو قائم على حذف الخاء الثانية في الكلمة، مع التنوين المصاحب لها. و هذا التنوين عندهم هو تنوين تنكير كالذي نجده في "صَهٍ" و "مَهٍ".

10-2 حذف الفاء

قال ابن جنّي:

" قالوا في التضجّر "أَفْ" و أصلها التشديد، و فيها ثمان لغات أُفٍّ و أَفٍّ و أُفَّ و أُفّا و أَفٌّ و أُفٌّ و أُفِيَّ ممالة مثل

حُبْلَى. و لا يُقال أُفِي بالياء كما تقول العامة، و أُفْ خفيفة. و حكى البغداديون فيما روينا عن أحمد بن يحيى:سَوْ أَفْعَل يريدون سَوْفَ أَفْعَل".

[ص58]

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁

حذفت الفاء في "أفٍّ" باعتبارها اسم فعل يفيد التضجّر. و هي كلمة مبنيّة على ما هي عليه، يصيبها ما أصاب "بَخٍّ بَخٍّ"، و ذلك بحذف الفاء الثانية من الكلمة مع التنوين المصاحب لها.

و يشير ابن جنّي من باب التوسّع إلى أن في "أفّ" ثمان لغات، و هي بالتنوين و بدونه، و بالنصب و الضمّ و الإسكان. و الضمّ في أوّل الكلمة، حسب ابن يعيش، اتباع الضمّ للضمّ، و أمّا الفتح فيها فهو طلب للتخفيف بسبب من ثقل التضعيف[1].

و أمّا المثال الثاني الذي يورده ابن جنّي فيتعلّق بحذف فاء "سوف" مع الفعل المضارع فيما حكاه البغداديّون. و "سوف" حرف تنفيس و استقبال، يختصّ بالفعل المضارع، و يتنزّل منه منزلة الجزء من الكلمة، لهذا يستبعد أن تكون الفاء محذوفة في "سوف"، على حدّ رأي ابن يعيش، ذلك أنّ الكوفيّين، و بالاستناد إلى حذف الفاء من "سوف"، يَرَوْنَ أنّ "السين" هي مختصر "سوف"، في الوقت الذي

---

[1]- ابن يعيش: **شرح الملوكي في التصريف**. 438 .

يعتقد فيه البصريّون أنّ كلاّ منهما "أصل" و ليس أحدهما مأخوذا من الآخر.

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

2-11 حذف *الطاء*

قال ابن جنّي:

"قَالُوا قَطْ مِن قَطَطْت أَيْ قَطَعْتُ".

[ص59]

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

تحذف الطاء من كلمة واحدة هي "قَطْ"، و هي مخفّفة من "قَطُّ"، اسم فعل يفيد الأمر بمعنى "حَسْبَ". و هي من "قَطَطْتُ" التي بمعنى "قطعته عرضا". و أصل "قطّ" بالتضعيف، و الدليل على ذلك اشتقاقها من "قَطَّ" و "قَطَطْتُ". و يغلب في استعمالها، حسب النحاة، التضعيف. و يقال في الاستعمال "قَطُكَ دِرْهمان"، أي "يكفيك". و قد تدخلها نون الوقاية فيقال "قَطْنِي دِرْهَمَان"، و تفيد معنى الزمن. و هي مبنيّة على الضمّ ك "قَبْلُ" و "بَعْدُ"[1] .

---

[1]- ابن يعيش: **شرح الملوكي في التصريف**. 442 .

و أمّا تخفيفها بالحذف فيتمّ بحذف الطاء الثانية مع حركتها، و ذلك من نحو ما سبق أن رأيناه مع "رُبَّ" و "إنَّ" و مَا ناظرهما.

* * * * * * * * * *

هذا هو الحذف المتعلّق بالحروف الصحيحة، أو المعتلّة على غير قياس. و هو حذف غير لازم، و هو بغاية طلب الخفّة، عند جمهور النحاة، تسوّغه مبرّرات صوتيّة، قد يكون مردّها إلى اختلاف اللّهجات، أو الميل إلى الخفّة في الاستعمال.

الفصل السّادس

التغيير بالحركة و السّكون

قال ابن جنّي:

" من ذلك مضارع كلّ فعل اعتلّت عينه نحو قولك يَقُومُ و يَبِيعُ، و يَخَافُ و يَهَابُ، و أصله يَقْوُمُ و يَبْيِعُ، و يَخْوَفُ و يَهْيَبُ، فنقلت الضمّة و الكسرة و الفتحة إلى ما قبل، فذلك تحريكُ ساكن و تسكين متحرّك، و قُلبت الواو و الياء في يَخْوَف و يَهْيَب ألفا لتحرّكهما في الأصل و انفتاح ما قبلهما الآن، و كذلك ممّا يجاوز الثلاثة ممّا عينُه واو أو ياء، نحو يُقِيمُ و يُرِيدَ و يَسْتعِين و يَسْتَرِيثُ و أصله يُقْوِمُ و يُوْرِدُ و يَسْتَعْوِن و يَسْتَرْيِثُ، فنُقلت الكسرة إلى ما قبل هذه الحروف، و سكنت هي بعد أن كانت متحرّكة، و انقلبت الواو ياء لسكونها و انكسار ما قبلها[1] ".

[ص 60]

---

[1]- في الحقيقة إنّ هذا النصّ المثبت لابن جني و النصّين اللاحقين به، المتعلقين "بالإدغام" و "التخفيف و الاتباع"، كلها في الأصل عبارة عن نص واحد ورد تحت عنوان "التغيير بالحركة و السكون" . و قد ارتأينا أن نقسم هذا النصّ إلى نصوص ثلاثة تندرج تحت عناوين ثلاثة، و ذلك بالنظر إلى محتوى هذه النصوص ، و جريا على ما وضعه ابن يعيش.
و أمّا إدراج هذه النصوص الثلاثة تحت عنوان واحد، على النحو الذي أورده ابن جني، فنعتقده خطأ ارتكبه النسّاخ أو المحقق.

يمكن أن نطلق على ظاهرة التغيير بالحركة و السكون **النقل**.
و هو إسكان متحرّك و تحريك ساكن. و قد يمسّ الكلمات الثلاثيّة المجرّدة أو المزيدة، كما يمسّ الكلمات المعتلّة، أو المضاعفة بل المهموزة أيضا.

و المقصود بالنقل نقل حركة، و الشائع فيه هو نقل حركة العين من الأجوف إلى الفاء.

و يتعلّق النقل في الكثير من حالاته **بالحذف** و **القلب**. لهذا جاءت هذه الظواهر الثلاث في حروف العلّة باطّراد، و جاءت في غيرها في الغالب على غير اطّراد.

و لظاهرة النقل حالات يمكن إجمالها في ما يلي:

الحالة الأولى

و يحصل فيها النقل في أمثلة من نحو "يَقُومُ" و "يَبِيعُ"، و يمكن أن نضيف إليها "يَطُولُ"،و الأصل فيها و على التوالي /يَقْوُمُ/ و /يَبْيِعُ/ و /يَطْوُلُ/. فالأولى على مثال "فعَل ~ يفعُل" لأنّها واويّة، و الثانية على مثال "فعَل ~ يفعِل" لأنّها يائيّة، و الثالثة على مثال "فعُل ~ يفعُل" واويّة.

في هذه الأمثلة جميعها، تنقل حركة حرف العلّة إلى الحرف الساكن قبلها ليتمّ بعد ذلك الإشباع، و ذلك مثلما رأيناه في حالات سابقة،

فنتحصل على الصيغ المنجزة المنطوقة. و يمكن التمثيل لهذه التغييرات على مثال من أمثلتنا بالكيفيّة التالية:

/يَقْوُمُ/

1- النقل يَقُوْمُ

2- الإشباع يَقُومُ

[يَقُومُ]

هذا الإعلال، مثلما يرى علماء الصرف، لا يعود في الحقيقة إلى أسباب صوتيّة محضة، لأنّ هذا السياق الذي ورد فيه حرف العلّة يعتبر مقبولا، ما دمنا نصادفه في أمثلة من نحو "غَزْو" و "ظَبْي"، و ما شابههما. و إنّما هو يعود إلى أنّ الإعلال عندهم في هذه الصيغ جاء حملا للمضارع على الماضي في "قَامَ" و "بَاعَ" و "طَالَ "، " من حيث أنّ الأفعال كلّها جنس واحد، فكرهوا أن يكون أحدهما معتلاّ و الآخر صحيحا"[1]، فاعتلّ لاعتلاله. و إن كان الإعلال قد تمّ بقلب حرف العلّة ألفا في صيغ الماضي، فإنّه في هذه الصيغ تمّ بالنقل. قال ابن عصفور في هذا الصدد: " إنّهم أعلّو المضارع حملا على الماضي فلم يمكنهم أن يعلّوا بقلب حرف العلّة ألفا مع إبقاء سكون ما قبل حرف العلّة فأعلّوا بالنقل، فنقلوا حركة العين إلى الفاء"[2]. و أمّا ابن عقيل[3]

---

[1]- ابن يعيش : **شرح الملوكي في التصريف**.. ص 446

[2]- ابن عصفور: **الممتع في التصريف**. ج 2. ص 448

[3]- بهاء الدين بن عقيل الشافعي قاضي القضاة في الديار المصرية، لازم القزويني و أبا حيان. و هو إمام في العربية و البيان و أصول الفقه. من مصنّفاته **شرح الألفية لابن مالك و الجامع النفيس في الفقه**. توفي سنة 769 هـ.

فنظر إلى المسألة من زاوية الحروف الأصول و السياق، و حدّد قاعدة مفادها: " إذا كانت عين الفعل ياء أو واوا متحرّكة، و كان ما قبلها ساكنا صحيحا وجب نقل حركة العين إلى الساكن قبلها"[1]

و لعلّ من الجدير بالملاحظة أن نشير إلى أنّ هذه القاعدة لها من الاتّساع ما يجعلها تمسّ بقيّة الأمثلة التي ذكرها ابن جنّي المتعلّقة بـ "يخاف" و "يهاب". هذا فضلا عن أنّ اتّساعها شاع ليشمل أمثلة أخرى من قبيل "أَقَامَ" و "يُقَامُ" ممّا سنتعرض له لاحقا.

و أمّا في ما يتعلّق بما جاءت الواو أو الياء فيه مكسورة، و ذلك من نحو "يُقيم" و "يريد" و "يَسْتَعِين" و "يستريث" التي أصلها و على التوالي /يُقْوِمُ/ و /يُرْوِدُ/ و /يَسْتَعْوِنُ/ و/يَسْتَرْيِثُ/ ، فممّا تجدر الإشارة إليه أنّ الواو تقلب ياء بعد النقل، و ذلك لعدم التجانس الحاصل بين الكسرة و الواو، و بالتالي فإنّها تطبّق عليها قاعدة قلب الواو ياء لسكونها و انكسار ما قبلها، و هي القاعدة التي سبق أن تعرّضنا لها في أمثلة من نحو "ميزان" و "ميلاد" و "ريح" و غيرها.

و بعد القلب يحدث الإشباع و ذلك على النحو التالي:

/يُقْوِمُ/

1- النقل يُقِوْمُ

2- قلب الواو ياء يُقِيْمُ

3- الإشباع يُقِيمُ

[يُقِيمُ]

---

[1]- ابن عقيل: **شرح ابن عقيل**. ج 2. ص 525

و ممّا يمكن إدراجه في هذا النطاق أيضا، أمثلة من نحو "مَقُول" و "مَبيع" اللّذين سبق أن تعرضنا لهما أيضا، و الأصل فيهما /مَقْوُولُنْ/ و /مَبْيُوعُنْ/ . و يتمّ النقل فيهما بعد فكّ الإشباع، و بعد النقل يتمّ الحذف بسبب من التقاء الساكنين، على الاختلاف القائم بين النحاة بشأن الواو المحذوفة. هل هي عين الفعل أم واو مفعول، و بشأن قلب الضمّة كسرة، بمعنى هل يتمّ القلب قبل الحذف أم بعده؟

الحالة الثانية

و تشمل ما سبق أن أرجأناه، و المتعلّق بمثالي "يَخَاف" و" يَكَاد". هذا فضلا على أمثلة أخرى من نحو "يُخاف" و "يُكاد" و "يُباع" و "يُقال" مبنيّة للمجهول، و "أقام و "أبان" و "اِستقام" و "اِستبان" مزيدة، و "يُسْتَقَام" و "يُسْتَبَانُ" مبنيّة للمجهول أيضا. و الأصل في هذه الأمثلة و على التوالي /يَخْوَفُ/ و /يَكْيَدُ/، و /يُخْوَفُ/ و /يُكْيَدُ/ و /يُبْيَعُ/ و /يُقْوَلُ/، و /أَقْوَمَ/ و /أَبْيَنَ/ و /اسْتَقْوَمَ/ و /اسْتَبْيَنَ/، و /يُسْتَقْوَم/ و /يُسْتَبْيَنُ/.

ما يمكن تبيّنه من خلال هذه الأمثلة جميعها أن حرف العلة جاء مفتوحا و ما قبله ساكن، و هذه الأفعال كلّها ملحقة بأفعال ثلاثيّة مجرّدة معتلّة هي "خاف" و "كاد" و "باع" و "قام" و "بان".

و حملا على الماضي حصل الإعلال في هذه الأمثلة، لأنّها من الناحية الصوتيّة مقبولة في الحقيقة، و السياق الذي ترد فيه لمّا نجده في

أمثلة كثيرة من نحو "كَبْوَة" و "لَبْوَة و "خِلْوَة" و "مُنْيَة" و "أَبْيَض" الخ..

تتمّ عمليّة الإعلال بالنسبة إلى هذه الأمثلة عن طريق النقل، إلاّ أنّ هذا النقل يجئ ملازما لقلب حرف العلّة ألفا. و قاعدة قلب حرف العلّة ألفا، هي القاعدة الفرعيّة للقاعدة الأصليّة التي سبق أن تعرضنا لها أعلاه. و عليه فإنّ قاعدة النقل في هذه الحالات هي قاعدة ملازمة لقاعدة قلب حرف العلّة ألفا الفرعيّة، من نحو ما لازمت قاعدة الإيهان قاعدة قلب حرف العلّة ألفا الأصليّة. و يمكن التمثيل لهذا التغيير بالإجراء التالي:

	/يَخْوَفُ/
1- النقل	يَخَوْفُ
2- قلب حرف العلة ألفا	يَخَافُ
3- الإشباع	يَخَافُ
	[يَخَافُ]

مسوّغات هذا الإعلال عند علماء الصرف لا تتعلّق بالاستثقال، و إنّما بالرجوع إلى أصل الأفعال، أي إلى الماضي. فيقع حمل المضارع على الماضي، كما يقع حمل المزيد على المجرّد، و حمل المبنيّ للمجهول على المبنيّ للمعلوم. إذ الأصل في الإعلال ، كما يقول الأستراباذيّ، الأفعال، و أصل الأفعال الماضي.

و أمّا لماذا وقع قلب حرف العلّة ألفا، و نحن اشترطنا في ما سبق ألاّ يقلب حرف العلّة إلاّ إذا جاء متحرّكا، و كان ما قبله مفتوحا.

إجابة علماء الصرف تتمثّل في اعتبارهم سكون حرف العلّة الذي جاء عن طريق النقل عارضا، و العارض لا يعتدّ به، ممّا يجعل حرف العلّة، و كأنّه قد تحرّك، و ما قبله مفتوح فقلب ألفا. يقول ابن عصفور في هذا الشأن: " ثمّ قلبوا الواو و الياء ألفا لتحرّكها في الأصل قبل النقل و انفتاح ما قبلهما في اللّفظ. و لم يعتدّوا بالسكون لأنّه عارض بسبب النقل، و العارض الغالب فيه ألاّ يعتدّ به"[1].

و يعلّل الأستراباذي بدوره القلب و يقول: " ثمّ الحركة المنقولة إن كانت فتحة قلبت الواو و الياء ألفا لأنّ سكونهما عارض فكأنهما متحرّكتان و ما قبلهما كان مفتوح الأصل، و قد تحرّك بفتحة العين، فكأنّ الواو و الياء تحرّكتا، و انفتح ما قبلهما فقلبتا ألفا"[2].

الحالة الثالثة

و هي الحالة التي لم يذكرها ابن جنّي في مصنّفه هذا، و هي تتعلّق بأمثلة من نحو "كِدْت" و "خِفت" و "طُلت" مع ضمير المتكلّم المفرد، و الأصل فيها و على التوالي /كَيدْتُ/ و /خَوِفْتُ/ و /طَوُلْتُ/. و هي كلّها من باب "فعِل" أو "فعُل"، لأنّ الأصل في "كاد" /كَيدَ/ و في "خَافَ" /خَوِفَ/ و في "طال" /طَوُلَ/.

---

[1]- ابن العصفور : **الممتع في التصريف**. ج. 2. ص 449.
[2]- الأستراباذي: **شرح الشافية**. ج 1 . ص 81

النقل في هذه الحالة يختلف عن النقل الذي سبق أن رأيناه في الحالتين السابقتين، لأنّه في هذه الحالة يجيء ملازما للحذف، أي حذف حركة الحرف الذي يسبق حرف العلّة، بالنظر إلى أنّ هذا الحرف السابق لحرف العلّة جاء في الحالتين السابقتين ساكنا، في الوقت الذي يجئ فيه في هذه الحالة متحرّكا.

و بتطبيق قاعدتي الحذف و النقل يؤول الأمر إلى التقاء الساكنين، ممّا ينجرّ عنه حذف حرف العلّة باعتباره ساكنا أوّل. جاء لابن عصفور في هذا الصدد قوله: " فإن أسند الفعل (أي الأجوف) إلى ضمير المتكلّم أو المخاطب، فإنّه لا يخلو أن يكون على "فَعُل" أو "فَعِل" أو "فَعَل". فإنّ كان على "فَعُل" أو "فَعِل" بضمّ العين و كسرها، فإنّك تنقل حركة العين إلى الفاء قبلها، و تحذف العين لالتقاء الساكنين"[1].

و يمكن التمثيل لهذا التغيير على مثال من أمثلتنا السابقة على النحو التالي:

/كَيْدْتُ/

1- حذف و نقل كِيْدْتُ

2- حذف لالتقاء الساكنين كِدْتُ

[كِدْتُ]

---

[1]- ابن عصفور: **الممتع في التصريف**. ج 2. ص 439

و شبيه أمر هذه الأمثلة بما لم يذكره ابن جنّي أيضا من نحو "تغْزُون" و "تَرْمُون" و "تَغْزِينَ"، التي أصلها و على التوالي /تَغْزُوُونَ/ و /تَرْمِيُونَ/ و/تغْزُوِينَ/. و من الجدير بالملاحظة أنّ لتوليد الصيغ السليمة من الصيغ المفترضة، و بالإضافة إلى قاعدة الحذف و النقل، و قاعدة الحذف لالتقاء الساكنين، لا بدّ من فكّ الإشباع أوّلا، و تطبيق بقيّة القواعد وفق التصوّر التالي:

	/تَغْزُوُونَ/
1- فكّ الإشباع	تَغْزُوُوْنَ
2 – حذف و نقل	تَغْزُوْوْنَ
3- الحذف للاتقاء الساكنين	تَغْزُوْنَ
4- الإشباع	تَغْزُونَ
	[تَغْزُونَ]

إنّ هذا النقل، على ما ذكر ابن جنّي، هو ما يُطلق عليه " هجوم الحركات على الحركات"، أي هجوم الحركة الحادثة، كما يقول، على الأولى الراتبة "اعتبارا في ذلك " بحكم المختلفين"[1]

---

[1]- ابن جني: **الخصائص**. ج 3. ص 136

الحالة الرابعة

و هي تتعلّق بأمثلة لم يذكرها ابن جنّي أيضا، و هي تصريف ما جاء على "فَعَلَ" من الواويّ و اليائيّ، مع ضمير المتكلّم المفرد، من نحو "قُمْتُ" و "بِعْتُ"، و الأصل فيهما /قَوَمْتُ/ و /بَيَعْتُ/.

هذا النوع في الحقيقة لا يختلف عن الأمثلة التي سبق أن رأيناها من نحو /كِدْتُ/ و /خِفْتُ/ و /طُلْتُ/. بيد أنّ الفرق الأساسيّ بين هذه الأمثلة، و الأمثلة السابقة، أنّ السابقة هي على شاكلة "فعِل" أو "فعُل"، في حين أنّ هذه الأمثلة الأخيرة هي على بنية "فَعَل". و "فَعَل"، كما هو معلوم، يمكن أن يكون من بنات الواو أو من بنات الياء. و إن اتّفقت كلّ هذه الأمثلة في مبدإ الحذف و النقل، و الحذف بسبب من التقاء الساكنين، إلاّ أنّها تختلف في إضافة قاعدة تمسّ مثالي الحالة الأخيرة. و تتمثّل هذه القاعدة في تحويل حركة العين لتجعلها من جنس حرف العلّة الذي يسبقها، أي أن تحوّلها ضمّة في جوار الواو، و كسرة في جوار الياء. يقول ابن عصفور في هذا الشأن: " فإن كان الفعل على فعَل فإنّه لا يخلو أن يكون من ذوات الياء أو من ذوات الواو، فإنّ كان من ذوات الواو حوّلته إلى "فَعُل" بضمّ العين ثمّ نقلت حركة العين إلى الفاء، فتقول قلتُ و قلتَ، و إن كان من ذوات الياء حوّلته إلى فعِل بكسر العين،ثمّ نقلت حركة العين إلى الفاء فتقول "بِعْتُ" و "بِعْتَ"[1]

---

[1]- ابن عصفور: **الممتع في التصريف** . ج1. ص 441

للتمثيل لهذه التحوّلات يمكن أن نتوخّى التمشّي التالي:

	/قَوَمْتُ/
1- التحويل	قَوُمْتُ
2- حذف و نقل	قُوْمْتُ
3- حذف لالتقاء الساكنين	قُمْتُ

[قُمْتُ]

كلّ هذه الحالات هي ممّا يتعلّق بحرفي العلّة أو بالفعل الأجوف على وجه التحديد. و أمّا النقل في بقيّة الحروف فقد يرد بالنسبة إلى ما كان مضاعفا من قبيل "شدّ" و "مدّ"، و في ما كان مزيدا، أو في صيغة المضارع، و ذلك من نحو "اِسْتَعَدّ" و "اِطْمَأَنَ" و "يَشُدُّ" و "يَسْتَعِدّ" التي أصلها و على التوالي /اِسْتَعْدَدَ/ و /اِطْمَأْنَنَ/ و /يَشْدُدُ/ و /يَسْتَعْدِدُ/.

و تشهد كلّ هذه الأمثلة نقل حركة المِثل الأوّل بغاية إسكانه، ثمّ إدغامه في المثل الثاني. و هو ما سنتعرض له في ظاهرة الإدغام لاحقا.

و يتعلّق هذا النقل أخيرا بما كان مهموزا، من نحو ما تعرّضنا له بشأن حذف الهمزة من باب التخفيف.على أن تكون الهمزة متحرّكة و ما قبلها ساكنا. و الساكن قبلها قد يكون حرف علّة، أو حرفا صحيحا، و ذلك من نحو "جَيْأَلٌ" و "تَوْأَمٌ" و "مَسْأَلَةٌ" و "اِسْأَلْ".

في كلّ هذه الحالات يتمّ نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها، ثمّ يتمّ حذف الهمزة تخفيفا، و إن على غير اطّراد، فيقال "جَيَلٌ" و "تَوَمٌ" و "مسَلَةُ"، و يقال "سَلْ" بمزيد حذف همزة الوصل بسبب الاستغناء عنها، و بسبب من الحذف أو التخفيف الذي يمسّ الهمزة. و تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنّه لا يتمّ قلب حرف العلّة ألفا في أمثلة من نحو "جَيَل" و "تَوَم"، و ذلك بالرغم من تحرّك حرف العلّة و فتح ما قبله. و أمّا السبب في عدم التغيير فتجنّب إحداث تغييرين في الآن نفسه.

و تبعا لهذا يمكن التمثيل للتغييرات الطارئة على أحد أمثلتنا السابقة على النحو التالي:

	/جَيْأَلُنْ/
1- النقل	جَيَأْلُنْ
2- حذف الهمزة على غير قياس	جَيَلُنْ
3- ضبط التنوين	جَيَلٌ
	[جَيَلٌ]

* * * * * * * * * * * * *

هذه أهمّ و أبرز حالات النقل. و هي نقل خالص للحركة إذا كان ما يسبقها ساكنا. و هي حذف و نقل إذا كان الحرف الذي يسبقها متحرّكا.

و ظاهرة النقل يصحبها لا محالة إمّا قلب حرف العلّة ألفا، و إمّا حذف بسبب من اِلتقاء الساكنين. و يمكن أن يصحبها تبعا للحالات المختلفة إشباع، أو تحويل حركة، أو غير ذلك.

و هي أخيرا ظاهرة إعلال أو ما يشبهه بالنسبة إلى ما كان معتلاّ أو مضاعفا، و تجئ على اطراد في الغالب. و هي تخفيف غير لازم بالنسبة إلى ما كان مهموزا.

الفصل السابع

الإدغام

قال ابن جنّي :

" و مِنْ ذَلِك كلّ فعل غير ملحق، كانت عينُه أو لامه من موضع واحد، فماضيه مُدغم لا غير إن كان ثلاثيّاً، نحو شدّ و مدَّ و ضنَّ و حبّذا زيد، و الأصل شدَدَ و مَدَدَ و ضَنِنَ و حَبُبَ، فثَقل اجتماع حرفين متحركين على هذه الصورة، فأسكن الأوّل منهما و أدغم في الثاني. و إن تجاوز الماضي ثلاثة أحرف أدغم أيضا، إلاّ أنّه يَلْحَقُه التغيير بالحركة و السكون ما لم يكن ملحقا، و ذلك نحو اِسْتَعَدّ و اِطْمَأنّ و أصله اِسْتَعدد و اِطْمَأْنَن فنقلت الحركة من المتحرّك إلى الساكن قبله، و أدغم الأوّل من الحرفين فيما بعده، فإذا صرت إلى المضارع نَقلت الحركة فيهما، و ذلك قولك يَشْدُدُ و يمدُدُ و يَضْنَنُ و يَسْتَعْدِدُ و يطْمَأنِن، فنُقِلت الحركة من المثل الأوّل، ثمّ أدغم في الثاني، فذلك أيضا تسكين متحرّك و تحريك ساكن".

[ص. ص 60– 61]

يذكر ابن جنّي في بداية مصنّفة خمسة أضرب للتصريف، هي الزيادة و البدل و الحذف و التغيير بحركة أو سكون و الإدغام. إلاّ أنّه لم يخصّص في نهاية مصنّفه فصلا للإدغام، و إنّما أشار إليه في موطن حديثة عن التغيير بالحركة و السكون، و ذلك لما تتحلّى به ظاهرة النقل من إسكان بشأن الأفعال الثلاثية المزيدة، أو صيغ المضارع من الثلاثيّ المجرّد و المزيد.

و الإدغام من الناحية الصوتيّة نطق بالحرفين المِثلين، على أن يكون المثل الأوّل ساكنا والثاني متحرّكا. فيرتفع اللّسان عنهما رفعة واحدة شديدة.

و الإدغام ضرب من التخفيف، و ذلك لما في الحرفين المثلين من ثقل، سببه تكرير الحرف نفسه بالنطق مرّة، ثمّ العودة و النطق به ثانية. ممّا يجعل اللّسان يراوح في مكانه، و هذا شبيه بالضيق في خطو المقيّد، حسب الخليل، لأنّ القيد يمنعه من توسيع الخطو.

و يقسّم جمهور النحاة الإدغام إلى **أكبر** و **أصغر**. و الأكبر هو المألوف المعتاد، و هو إدغام المثلين على ما ذكرنا، أو هو إدغام الحرفين المتقاربين، على أن يبدل أحدهما إلى لفظ صاحبه، ثمّ يدغم فيه،

و هو ما أُطلق عليه سابقا "**الإدغام الحقيقي**". و أمّا الإدغام الأصغر فهو " تقريب الحرف من الحرف و إدناؤه منه من غير إدغام"[1].

و يشير ابن جنّي في خصائصه إلى أنّ هذا النوع من الإدغام يحصل في **الإمالة و الإبدال**. و تبعا لهذا فإنّه لا يهمّنا من الإدغام إلاّ الإدغام الحقيقيّ، أو الإدغام الأكبر. و يقسّم هذا الإدغام عادة إلى قسمين اثنين، لم يتعرض ابن جنّي في مصنفه هذا إلاّ إلى الصنف الأوّل منهما. و هذان الصنفان هما: إدغام الحرفين المثلين، و إدغام الحرفين المتقاربين.

1- إدغام الحرفين المثلين

يتمّ إدغام المثلين في الكلمة الواحدة بالنسبة إلى كلّ حرفين من جنس واحد أو من موضع نطق واحد، على أن يكون الأوّل منهما ساكنا و الثاني متحرّكا. و الإسكان بغاية الإدغام يكون في أمثلة من قبيل "شدّ" و "مدَّ "و "ضنَّ" و "حبّذا"، و الأصل فيها و على التوالي /شَدَدَ/ و /مَدَدَ/ و / ضَنِنَ/ و /حَبُبَ/ . و يتمّ الإسكان في هذه الأمثلة بالحذف، أي حذف حركة. و يتمّ الحذف إن كان ما قبل المثل الأوّل متحرّكا. و الإجراء التالي يبيّن هذه التغييرات الطارئة على أحد أمثلتنا السابقة :

---

[1]- ابن جنّي: **الخصائص** . ج 2. ص 141

	/مَدَدَ/
1- حذف حركة	مَدْدَ
2- الإدغام	مَدَّ
	[مَدَّ]

و لعلّ من المفيد أن نشير إلى أنّ هذا الإدغام يصيب الأفعال أكثر ممّا يصيب الأسماء. و هو لا يصيب أمثلة من نحو "تَتَابَع" أو "اقْتَتَل" مثلا، و ذلك لتجنّب الوقوع في محضور التقاء الساكنين، أو الابتداء بالساكن. و هو لا يصيب ما جاء ملحقا أيضا من نحو "جَلْبَبَ" و "شَمْلَلَ". ذلك أنّنا لو أجرينا الإدغام على هذا النوع من الأمثلة لبطل الإلحاق، أي إلحاق الثلاثيّ المزيد بحرف بالرباعيّ المجرّد.

و يصوغ ابن جنّي قاعدة الإدغام في غير هذا المصنّف بقوله: " إنّ الحرفين المثلين إذا كانا لازمين متحرّكين حركة لازمة، و لم يكن هناك إلحاق، و لا كانت الكلمة مخالفة لمثال "فعِل" و "فَعُل"، أو كانت "فَعَل" فِعلا، و لا خرجت منبهة على بقيّة بابها، فإنّ الأوّل منهما يَسكّن و يُدغم في الثاني"[1].

إنّ الحركة اللازمة، و مخالفة بنية الفعل، و الإلحاق، و التنبيه على أصل الباب، ما هي في الحقيقة إلاّ شروط ضبطها ابن جنّي ليحسّن من صياغة قاعدته، محاولا بذلك إبعاد مجمل الشواذّ التي لا تخضع

---

[1]- ابن جني: **الخصائص**. ج 1. ص 159

لتطبيقها. و ما هذا الضبط إلاّ **للاحتياط في تخصيص العلل**، و لدفع كلّ اعتراض من شأنه أن يطعن في سلامة القاعدة.

و تبعا لهذا يمكننا صياغة قاعدة الإدغام المتعلّقة بالحذف على النحو التالي:

الحذف للإدغام ح ⟵ Ø / ح ص م ـــ ص م + ح] #

و يمكن قراءة هذه القاعدة على النحو التالي: تحذف حركة قصيرة (ح) إذا ما وُجدت في سياق تجيء فيه بين حرفين مثلين ص م ـــ ص م ، و يكون المثل الأوّل مسبوقا بحركة، و المثل الثاني متبوعا بحركة، على أن يكون التغيير حاصلا في آخر الكلمة] # [1].

إنّ الإسكان بغاية الإدغام لا يمسّ هذا النوع من الأمثلة المذكورة، و إنّما يمسّ أمثلة أخرى من نحو "اِسْتَعَدّ" و "اِطْمَأَنَ" و "يَشُدّ" و "يَضَنُّ" و "يَسْتَعِدّ" و "يَطْمَئِنّ" التي تجيء أصولها و على التوالي /اِسْتَعْدَدَ/ و /اِطْمَأَنَ/ و /يَشْدُدُ/ و /يَضْنَنُ/ و /يَسْتَعْدِدُ/ و /يَطْمَأْنِنُ/ .

و إنّ الإسكان في ما يتعلّق بهذه الأمثلة لا يكون بالحذف، و إنّما يتمّ عن طريق النقل أي ما سبق أن رأيناه في الفصل السابق بشأن **التغيير بالحركة و السكون**. و تبعا لهذا يتمّ النقل بنقل حركة قصيرة في المثلين المتتاليين، إذا كان ما قبل المثل الأوّل ساكنا.

---

[1]- عبد الواحد (عبد الحميد): "من مسائل الإطراد و الشذوذ". ص. 43

و يمكن تطبيق قاعدة النقل و الإدغام على أحد أمثلتنا السابقة على النحو التالي:

/يَسْتَعْدِدُ/

1- النقل يَسْتَعِدْدُ

2- الإدغام يَسْتَعِدُّ

[يَسْتَعِدُّ]

و بناء على ما سبق يمكن أن نصوغ قاعدة الإدغام عن طريق النقل على النحو التالي:

النقل للإدغام ص ص م ح ص م + ح] # ← ص ح ص م ص م + ح] #

و يمكن قراءة هذه القاعدة كما يلي:

تنقل حركة قصيرة (ح) إلى ما قبلها إذا ما وجدت في سياق تجيء فيه بين حرفين مثلين، و يكون المثل الأوّل مسبوقا بحرف ساكن (ص) و المثل الثانى متبوعا بحركة، على أن يكون التغيير حاصلا في آخر الكلمة] # [1].

[1]- عبد الواحد (عبد الحميد): "من مسائل الإطّراد و الشذوذ". ص . 43

2- إدغام الحرفين المتقاربين

لمزيد من الفائدة نتعرّض بعجالة إلى الإدغام الحاصل في الحرفين المتقاربين، و إن لم يشر ابن جنّي إلى هذا في مصنّفه. و الحرفان المتقاربان هما ما كانا قريبي المخرج أو الصفات، أو قريبين فيهما جميعا. و يجيء الإدغام في الحرفين المتقاربين في الكلمتين المتعاقبتين خاصّة، و ذلك بسبب من عدم خوف اللّبس، ذلك أنّ اللّبس وارد في الكلمة الواحدة. فلو تمّ الإدغام على سبيل المثال في كلمة من نحو "أُنْمُلَة" فنقول "أُمُّلَة" لم يُعرف، كما يقول ابن عصفور، هل الأصل /أُمْمُلَتُنْ،/ أو /أُنْمُلتُنْ/، هذا فضلا عن النقل الحاصل في اجتماع الحروف المتقاربة جدّا في المخرج أو الصفات.

و لكن، و بالرغم من هذا، جاءت أمثلة قليلة حصل فيها الإدغام في الحرفين المتقاربين، و ذلك من نحو "اِزَّمَّلَ" و الأصل فيها /تَزَّمَلَ/، و "وَدٌّ" و الأصل فيها /وَتْدُنْ/ بتخفيف التاء بالإسكان، و "سِتّ" التي أصلها /سِدْسُنْ/ لقولنا "أَسْدَاس" و "سُدَيْس". و تمكن الإشارة في هذا الصدد إلى إدغام لام التعريف وجوبا في مثلها، و في عدّة من حروف أخرى. و هذه الحروف هي ما يطلق عليها الحروف الشمسيّة، و هي في مجملها حروف نخروبيّة، و إن اختلفت في الصفات، أو هي كلّها من مخرج اللاّم أو قريبة منه.

هذا في ما يتعلّق بالإدغام سواء حصل في الكلمتين المتتاليتين، أو في الكلمة الواحدة، و سواء حصل في المثلين، أو في الحرفين المتقاربين،

و سواء حصل بعد الحذف أو بعد النقل، فإنّ الغاية منه و في كلّ الحالات غاية صوتيّة، أي الهروب من الثقل، و البحث عن الخفّة. و ذلك بالرغم من ميل بعض العرب إلى تحقيقه في كلّ الحالات مثل بني تميم ، و ميل غيرهم إلى عدم تحقيقه في حالتي الجزم و الأمر خاصّة، مثل ما هو الحال عند الحجازيّين. و نحن نقول إلى اليوم و على حدّ سواء "شُدّ" و "اُشْدُدْ"، و لم "يغُضَّ" و لم "يَغْضُضْ".

الفصل الثامن

في التخفيف و الاّتباع

قال ابن جنّي:

" و مِنْ ذَلِكَ أَيْضا و هو غريب قول الشاعر:

أَلاَ رُبَّ مَوْلُود و لَيْسَ لَهُ أَب ۞ و ذِي وَلَد لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ [1]

أراد لم يَلِدْه، فأسكن اللاّم لكسرتها، و التقى ساكنان: اللاّم و الدّال، فحرّكت الدال لالتقاء الساكنين، و فُتِحَتْ لمجاورتها فتحة الياء. و هذا شاذّ لايقاس عليه".

[ص. 61]

۞۞۞۞۞۞۞۞۞

في الحقيقة لم يفرد ابن جنّي في مصنّفه فصلا خاصّا بمسألة التخفيف و الاتّباع، و إنّما تحدّث عن هذه المسألة في حديثه عن التغيير بالحركة و السكون، من نحو ما فعل مع مسألة الإدغام

---

[1]- البيت في نسبته لقائله شكّ ، و يقال هو لعمرو الجنبي في مخاطبته لامرئ القيس. و المقصود بالمولود الذي ليس له أب عيسى بن مريم، و الأب الذي لم يولد هو آدم.

بالضبط. إلاّ أنّنا تمشيّا مع ما اتّبعه ابن يعيش في شرحه لمصنّف ابن جنّي، فصلنا بين المسائل الثلاث في فصول مستقلّة، أي بين التغيير بالحركة و السكون، و الإدغام، و التخفيف و الاتّباع.

و ممّا يذكره ابن جنّي في هذا الصدد مثالَه "لَمْ يَلْدَهُ" في البيت الشعريّ المشار إليه في المتن التي أصلها "لَمْ يَلِدْهُ". و يرى ابن جنّي أنّ هذا المثال من باب التخفيف، و التخفيف جاء عن طريق الإسكان، أي إسكان اللاّم. و عندها يلتقي ساكنان اللاّم الساكنة بالتخفيف، و الدال الساكنة نتيجة الجزم ب "لَمْ". و لتفادي التقاء الساكنين، فتحت الدال لتجانس فتحة الياء قبلها، و قالوا " لم يلَدْهُ" على ما ذكرنا. و يعتبر ابن جنّي أنّ هذا التغيير من باب التخفيف، و المدرج في باب التغيير بالحركة و السكون، و هو تغيير شاذّ جاء في بعض الأمثلة على غير قياس، و ليس مقيسا و لا مطّردا.

و يرى ابن يعيش من جهته، في شرحه لكلام المصنّف، أنّ هذا التغيير نشهده في أمثلة كثيرة من نحو "اِنْطَلِقْ يَا زَيْد"، فتقول بعض العرب في هذا الشأن "انْطَلْقَ يا زيد"، و نجده في بعض القراءات من نحو قراءة مَنْ قَرَأَ و "يَخْشَى اللّه و يَتَّقْهِ" [النور 52] عوض "يَتّقِيهِ". و مثله "فَبَاتَ مُنْتَصْبًا" عوض "مُنْتَصِبَا". و شبّه ابن يعيش كلّ هذا بالتخفيف الحاصل في أمثلة من قبيل "كَتِف" و "عَضُد" و "كَبِد" بالنسبة إلى من قال "كَتْف" و "عَضْد" و "كَبْد" و ما شابهها.

و التأويل الحاصل في هذه الحالة، عند ابن يعيش،لا يختلف عمّا جاء عند ابن جنّي، ذلك أنّ مثال "انْطَلْقَ يَا زيد" شهد إسكان اللام،

و نتيجة التقاء الساكنين (اللاّم و القاف) تمّ تحريك القاف بالفتحة، لمجانسة هذه الفتحة لفتحة الطاء.

و يرى ابن يعيش في خاتمة المطاف أنّ هذا الأمر يشبه التغيير الحاصل في أمثلة من نحو "كتْف" على ما ذكرنا، و التغيير الحاصل في أمثلة من نحو "يَقُوم" و "يَبِيع" و غيرها.

بيد أنّ التغيير عندنا يختلف عمّا هو عليه في أمثلة من نحو "لَمْ يلْدَه" و "انْطَلْقَ يا زيد" و "مُنْتَصْبَا" التي الأصل فيها "مُنْتَصِبَا". ذلك أنّ التغيير في هذا المثال الأخير هو تغيير بالحذف لا غير، على النحو الذي يوضّحه التمشّي التالي:

/مُنْتَصِبَنْ/

1- إسكان على غير قياس مُنْتَصْبَنْ

2- ضبط التنوين مُنْتَصْبًا

[مُنْتَصْبًا]

و أمّا التغيير في الأمثلة الأخرى فهو تغيير بالحركة و السكون، من نحو ما سبق أن رأيناه في أمثلة "يَقُوم" و "يَبِيعُ" و "يَشُدّ" و غيرها، مع فارق مهمّ، ذلك أنّ التغيير في ما يتعلّق بهذه الأمثلة المذكورة قائم على اعتبار أنّ الحرف الأوّل ساكن و الثاني متحرّك، في الوقت الذي تجئ فيه الأمثلة الأخيرة من نحو "اِنْطَلِق" و لم "يَلِدْه" أن الحرف الأوّل هو المتحرّك، و أنّ الثاني هو الساكن، أي العكس. و أمّا بشأن

فتح الدال لمجاورتها فتحة الياء في مثال "لم يَلْدَهْ" و فتح القاف لمشابهتها لفتحة الطاء في مثال "انْطَلْقَ يا رجل"، و إن كان له ما يبرّره، فإنّه بدا لنا غير خال من الاعتباطيّة. ذلك أنّ الأمر، عند ابن جنّي و ابن يعيش على حدّ سواء، يتعلّق بالحذف أوّلا ثمّ الاتيان بفتحة تجانس فتحة أخرى تسبقها. و التأويل عندنا و كما ذكرنا فإنّ هذه الأمثلة لا تتّصل بالحذف وحده، و إنّما هي تتّصل بالحذف و النقل، مع فارق في أنّ النقل تقدّميّ في أمثلة "يقوم" و "يبيع" و "يستعّد" و ما شابهها، و تأخريّ في أمثلة "لم يلده" و "انطلق يا زيد"، و أنّ النقل في الأمثلة الأولى إجباريّ، في حين أنّه في الأمثلة الثانية غير إجباريّ، أي هو اختياريّ غير ملزم.

إنّ الفتحة في مثال "لم يلده" و "انطلق يا زيد" ليست محدثة، و إنّما هي متحوّلة من كسرة سابقة.

و تبعا لكلّ هذا يمكن تمثّل التغيير في أحد أمثلتنا السابقة على النحو التالي:

/لَمْ يَلِدْهُ/

1- نقل على غير قياس لَمْ يَلْدِهُ

2- تحويل الكسرة فتحة لَمْ يَلْدَهُ

[لَمْ يَلْدَهُ]

و لعلّ من الجدير بالملاحظة أنّ قاعدة التحويل قاعدة سبق أن رأيناها في أمثلة من نحو "وَقَعَ ~ يَقَع" و "وَطَأَ ~ يَطَأُ" و ما يشبههما، و أمثلة من نحو "ذَهَبَ ~ يَذْهَبُ" و "قَرَعَ ~ يَقْرَعُ" و "سَأَلَ ~ يَسْأَلُ" و ما يشبهها.

و لعلّ من المفيد أيضا الإشارة إلى أنّ هذا النقل، في كلّ هذه الأمثلة التي سبق ذكرها، شبيه بالنقل الحاصل في الوقف في بعض الأمثلة، من نحو ما نجده في "بَكْر" و "قِمَطْر". و في الوقف يلتقي ساكنان، و النطق بالساكنين في آخر الكلمة، و إن ليس مستحيلا، ثقيل، و لتفادي هذا الثقل يحرّك بعض الناس الساكن الأوّل. و تحريك الساكن الأوّل يتمّ عن طريق نقل حركة الآخر و أساسا في حالتي الرفع و الجرّ، فيقولون هذا "بَكُرْ" و مررت "بِبكِرْ" مثلا. و هذا بدوره نقل، أو بالأحرى حذف و نقل، و هو نقل تقدميّ لا تأخريّ. و كلّ هذا من باب التخفيف و الاتّباع، سواء كان مقيسا مطّردا، أو غير مقيس شاذّا.

الفصل التاسع

عقود و قوانين ينتفع بها في التصريف

هذه العقود أو القوانين هي جملة من القواعد يلخّصها ابن جنّي في جملة من الفصول المقتضبة، تتعلّق بجملة من التغيّرات الصوتميّة تمسّ حروف المدّ و اللين أساسا، محاولا التأكيد فيها على المثال الذي يمسّه التغيير، و محاولا صياغة القاعدة صياغة شبه تامّة، ينزع فيها إلى تطبيق العام على الخاص، محددّا السياقات التي تطبّق فيها وفق شروط معيّنة.

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

عقد أوّل

قال ابن جني :

" متى اجتمعت الواو و الياء، و سُبقت الأولى بالسكون أيّتهما كانت، قلبت الواو ياء، و أُدْغِمَت الياء في الياء. من ذلك قولهم "سَيِّد" و "مَيِّت" و "جَيِّد" و "هيّن"، و الأصل فيها سَيْوِدٌ و مَيْوت و جَيْود و هَيْون، لأنّه فَيْعِل

من السُوَّدِدِ و المَوْت و الجَوْدَة و الهَوَان. و مثله أيضا قولُهم للمكان حَيِّز و أصله حَيْوز لأنّه فَيْعِل من حَازَ يَحُوزُ، ففعل في جميع ذلك ما ذكرنا".

[ص 62]

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

تتعلق هذه القاعدة بقلب الواو ياء، و ذلك كلما اجتمع هذان الحرفان في كلمة من نحو "سَيّد" و "مَيِّت" و "جَيِّد" و "هَيِّن"، التي أصلها و على التوالي /سَيْوِدْنْ/ و /مَيْوِتْنْ/ و /جَيْوِدْنْ/ و /هَيْوِنْنْ/، لأنّ الأولى من "سَادَ ~ يَسُودُ"، و الثانية من "مَاتَ ~ يَمُوتُ"،[1] و الثالثة من "جَادَ ~ يَجُودُ"، و الرابعة من "هَانَ ~ يَهُون". و تفيد هذه الصيغ المفترضة أنّ الأمثلة المذكورة هي على صيغة "فَيْعِل"، و ليس كما يعتقد الكوفيّون أنّها على صيغة "فَعْيِل"، أو كما يعتقد البغداديّون أنّها علم صيغة "فَيْعَل". جاءت الياء في كلّ هذه الحالات ساكنة، و متبوعة بواو مكسورة. و نظرا إلى التقارب الموجود بين الياء و الواو باعتبارهما حرفي لين، و هما يجريان، حسب ابن يعيش، مجرى المثلين، و إن تباعدا في المخرج، تُقلب الواو ياء، ممّا يضعنا أمام حرفين مثلين الأوّل ساكن و الثاني متحرّك، فيقع آليا الإدغام. و ذلك ممّا يمكن تمثّله على النحو التالي:

---

[1]- في الأصل يقال "مات ~ يمات" لأنها من "فعِلَ ~ يفعَل"، و "يموت" مبنيّة على الشذوذ.

/سَيْوِدُنْ/

1- قلب الواو ياء سَيْيِدُنْ

2- الإدغام سَيِّدُنْ

3- ضبط التنوين سَيِّدٌ

[سَيِّدٌ]

و تبعا لما ذكرنا يمكن صياغة قاعدة قلب الواو ياء في الأمثلة المذكورة على النحو التالي:

قلب الواو ياء و ← ي / يـ ـــ كسرة

و قد تجدر الملاحظة أنّ هذه الأمثلة المذكورة قد يصيبها التخفيف بالحذف، و لكن على غير قياس، فتقول بعض العرب "مَيْت" و "هَيْن" و ما يشبههما.

قال ابن جنّي:

" قولهم شَوَيْتُ اللّحْمَ شَيًّا و طَوَيْتُ الثَوْبَ طَيًّا، و لويت يده ليًّا. و الأصل فيه شَوْياً و طَوْيا و لَوْيا. فلّما اجتمعت الواو و الياء و سُبِقَت الأولى بالسكون، قُلِبت ياء و أُدْغمت في الياء".

[ص 62]

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

هذا فصل آخر من قلب الواو ياء، و في الحقيقة إنّ فصول قلب الواو و الياء كثيرة[1]. و تُقلب الواو ياء في هذه الحالة أيضا كلّما اجتمعت الواو و الياء، و جاءت الأولى ساكنة. و يحصل هذا القلب في أمثلة من نحو "شيٌّ" و "طَيّ" و "لَيّ"، و الأصل فيها و على التوالي /شَوْيُنْ/ و /طَوْيُنْ/ و /لَوْيُنْ/، لأنّ الأولى من "شَوَى"، و الثانية من "طَوَى"، و الثالثة من "لَوَى"، و كلّها على بناء "فَعَل" أي /شَوَيَ/ و /طَوَيَ/ و /لَوَيَ/، و مصادرها كلّها على صيغة "فَعْلٍ".

و بعد القلب، و كما سبق أن تعرّضنا لهذا في الفصل السابق، يحدث الإدغام، أي إدغام حرفين مثلين، أوّلهما ساكن و الثاني متحرّك، ممّا يعطي الإجراءات التالية:

---

[1]- عبد الواحد (عبد الحميد): "قلب الواو ياء".

/شَوْيُنْ/

1- قلب الواو ياء شَيْيُنْ

2- الإدغام شَيُّنْ

3- ضبط التنوين شَيٌّ

[شَيٌّ]

صياغة هذه القاعدة، بالنظر إلى ما ذكرنا، يمكن أن تأخذ الشكل التالي:

قلب الواو ياء و ← ي / ـــ ي [1]

و قد يكون من المفيد الإشارة إلى أنّ هذه القاعدة لا تطبّق على بعض الأمثلة، من نحو ما تكون فيه الواو عارضة، مثلما نجده في كلمات من قبيل "رُوْية" التي أصلها /رُؤْيَتُنْ/ من "رأى"، و التي قُلبت فيها الهمزة واوا بغاية التخفيف. و لا تطبّق هذه القاعدة أيضا على مثال "أَيْوَمُ" و يقال (يَوْمٌ أَيْوَمُ) و "عَوْيَة" (من عَوَى الكلب عَوْيَة) و حَيْوَة (اسم علم من رجاء بن حيوة).

[1]- لقد سبق أن صغنا هذه القاعدة و مثيلاتها في بحثنا المشار إليه سابقا " قلب الواو ياء" ص. 15 و ما تلاها.

في ما عدا ما ذكر، فإنّ الواو و الياء متى اجتمعتا، و قد سبقت الأولى بالسكون، أيّتهما كانت، قلبت الواو ياء، و أدغمت الياء في الياء، على حدّ عبارة ابن جنّي. و هذا يقودنا إلى صياغة قاعدتي قلب الواو ياء المذكورتين صياغة جديدة على النحو التالي:

قلب الواو ياء و ⟵ ي / (ـ ي) ، (ي ـ)

و هذا يقضي بأن تقلب الواو ياء متى اجتمعت مع الياء، سواء كانت سابقة لها أو تابعة. و هذا بسبب من التماثل و التقارب بينهما مع خفّة الياء بالمقارنة بالواو.

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

عقد ثالث

قال ابن جنّي:

" ليس في كلام العرب اسم في آخره واو قبلها ضمّة، إنّما ذلك في الفعل نحو يَغْزُو و يَدْعو. فمتى وقع في الاسم من ذلك شيء أُبْدِلت الضمّة كسرة و الواو ياء، و ذلك قولهم في جمع دَلْو: أَدْل و في جمع حقو أَحقٍ. و الأصل أَدْلُوٌ و أَحْقُوٌ، ففعل فيهما ما تقدّم ذِكْرُه".

[ص. ص 62 – 63]

تقلب الواو ياء في هذه الحالة. و القلب قاعدة لا تهمّ هنا إلاّ الأسماء، و لا تهمّ الأفعال، ذلك أنّه لا توجد أسماء متمكّنة في آخرها واو و قبلها ضمّة، و السبب إمكانيّة إلحاق التنوين بها، و حالة الجرّ و النسبة و التثنية و الجمع[1]. و هذا الإلحاق من شأنه أن يضيف ثقلا إلى ثقل الواو المضموم ما قبلها، ممّا يؤدي إلى قلب الواو ياء. و ينطبق هذا التغيير على أمثلة من قبيل أَدْلٍ (ج.دلو)، و أَحْقٍ (ج.حقو)، و أَجْرٍ (ج.جرو) التي أصلها و على التوالي / أَدْلُوُنْ/ و /أَحْقُوُنْ/ و /أَجْرُوُنْ/.

و تبعا لما ذكرنا، يمكن صياغة هذه القاعدة على النحو التالي:

قلب الواو ياء و ⟵ ي / ضمّة ـــ حركة

[خاصّة بصيغ الجمع ممّا لامها واو]

تطبيق هذه القاعدة على مثال من الأمثلة السابقة يعطي ما يلي:

	/أَدْلُوُنْ/
1- قلب الواو ياء	أَدْلُيُنْ
2- تحويل الضمّة كسرة	أَدْلِيُنْ

[1]- ابن يعيش: **شرح الملوكي في التصريف**. ص 468

3- حذف حركة متطرّفة	أَدْلِيْنْ
4- حذف لالتقاء الساكنين	أَدْلِنْ
5- ضبط التنوين	أَدْلٍ
	[أَدْلٍ]

انطلاقا من هذا الإجراء يمكن استخلاص ما يلي:

1. يتمّ تطبيق قاعدة قلب الواو ياء في سياق تكون فيه الواو متحرّكة و قبلها ضمّة. إلاّ أنّ هذه القاعدة لا تطبّق على أمثلة من نحو "يغزو" التي هي في الأصل /يَغْزُوُ/، و أنّها لا تطبّق أيضا على أمثلة هي مصادر من قبيل "عَتَا ~ عُتُوّا"، و "عَلاَ ~ عُلُوّا"، و "نَمَا ~ نُمُوّا". و لا تُطبّق على صيغ من قبيل "مَغْزُوٌّ" و "مَدْعُوّ". و لا تطبّق أخيرا على أمثلة من قبيل "عُنْفُوَان" و "أُفْعُوَان" (ذكر الأفعى و ج.أفاع)، و "قَمَحْدُوَة" (عظم ناتئ في قفا الرقبة)، و "عَجُوز" لأنّ الواو، حسب ابن يعيش، غير متطرّفة و ليست حرف إعراب.
2. يتمّ تطبيق قاعدة تحويل الضمّة كسرة رغبة في المجانسة الصوتية، إذ أنّ سياقا مثل /uy/ غير مقبول، أو بالأحرى هو مستثقل جدّا، ممّا يقضي بقلب الياء واوا، و ذلك من نحو ما نجده في أمثلة من قبيل "مُوسِر" و "مُوقِن"، و الأصل فيهما /مُيْسِرُنْ/ و /مُيْقِنُنْ/. و هذه القاعدة شبيهة بالقاعدة التي تقلب فيها الواو ياء في أمثلة من نحو "مِيزَان" و "مِيلاَد" و "رِيح" و التي أصلها و على التوالي /مِوْزَانُنْ/ و /مِوْلاَدُنْ/ و /رِوْحُنْ/. و لكن نظرا إلى أنّ الياء في

أمثلتنا السابقة جاءت منقلبة عن واو، فهي لا تقلب ثانية حتّى لا نعود إلى ما كنّا فيه، و يتمّ تحويل الضمّة كسرة.

3. فضلا عن تطبيق القاعدتين المذكورتين يتمّ تطبيق قاعدتين أخريين، تهمّ الأولى حذف حركة متطرّفة، و هي قاعدة كفيلة بحذف حركة متطرّفة تهمّ الفعل أو الاسم الناقص، ممّا كانت لامه واوا أو ياء. و تهمّ الثانية قاعدة الحذف لالتقاء الساكنين، سبق أن تعرّضنا لها في مواطن أخرى.

و أمّا ما شذّ عن هذا، و ممّا تطبّق عليه قاعدة قلب الواو ياء، فأمثلة معدودة من نحو "نُحُوٌّ" (ج.نحو)، و "نُجُوٌّ" (ج.نجو و هو السحاب) و "بُهُوّ" (ج.بهو و هو الصدر)، و "فُتُوّ" (ج.فتى)، و "أُبُوّ" و "أُخُوّ".

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

عقد رابع

قال ابن جنّي:

" متى كانت الواو لاما و انكسر ما قبلها قُلبت ياء، من ذلك غَازيَة و مَحْنية. و الأصل غَازِوَة و مَحْنِوَة. فقلبت الواو ياء لتأخرها و وقوع الكسرة قبلها. فإن كانت الواو عينا صحّت بعد الكسرة لأنّها قويت بتقدّمها، و ذلك نحو حِوَل و عِوَض و طِوَل. فإن كانت في جمع فَعْل و بعدها ألف فِعَال قُلبت ياء. و إن كانت كما ترى

عينا، و ذلك نحو ثَوْب و ثِيَاب و حَوْض و حِيَاض و سَوْط و سِيَاط ، و الأصل ثِوَاب و حِوَاض و سِوَاط، فقُلبت الواو ياء لثقل الجمع وضعفها في الواحد و وقوع الكسرة قبلها. و الألف المشابهة للياء بعدها و صحّة اللاّم. و لا بدّ في إعلال هذا من هذه الشرائط الخمس، ألا تراها لما تحرّكت في الواحد فَقَوِيت صحّت في الجمع، و ذلك نحو طَويل و طِوال و قويم و قِوَام، و ربّما أُعِلّت في الجمع شاذا. قال الشاعر:

تَبيَّن لي أنَّ القَمَاءةَ ذِلّةٌ ❁ و أنَّ أَعِزّاءَ الرِجالِ طِيَالُهَا [1]".

[ص. ص 63– 64]

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

يشير ابن جنّي إلى أنّ الواو تقلب ياء، متى جاءت لاما و انكسر ما قبلها، ذلك أنّ اللام طرف و الطرف، على حدّ عبارة ابن يعيش، مظنة التغيير، أو موضع يكثر فيه القلب و التغيير.

و القاعدة العامّة في قلب الواو ياء، على ما ذكرنا، تتعلّق بمجيء الواو ساكنة و مسبوقة بكسرة، من نحو ما رأيناه في أمثلة من قبيل "ميزان"، و "ميلاد"، و "ريح". و أمّا إذا ما تحرّكت الواو فإنّها

---

[1]- بيت الشعر لأنيف ابن زبان، و "القماءة" صغر المذلة. و الشاهد جمع "طويل" شذوذا على "طيال" عوض "طوال".

تتقوّى و تتحصّن، و بالتالي تصحّ. و كما تصحّ الواو بالحركة تصّح أيضا بالإدغام، و ذلك في أمثلة من نحو "اِخروَّاط" و "اِعْلوَّاط".

بيد أنّ الواو تقلب ألفا بالرغم من هذه الموانع، و ذلك بشرط أن تكون طرفا أي لاما للكلمة، من نحو ما نجده في أمثلة من قبيل "غَازِيَة" و "مَحْنِيَة"، و أصلهما /غَازِوَتُنْ/ و /مَحْنِوَتُنْ/، لأنّ الأولى من "غَزَا ~ يَغْزُو ~ غَزْوًا"، و الثانية من "حَنَا~ يَحْنُو~ حُنُوًّا". و لا يقتصر الأمر في ما يتعلّق بقلب الواو ياء متى جاءت متحرّكة، على هذا النوع من الأمثلة، و إنّما نجده في أمثلة أخرى من قبيل "رَضِيَ" و "قَوِيَ" و "دُعِيَ" التي أصلها /رَضِو/ لأنّها من "الرضوان"، و /قَوِوَ/ لأنّها من القوّة، و /دُعِوَ/ لأنّها من "الدعوة". الفعلان الأوّلان مبنيّان للمعلوم، و الفعل الثالث مبنيّ للمجهول. و تقلب الواو أيضا في أمثلة أخرى مشابهة من نوع "الغَازِي" و "الداعي" و "غاز" و "داع". و تقلب أخيرا في أمثلة من نحو "أَكْسِيَة" التي أصلها /أَكْسِوَتُنْ/، لأنّها من "كَسَا ~ يَكْسُو".

في كلّ هذه الأمثلة تقلب الواو ياء إذا جاءت طرفا، و كانت متحرّكة و مسبوقة بكسرة، حتّى و إن انتهت بتاء تأنيث. و يمكن تبعا لهذا صياغة قاعدة القلب هذه على النحو التالي:

قلب الواو ياء و ⟵ ي / كسرة ـــ حركة] #

[لام الكلمة= واوا] [1]

---

[1]- عبد الواحد (عبد الحميد): "قلب الواو ياء". ص . 4

تقول هذه القاعدة تقلب الواو ياء إذا جاءت طرفا، ممّا لامه واو، في سياق تكون فيه متحرّكة و مسبوقة بكسرة. و تحريكها قد يكون بالفتحة و هو الغالب، أو بالضمّة أو بالكسرة.

تطبيق هذه القاعدة على بعض الأمثلة السابقة يعطي ما يلي:

أ–

	/الغَازِوَةُ/
1– قلب الواو ياء	الغَازِيَةُ
	[الغَازِيَةُ]

ب–

	/الغَازِوُ/
1– قلب الواو ياء	الغَازِيُ
2– حذف حركة متطرّفة	الغَازِيْ
3– الإشباع	الغَازِي
	[الغَازِي]

ج-

	/غَازِوُنْ/
1- قلب الواو ياء	غَازِيُنْ
2- حذف حركة متطرّفة	غَازِيْنْ
3- حذف لالتقاء الساكنين	غَازِنْ
4- ضبط التنوين	غَازٍ
	[غَازٍ]

قد يكون من المفيد الإشارة إلى أنّنا في المثالين **ب** و **ج** طبقنا قاعدة القلب ذاتها، أي قلب الواو ياء، هذا فضلا عن قاعدة حذف حركة متطرّفة. و هي قاعدة كفيلة بحذف الحركة الأخيرة من الناقص أي معتّل اللاّم[1]. و هذا الحذف راجع إلى عامل الثقل المتمثّل في المتواليتين / uwu/ و /iyu/ . و أمّا القاعدة الثالثة في الحالتين فهي قاعدة الإشباع في الحالة الأولى، و قاعدة الحذف لالتقاء الساكنين في الحالة الثانية.

و تبعا لكلّ هذا لا تطبّق هذه القاعدة على أمثلة من نحو "حِوَل" و "عِوَض" و "طِول"، و ذلك بالرغم من توفّر السياق باعتبار أنّ الواو جاءت متحرّكة و مسبوقة بكسرة، إلاّ أنّ شرط الطرف غير متوفّر،

---

[1]- عبد الواحد (عبد الواحد): **بنية الفعل**. ص 76

باعتبار أنّ الواو في هذه الأمثلة جاءت وسطا، أي عين الفعل. إلاّ أنّه قد تجيء العين واوا و يحدث لها تغيير بالقلب، و ذلك في أمثلة من نحو "ثِيَاب" (ج.ثوب)، و "حِيَاض"(ج.حوض)، و "سِيَاط" (ج.سوط)، و الأصل فيها و على التوالي /ثِوَابُنْ/ و /حِوَاضُنْ/ و /سِوَاطُنْ/.

قلب الواو ياء في هذا السياق، و هي وسط لا بدّ له من شروط، و يلمّح ابن جنّي إلى هذه الشروط، و هي أن تكون الواو عينا ساكنة في صيغة المفرد، و أن تكون صيغة الجمع فيها على وزن "فِعَال"، و أن تسبقها كسرة، و أن تَلِيها ألف. فلا تطبّق هذه القاعدة مثلا على أمثلة من نحو "طَوِيل ~ طِوال" و "قَوِيم ~ قِوام" لاختلال أحد الشروط المطلوبة، و هو أنّ الواو في المفرد جاءت متحرّكة، و ليست ساكنة.

إنّ قلب الواو ياء و هي وسط لا تتعلّق في الحقيقة، كما ذكر ابن جنّي، بهذه الأمثلة المذكورة، ذلك أنّها تطبّق على أمثلة من نحو "حِيَل" (ج.حِيلة) و "دِيَم" (ج.دِيمة) و "قِيم" (ج.قِيمة) التي أصلها و على التوالي /حِوَلُنْ/ لأنّها من "حَالَ ~ يَحُول"، و /دِوَمُنْ/ لأنّها من "دَامَ ~ يَدُومُ"، و /قِوَمَنْ/ لأنّها من "قَامَ ~ يَقُومُ". هذا بالإضافة إلى أصلها في الإفراد: /حِوْلَتُنْ/ و /دِوْمَتُنْ/ و /قِوْمَتُنْ/.

و تبعا لكلّ هذا يمكن أن نقرّ أنّ الواو تقلب ياء " إذا وقعت عينا لجمع صحيح اللاّم و قبلها كسرة"[1]، على أنّ تتحرّك بفتحة مشبعة أو غير مشبعة.

---

[1]- ابن هشام: **أوضح المسالك**. ج. 4 . ص 387

و صياغة هذه القاعدة يمكن أن تأخذ الشكل التالي:

قلب الواو ياء و ← ي / كسرة ـــ فتحة مشبعة (غير مشبعة)

[خاصّة بجمع ما كانت واوه معتلّة
أو ساكنة في المفرد] [1]

تطبيق هذه القاعدة على بعض من أمثلتنا السابقة يعطي ما يلي:

أ-

/حِوَضُنْ/

1 قلب الواو ياء حِيَضُنْ

2- ضبط التنوين حِيَضٌ

[حِيَضٌ]

ب-

/حِوَلُنْ/

1 – قلب الواو ياء حِيَلُنْ

2- ضبط التنوين حِيَلٌ

[حِيَلٌ]

---

[1]- عبد الواحد (عبد الحميد): "قلب الواو ياء", ص 7

و من الجدير بالملاحظة أنّ قاعدة قلب الواو ياء المذكورة لا تطبّق على أمثلة من قبيل "كِوَزٌ" (ج.كُوز)، و "عِوَدَة" (ج.عُود)، و "زِوَجة" (ج.زَوْج)، بالرغم من توفّر السياق الموجب لتطبيقها، و لكن بسبب الإخلال بأحد شروط هذا التطبيق، و هو عدم إعلال الواو في صيغة المفرد. و لا تطبّق بالنسبة إلى أمثلة من قبيل "طِوَال" بسبب من تحريك الواو في حالة الإفراد على ما ذكرنا. و لا تطبّق بالنسبة إلى أمثلة من قبيل "جِوَاء" (ج.جوّ)، لكي لا يقع في الكلمة إعلالان، لأنّ أصل الكلمة /جِوَاوُنْ/ قلبت فيها الواو المتطرّفة همزة. و لا تطبّق أخيرا على أمثلة سبق أن أشرنا إليها من نحو "عِوَض" و "طِوَل"، لأنّها صيغ مصادر و ليست صيغ جموع.

إلاّ أنّ من هذه الكلمات ما قد يُعَلُّ شذوذا، من نحو ما ذكره ابن جنّي في قول الشاعر "طِيَالُهَا" بالقلب عوض "طوالها" بالتصحيح.

عقد خامس

قال ابن جني:

" كلّ جمع كان على فُعُول و لامه واو قُلبت ياء تخفيفا، و ذلك نحو عِصِيّ و دِلِيّ و حِقِيّ، و أصله عُصُوُ و دُلُوُ و حُقُوو، فقلبت الواو لما ذكرنا. و ربّما خرج بعض ذلك على أصله مصحّحا غير مُعلّ. قال الشاعر:

أَلَيْسَ من البَلاءِ و جِيبُ قَلْبِي ۞ و إيضَاعِي الهُمُومَ مع النُجُوِّ

فَأَحْزَنُ أَنْ تَكُونَ عَلَى صَدِيقٍ

وَ أَفْرَحُ أَن تَكُونَ عَلَى عَدُوِّ[1]

و حكى سيبويه عن بعض العرب أنّه قال: إنّكم لتنظرون في نجوّ كثيرة، و حكى أبو حاتم[2] **عن أبي زيد في الصدر: بَهْوٌ، و جَمْعه بُهُوٌّ و بُهِيٌّ. و حكى ابن الأعرابي أبٌ و أبوٌّ و أَخٌ و أُخوٌّ و ابنٌ و بُنوٌّ. و أنشد للقناني يمدح الكسائي**[3]**:**

أَبَى الذَمَّ أَخْلَاقُ الكِسَائِي و اِنْتَمى

إِلَى المَجْدِ أَخْلَاقُ الأُبُوِّ السَّوَابِقِ[4]**".**

[ص ص 64 – 66]

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

تتعلّق قاعدة قلب الواو ياء في هذه الحالة بأمثلة من قبيل "عُصِيٍّ" أو "عِصِيّ" (ج.عَصًا)، و "دِلِيّ" (ج.دَلْو)، و "حِقِيّ" (ج.حقو)، التي أصلها و على التوالي /عُصُوُوْنْ/ و /دُلُوُوْنْ/ و /حُقُوُوْنْ/، و هي كلّها صيغ جمع على مثال "فُعول".

---

[1]- البيتان لجميل بثينة، و "الوجيب" هو الخفقان، و "النجوّ" السحاب. و الشاهد مجيء النجوّ على التصحيح.

[2]- سهل بن محمّد السجستاني، إمام في علوم القرآن و اللغة و العروض. قرأ كتاب سيبويه على الأخفش مرّتين، و روى عن كثير من علماء اللغة. من تصانيفه **إعراب القرآن** و **لحن العامّة** و **المقصور و الممدود** و **القراءات** و **الإدغام** و غيرها. توفي السجستاني سنة 250هـ تقريبا و قد قارب التسعين.

[3]- أبو الحسن عليّ بن حمزة. و هو إمام الكوفيّين في النحو و اللغة، و أحد القرّاء السبعة المشهورين. أخذ النحو عن معاذ الفرّاء، و جلس إلى الخليل، و ناظر سيبويه. من تصانيفه **معاني القرآن** و **القراءات** و **النوادر** و **الحروف** و غيرها. توفي الكسائيّ سنة 183 هـ على وجه التقريب.

[4] - البيت للقناني ، و معناه واضح . و الشاهد فيه بناء الأبوّ على الأصل من غير إعلال .

و تبعا لهذا يمكن صياغة قاعدة قلب الواو في هذه الحالة، على النحو التالي:

قلب الواو ياء و ⟵ ي / ضمّة مشبعة ـــ حركة

[خاصّة بصيغ الجمع ممّا لامها في الأصل واو]

و هذه القاعدة على ما هي عليه تشبه القاعدة السابقة التي طبّقناها على أمثلة من نحو "أَدْلٍ" و "أَحْقٍ". و هذا من شأنه أن يجعلنا نصوغ قاعدة واحدة تشمل القاعدتين السابقتين. و يمكن لهذه الصياغة أن تأخذ الشكل التالي:

قلب الواو ياء و ⟵ ي / ضمة (مشبعة) ـــ حركة

[خاصّة بصيغ الجمع ممّا لامها في الأصل واو] [1]

تطبيق هذه القاعدة أو القاعدة السابقة على مثال من الأمثلة المذكورة، يعطي ما يلي:

---

[1]- عبد الواحد (عبد الحميد): "قلب الواو ياء". ص . 12

/عُصُووُنْ/

1- قلب الواو ياء عُصُوِيُنْ

2- فكّ الإشباع عُصُوْيُنْ

3- قلب الواو ياء عُصُيْيُنْ

4- الإدغام عُصُيُّنْ

5- تحويل الضمّة كسرة عُصِيُّنْ

6- ضبط التنوين عُصِيٌّ

[عُصِيٌّ]

و بناء عليه و بالنظر إلى هذا الإجراء التطبيقيّ يمكن أن نشير إلى ما يلي:

1- أنّنا طبقنا قاعدة قلب الواو ياء كقاعدة أساسيّة أولى.

2- أنّنا طبّقنا قاعدة فكّ الإشباع، حتّى تظهر الواو فنتمكّن من قلبها ياء.

3- بالنظر إلى وجود يائين، الأولى منهما ساكنة، و الثانية متحرّكة، طبّقنا قاعدة الإدغام على نحو ما طبّقناها في "سيّد" و "ميّت".

4- و أنّنا طبّقنا في الأخير قاعدة تحويل الضمّة كسرة، بغاية المجانسة الصوتيّة.

و لعلّ من الجدير بالملاحظة في هذا الصدد، أنّ بعض العرب يتبعون الفاء بالعين في مثال "عُصِيّ" فيكسرونها، و يقولون "عِصِيّ". و يقول

ابن عصفور في الغرض " و من العرب من يكسر حركة الفاء اتّباعا لحركة العين، فيقول "عِصِي"، و ضمّها أفصح و أكثر" [1].

و أمّا ما شذّ عن هذا، و ممّا سبق أن أشرنا إليه، فأمثلة معدودة من نحو "نُحوّ" و "نجوّ" و "بهوّ" و "فتوّ" ، ممّا جاء مصحّحا على الأصل، كما يقول ابن جنّي .

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

عقد سادس

قال ابن جنّي:

" كلّ واوين التقتا في أوّل الكلمة قلبت الأولى منهما همزة، و ذلك نحو تحقير واصل و جمعه: أُوَيْصِل و أَوَاصِل، و الأصل وُوَيْصِل و وَوَاصِلُ، فقلبت الأولى همزة كراهية لاجتماع الواوين في أوّل الكلمة. فأمّا قوله سبحانه " ما وُورِيَ عنهما من سوءاتهما" [الأعراف 20]، فإنّما صحّ ذلك لأنّ الواو الثانية مَدّة، و إنّما هي بدل ألف وَارَيْتُ، فلمّا لم تلزم لم يكن بها اعتداد. و من المهموز من ذلك قول الشاعر:

ضَرَبَتْ صدرها إِلَيَّ و قَالَتْ ❁ يا عدِيًّا لقد وَقَتْكَ الأَوَاقِي [2]

---

[1]- ابن عصفور : **الممتع في التصريف**. ج 2 . ص 551

[2]- البيت للمهلهل. و "الأواقي" ج. واقية، و هو ما يقي و يستر. و الشاهد في البيت بدل واو "وواقي" همزة فنقول "أواقي.

و الأصل الوَوَاقِي، جمع واقية كَعَافِيَة و عَوَافٍ. فإن توسّطت الواوان صحّتا، و ذلك قولُكَ في النسب إلى نَوًى و هَوًى و نحوهما نَوَوِيّ و هَوَوِيّ".

[ص ص 66 – 67]

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

تتعلّق ظاهرة التغيير هذه ببدل (أو قلب) الواو همزة، و ذلك كلّما وقع واوان في أوّل الكلمة، من نحو ما نجده في أمثلة من قبيل "أواصل" و "أُوَيْصِل" و "أَوَاقٍ" و "أُولَى"، و الأصل فيها و على التوالي /وَوَاصِلُ/ و هي تكثير لـ "واصل" على مثال "أَفَاعِل"، و /وُوَيْصِلُنْ/ تصغير لواصل على مثال "فُعَيْعِل"، و /وَوَاقِيُنْ/ في جمع واقية لأنّها من "وَقَيْتُ"، و هي على مثال "فَعَالٍ" ،و "وُوْلَى" على "فُعْلَى".

في كلّ هذه الأمثلة التقت في أوّل الكلمة واوان، و هو أمر مستكره، و استكراهه متأتّ من التضعيف عموما في أوّل الكلمة، و بالتالي فهو قليل في الصحيح، من نحو ما نجده في أمثلة من نحو "كوكب"، و "دَدَنٌ"، و إذا كان هذا التضعيف ثقيلا في الحروف الصحاح فهو أثقل في الواو، ممّا يؤدّي إلى البدل أو قلب الواو همزة، و الجدير بالملاحظة وجود واو العطف في أوّل الكلام مع هذا النوع من الأمثلة لا يزيد الصيغة إلاّ ثقلا، ممّا يجعل هذه الصيغة تبدأ بثلاث واوات،

و هذا شديد الاستثقال، و هو ممّا يبرّر صوتيّا قلب الواو الأولى همزة، على ما ذكرنا.

و تبعا لما سبق يمكن صياغة قاعدة بدل الواو همزة على النحو التالي:

بدل الواو همزة و ⟵ ء / # [ـــ حركة و

و تقول هذه القاعدة: تبدل الواو همزة في سياق تلتقي فيه واوان في أوّل الكلمة، و تكون الواو الأولى متحرّكة، سواء بالفتحة أو بالضمّة، و تكون الواو الثانية متحرّكة أو ساكنة. و قد رمزنا لأوّل الكلمة بالحاجز القوي # و بقوس معقوف [.

و تطبيق هذه القاعدة على مثال من أمثلتنا السابقة يعطي ما يلي:

/وَوَاصِلُ/

1- بدل الواو همزة أوَاصِلُ

[أَوَاصِلُ]

و قد يكون من المفيد الإشارة إلى أنّ هذه القاعدة لا تطبّق على مثال من نحو "وُورِيَ"، و "وُوعِد" صيغتان مبنيّتان للمجهول، من "وارى" و "واعد". و البدل لا يحصل في هاتين الحالتين بالنظر إلى أنّ الواو الثانية في المثالين، على حدّ عبارة ابن يعيش، لا اعتداد بها. إذ هي

في الأصل ألف تحوّلت إلى واو بسبب من وجود الضمّة قبلها في صيغة "فُوعِل".

و يشير ابن جنّي في آخر هذ العقد إلى أنّ الواو تصحّ إذا جاءت وسطا، و ذلك من نحو ما نجده في النسبة لكلمات من نحو "النوَى" و "الهوَى"، ممّا يمكن التمثيل له بالتغييرات التالية:

	/النَوَى/
1- فكّ الإشباع	النَوَاْ
2- ياء النسبة	النَوَايُّ
3- ردّ الألف إلى أصلها	النَوَيِيُّ
4- قلب الياء واو على غير قياس	النَوَوِيُّ
	[النَوَوِيُّ]

ما يمكن ملاحظته من هذه التغييرات أنّنا طبّقنا في البداية فكّ الإشباع، ثمّ ردّ الألف إلى أصلها، هذا فضلا على إضافة ياء النسبة /iyyu/ والقلب. و ذلك بالنظر إلى وجود ثلاث ياءات مع الكسرة، و هو مستثقل، فتقلب الياء واوا على غير قياس، ممّا يعطي في النهاية الصيغة المنجزة السليمة.

إنّ قاعدة بدل الواو همزة هي في الحقيقة أوسع من هذا بكثير، اقتصرنا فيها على ما ذكره ابن جنّي في هذا العقد، اِلتزاما بما جاء في المصنّف، و لعدم الخروج عن الغرض المطلوب.

عقد سابع

قال ابن جنّي:

" إذا كان قبل ألف التكسير و بعدها حرفا علّة، و جاور ما بعدها الظرف قَلَبْتَ الحرف الآخر من المعتلّ همزة، و ذلك نحو أَوَائِل أصلها أَوَاوِل. فلّما اِكْتَنَفت الألف الواوان، و قربت الأخرى من الطرف قلبت همزة، و كذلك عَيّل و عيائل و سَيِّقَة و سَيَائِق. هذا مذهب صاحب الكتاب و أبو الحسن يخالفه، فلا يهمز إلاّ في الواوين جميعا خاصّة. فإن تَرَاخَى الطرف بحاجز صحّ في القولين جميعا، و ذلك نحو طَوَاوِيس و نَوَاوِيس. فأمّا قول الآخر:

و كَحَّلَ العَيْنَيْنِ بالعَوَاوِرِ [1]

فإنّما صحّت الواو لأنّه أراد العواوير، فحذف الياء ضرورة و هو يريدها".

[ص. ص 67 – 68]

[1]- هذا عجز البيت و أمّا صدره فهو "حَنَى عِظَامِي و أَرَاهُ ثَاغِرِي"، و البيت لجندل ابن المثنّى الطهويّ ، و الحديث فيه عن الدهر الذي حَنَى العظام، و كَحَّل العينين بالعُوّار أي بالرمد.

تبدل الواو ألفا في صيغة جمع التكسير "فَوَاعِل" و "مَفَاعِل"، و ذلك في أمثلة من نحو "أَوَائِل"، و "قَوَاوِل"، و "عَيَائِل"، و "سَيَائِق"، (ما يساق من الدواب)، الأصل فيها و على التوالي /أَوَاوِلُ/ و /قَوَاوِلُ/ و /عَيَاوِلُ/ و /سَيَاوِقُ/. و في كلّ هذه الأمثلة جاءت ألف التكسير في سياق تكتنفها فيه واوان أو ياء و واو، و تقترب فيه الواو الثانية من الطرف. و الطرف محلّ التغيير، على حدّ عبارة ابن يعيش، ممّا يؤدّي إلى بدل الواو الثانية همزة في كلّ الحالات.

و إنّ بدل الواو همزة في الأمثلة المذكورة فيه خلاف بين النحاة. فإذا كان سيبويه و الخليل يَرَيَان أنّ هذا التغيير لا يمسّ الواو إذا اكتنف ألف التكسير واوان، و إنّما يمسّها إذا اكتنفها ياءان، أو ياء و واو أيضا. و ذلك من نحو "نَيِّف " و "نيائف" و "سَيِّد" و "سَيَائِد"، فإنّ أبا الحسن الأخفش يرى بأنّ التغيير لا يمسّ إلاّ الواوين. و للردّ على صحّة أمثلة من نحو "ضَيَاوِنْ" (ج.ضَيْون)، يعتبر ابن يعيش أنّ هذا المثال شَاذّ، و الشاذّ لا يقاس عليه.

و بالإضافة إلى كلّ هذا، و بالنظر إلى اتّساع ظاهرة البدل، تبدل الهمزة باطراد من ألف الجمع في صيغة "فعَائِل"، و ذلك إذا ما ولي ألف الجمع مدّا زائدا في صيغة المفرد، سواء كان ألفا من نحو ما نجده في "رسالة" و "قلادة"، أو ياء مثلما نجده في "صحيفة"، أو واوا مثلما نجده في "عجوز".

إنّ تطبيق قاعدة بدل الواو همزة بالنسبة إلى مثال من أمثلتنا السابقة يعطي ما يلي:

/أَوَاوِلُ/

1- بدل الواو همزة أَوائِلُ

[أَوَائِلُ]

و تبعا لهذا يمكن صياغة قاعدة بدل الواو ياء الصياغة التالية:

بدل الواو همزة و ← ء / فتحة ا ـــــ

[صيغة فعائل و مفاعل]

و يمكن تعميم هذه القاعدة على كلّ ما ولي ألف الجمع في الصيغتين المذكورتين على النحو التالي:

بدل حرف المدّ همزة (ا ، و ، ي) ← ء / فتحة ا ـــــ

[صيغة فعائل و مفاعل]

و تصحّ الواو في هذه الحالات إذا بعدت عن الطرف، و ذلك في أمثلة من نحو "طواويس" (ج.طاووس)، و "نواويس" (ج.نوّاس). و أمّا المثال المتعلّق ب "العَوَاوِر" الذي أورده ابن جنّي فانّه في الأصل "العَوَاوِير" حذفت الياء فيه للضرورة الشعريّة.

و تصحّ الواو أو الياء، و لا يطرأ عليها تغيير، إذا ما وردت غير مدّ في المفرد، و ذلك من نحو "قَسْوَرَة" و ""قَسَاوِر"، أو إذا ما وردت مدّا غير زائد، أي مدّا منقلبا عن شيء آخر، و ذلك من نحو "مَفَازَة" و "مَفَاوِزْ"، و "مَعِيشَة" و "مَعَايش" ، لأنّ الأصل في "مَفَازَة" /مَفْوَزَتُنْ/ أي "مَفْعَلَة" من "فاز"، و لأنّ الأصل في "مَعِيشَة" /مَعْيَشَتُنْ/ أي "مَفْعِلَة" من "عاش". و لا تُستثنى من هذا إلاّ أمثلة قليلة شاذّة تُسمع فتحفظ و لا يقاس عليها، و ذلك من قبيل "مُصِيبَة" و "مَصَائِب"، و "مَنَارَة" و "مَنَائِر".

إنّ ظاهرة بدل الواو همزة ظاهرة مطّردة، و هي أعمّ ممّا ضبطه ابن جنّي. و هي تكون واجبة في حالات، و جائزة في حالات أخرى. و ليس من الهيّن ضبط هذه القاعدة و فروعها في قاعدة واحدة، و إنّما هي عبارة عن جملة من القواعد، تختلف باختلاف السياقات التي ترد فيها الواو، أو الواو و الياء في الكلمة الواحدة. وبالتالي فهي تبدل أوّلا، و وسطا، و طرفا.

عقد ثامن

قال ابن جنّي:

" متى اعتلّت عينُ فَعَل فوقعتْ بعد ألف فَاعِل هُمزت البتّة لاعتِلالها، و ذلك نحو قَامَ فهو قَائِم و سَارَ فهو سائر، و هَابَ فهو هَائِب، فإن صحّت في اسم الفاعل أيضا،

و ذلك نحو عَوِر فهو عَاوِر و حَوِلَ فهو حَاوِلُنْ، و صيد البعير، فهو صايد غير مهموز".

[ص68]

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

تُبدل الواو أو الياء باطّراد همزة في صيغة اسم الفاعل من الأجوف، و ذلك نحو "قَائِم" و "سَائِر" و "هَائِب" التي أصلها و على التوالي /قَاوِمُنْ/ لأنّها من "قَامَ ~ يَقُومُ"، و /سَايرُنْ/ لأنّها من "سَارَ ~ يَسِيرُ" و /هَايبُنْ/ لأنّها "هَابَ ~ يَهَابُ".

قاعدة بدل الهمزة من الواو و الياء شبيهة بما سبق أن رأيناه في أمثلة من نحو "أَوَائِل" و عَجَائِز"، مع اختلاف في تحديد السياق الموجب لتطبيق القاعدة. و هذه القاعدة يمكن صياغتها الصياغة التالية:

بدل الواو أو الياء همزة (و ، ي) ⟵ ء / فتحة ا ـــ كسرة

[خاص بصيغة اسم الفاعل]

و تشير هذه القاعدة إلى أنّ الواو أو الياء تقلب همزة، في سياق تكون فيه مكسورة، و مسبوقة بألف زائدة، هي ألف صيغة اسم الفاعل من الأجوف المجرّد.

بيد أنّ هذه القاعدة لا تطبّق بالنسبة إلى ما صحّت عينه من نحو "حَوِر" و "صَيد" و "عَوِر"، فنقول "حَاوِل" و "صَايد" و "عَاوِر".

و ممّا تجدر ملاحظته أنّ هذه القاعدة يمكن أن تعمّم لتطال بقيّة حالات بدل الواو أو الياء همزة، و إن كانت في سياقات مختلفة. إلاّ أنّنا نَمسك الأمر إلى هذا الحدّ حتّى لا نتجاوز ما جاء به ابن جنّي في مصنّفه.

عقد تاسع

قال ابن جنّي:

" الواوُ و الياء متى أدغمتا احتمتَا و تحصّنتَا من القلب، و ذلك من نحو قولك عُيَّلٌ و سُيَّلٌ. قال أبو النجم:

نَباتُهُ بَيْنَ التِّلاعِ السُيَّلِ [1]

و قال الآخر:

و إذا هُمُ نَزَلُوا فمَأْوَى العُيَّلِ [2]

فإن كان جمعا جاز البدل في الواو لثقل الجمع، و ذلك قولك في صُوَّم صُيَّم، و في قُوَّم قُيَّم. قال الراجز:

لَوْلاَ الإلَهُ مَا سَكَنَّا خَضَّمَا ۞ و لا ظَلِلْنا بالمُشَائِي قُيَّمَا [1].

---

[1]- هذا عجز البيت و صدره "كأنّ ريح المسك و القرَنْفلُ " و "التلاع" جمع تلعة و هي المنخفض من الأرض. و الشاهد عدم إعلال كلمة سُيّل لسبب من الإدغام.

[2]- هذا عجز البيت و صدره. " يَحمي السحَابَ إذا تكون عظيمة". و البيت لأبي كبير الهذلي. و الشاهد كلمة العيّل التي لم تعلّ بسبب الإدغام ، و "العيّل" ج. عائل ، أي الفقير أو المحتاج.

و قال اِجْلَوَّذَ اِجْلوّاذا و اِخْرَوَّطَ اِخْرِوَّاطَا، فَصَحّت الواو بعد الكسرة لأنّها قَوِيَت بإدغامها. فإن تراخت الواو في الجمع عن الطرف بالحاجز صحّت،و ذلك نحو صُوَّام و قُوّام. و رُبَّمَا أُعِلَّتْ على بعدها عنه. قال ذُو الرَمَّة :

أَلاَ طَرَقَتْنا مَيَّة اِبْنَة مُنْذِرٍ ۞ فَمَا أَرَّقَ النُيَّامَ إِلاَّ سَلاَمُهَا [2]

هكذا أنشده ابن الأعرابي عن أبي الغَمر بالياء ".

[ص. ص 68 - 70]

۞۞۞۞۞۞۞۞۞

لقد سبق أن رأينا في ما مضى أنّ الواو تقلب ياء إذا سُكنّت و انكسر ما قبلها، و ذلك من نحو ما نجده في أمثلة من قبيل "مِيزان" و "مِيلاد" و "عِيد". و أنّ الياء تقلب واوا إذا سكّنت و انضمّ ما قبلها، و ذلك من نحو ما نجده في أمثلة من قبيل "مُوسِر" و "مُوقِن"،و الأصل فيهما /مُيْسِرُنْ/ و /مُيْقِنُنْ/، لأنّ الأولى من "اليسر" و الثانية من "اليقين".

هاتان القاعدتان متشابهتان، و التغيير فيهما مردّه إلى عدم التجانس الصوتيّ القائم بين الواو و الكسرة من جهة، و الياء و الضمّة من جهة

---

[1]- يبدو أنّ البيت مجهول القائل، و "الخَضَمُ" هي بلاد تميم، و "المشائي" ج. مشيء ، و "قُيَّمَا" أي "فَاعِلِينَ". و الشاهد إعلال "قُوَّمٌ" بالرغم من الإدغام تعطي "قُيَّمٌ".

[2]- البيت لذي الرمّة ، و الشاهد فيه إعلال كلمة "نوّام" لتعطي "نُيَّام".

أخرى. و لا يخفى أنّ لهاتين القاعدتين أوجه كثيرة تعرضنا لبعضها في مناسبات كثيرة.

و تبعا لما ذكرناه، و للسياقات اللازمة لتطبيق هاتين القاعدتين، نشير إلى أنّ كلا من هاتين القاعدتين لا تطّبق في حالة وجود واو مدغمة أو ياء مدغمة. و بالتالي فإنّ القلب أو التغيير لا يطال أمثلة من نحو "سُيّلٌ" و "عُيّلٌ"، بالرغم من وجود الياء الساكنة و انضمام ما قبلها. و لا يطال التغيير أيضا أمثلة من نحو "اِخْرِوَّاط" و "اِعْلِوَّاط" و "اِجْلِوَّاذ" بالرغم من مجيء الواو ساكنة و انكسار ما قبلها.

و العلّة في عدم تطبيق القاعدة في الحالتين تحصّن الواو و الياء بالإدغام، إذ أنّ الإدغام يحصّنهما، و يحميهما من التغيير، و يبعدهما عن الاعتلال، حسب عبارة ابن يعيش .

و المثال الوحيد الذي يشذّ في هذا الصدد، و ذلك فيما يتعلّق بقلب الواو ياء، كلمة "دِيوَان" الدخيلة التي أصلها /دِوْوَانُنْ/ بدليل قولنا "دَوَّنْتُه" و "دَوَاوِين" و "دُوَيْوِين"، و هي شبيهة "بدينار" و "ديباج" اللّتين أصلهما و على التوالي /دِنّارُنْ/ و /دِبَّاجُنْ/، لقولنا "دنانير" و "دَبَابِيج" في التكسير، و "دُنَيْنِير" و "دُبَيْبِيج" في التصغير.

و أمّا بشأن مثال "صُوَّم" و "قُوَّم" جمع "صَائِم" و "قَائِم"، و في ما يتعلّق بقلب الواو ياء دائما، فإنّ الاستعمال يبيح القلب و عدمه، و يصحّ الوجهان في قولنا "صُوَّم" و "صُيّم"، و ذلك بإثبات الواو في الحالة الأولى، و قلبها في الحالة الثانية. و أمّا قلبها فمردّه، حسب علماء الصرف، إلى ثقل صيغة الجمع أوّلا، و لإعلال صيغة الجمع

لاعتلال صيغة المفرد ثانيا، و لقرب الواو من الطرف ثالثا. و عليه فإنّ هذا التغيير و بالرغم من المبرّرات الملازمة له ليس واجبا، و لا مطّردا، و إنّما هو جائز.

و أمّا بشأن أمثلة من نحو "قُوَّام" و "نُوَّام"، فإنّها غير خاضعة لتطبيق قاعدة القلب المذكورة. إذ تصحّ الواو في هذا النوع من الأمثلة، و ذلك لبعدها عن الطرف، و وجود حاجز، ألا وهو الألف بينها و بين آخر الكلمة. و قد تُعَلّ شذوذا، فيقولون "نُيَّام"، على ما ذكر ابن جنّي في بيت الشعر المستشهد به. و يقول ابن عقيل في هذا الغرض: " إن كان قبل اللاّم ألف وجب التصحيح، و الإعلال شاذّ نحو "صُوّام" و "نُوّام"[1].

كلّ هذه التغييرات ممّا يطرأ، أو لا يطرأ، يشكّل في نهاية المطاف قواعد أو ما يشبه القواعد، و ذلك بالنظر إلى وجوب التغيير و اطّراده أو جوازه، أو مجيئه مجيء الشاذّ غير المقيس.

---

[1]- ابن عقيل :**شرح ابن عقيل**. ج 2 , ص 532

الفصل العاشر

البناء و الغرض فيه

قال ابن جنّي:

" معنى قول أهل التصريف: ابنِ لي من كذا مثل كذا، تأويله خُذْ حرفا من هذه الحروف، أو حروف هذه الكلمة الأصول دون الزوائد إن كانت فيها زوائد، فافكُك صيغتها التي هي الآن عليها، و صُغْها على نحو من صيغة المثال المطلوب، ساكنُه كساكنِه و متحرّكُه كمتحرّكِه، و مضمومُه كمضمومِه، و مفتوحُه كمفتوحِه و مكسورُه كمكسورِه، فإن كان فيه زائد جئت به في المثال الذي تَصُوغُه بعينه كما ضمَّن سؤالَه، فإن عرض هناك ما يوجب قلبا أو حذفا أو تغييرا على ما تقدّم في هذه الجمل أمضيتَه، و صرت إلى ما يُوجبهُ القياسُ فيه. و لك أن تَبْنيَ من العدّة ما هو مثلُها أو فوقها إن شئتَ، و ليس لك أن تبني من العدّة ما هو دونها، لأنّ ذلك كان يكون هَدْمًا لا بناء، فلك أن تبني من الثلاثيّ ثلاثيّا و رباعيّا و خماسيّا و من الرباعيّ أيضا رباعيّا و خماسيّا. و ليس لك أن تبني من الخماسي رباعيّا، و لا

من الرباعيّ ثلاثيّا لما ذكرنا. فأمّا ما دون الثلاثة فلا يُبنى منه و لا يبنى مثله".

[ص 71]

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁

إنّ التصريف الذي يورده ابن جنّي بهذا المعنى هو أن تبني من كذا على شاكلة كذا، أي أن تبني كلمة جديدة انطلاقا من كلمة محذوّة، أي أن تبنيَ مثالا جديدا على مثال سابق، مراعيا في ذلك الحروف الأصول و الحروف الزائدة، على أن يكون الأصل مقابل الأصل، و الزائد مقابل الزائد إن وُجد، و المتحرّك قبالة المتحرّك و الساكن كذلك.

و تتمّ عمليّة البناء بفكّ الصيغة الأولى لمعرفة حروفها الأصول من حروفها الزائدة، و أن تصوغ وفقها المثال المطلوب.

و لا يقتصر الأمر على هذا الحدّ في هذا التمرين، و إنّما لا بدّ من تطبيق جملة القواعد التي يشهدها علم الصرف، أي تطبيق القياس على ما يتطلّبه القياس، و ذلك بشأن كلّ تغيير طارئ، كالحذف و النقل و القلب و الإدغام.

و أمّا الغرض من هذا التمرين فهو الرياضة و التدريب، و امتحان فهم الطالب، و معرفة قدرته على القياس، و تطبيق القواعد المفترضة.

و هذا الضرب من التمرين، حسب ابن جنّي، لا يمكن أن يتخطّى إليه الطالب إلاّ إذا أحكم الأصول قبل الفروع.

و يعتبر ابن جنّي أنّ من هجم على هذه الفروع غير ناظر في ما قبلها لم يحظ بكبير طائل، و صعبت عليه أيّما صعوبة[1].

و البناء عند ابن جنّي و عند علماء الصرف عموما، هو أنّ تبنيَ على منوال المثال المحذوّ ما هو مثله أو فوقه، في ما يتعلّق بعدّة الحروف المعتبرة، لا أن تبني ما هو دونها. ذلك أنّه بالإمكان أن تبني من الثلاثيّ ثلاثيّا أو رباعيّا أو خماسيّا. و لا يحقّ لنا أن نبني من الخماسيّ مثالا رباعيّا، و لا من الرباعيّ ثلاثيّا. أمّا ما جاء دون الثلاثيّ، أي ما كان قائما على حرفين، أو حرف واحد فلا نبني مثله، و لا نبني منه إلاّ في ما كان من باب التقدير.

و يقسّم ابن يعيش من جهته هذا التصريف إلى ضربين:

– ضرب يتعلّق ببناء الثلاثيّ من الثلاثيّ، و الرباعيّ من الرباعيّ، و الخماسيّ من الخماسيّ. و الغرض من هذا الموازنة بين الفرع و الأصل المحذوّ، أي أن يجيء الأصل مقابل الأصل، و المتحرّك إزاء المتحرّك، و الساكن إزاء الساكن.

– و ضرب يتعلّق ببناء الرباعيّ من الثلاثيّ أو بناء الخماسيّ من الرباعيّ أو الثلاثيّ. و هذا لا بدّ فيه من التكرير حتّى يلحق المثال المحذوّ بالمثال الأصل. و التكرير يكون بتكرير اللاّم في آخر الكلمة، لتتمّ الموازنة في الحروف و الحركات و السكنات.

---

[1]- ابن جنّي: **المنصف**. ج 1. ص 1

1- البناء من الصحيح

قال ابن جنّي:

" و من ذلك كيف تبني من ضَرَبَ مثل عَلِم قلت ضِرِبَ، و مثل ظَرُفَ ضَرُبَ، و مثل قَطَّعَ ضَرَّبَ، و مثل جَعْفَر ضَرْبَب، و مثل سِبَطْر ضِرَبّ، و مثل حُبْرُج ضُرْبُب، و مثل درهم ضِرْبَب، و مثل حِنْدِس ضِرْبِب، و مثل سَفَرْجَل ضَرَبَّب و مثل جِرْدَحْل ضِرْبَبّ ، و مثل جَحْمَرِش ضَرْبَبِب ، و مثل كَوْثَر ضَوْرَب، و مثل صَيْرَف ضَيْرَب، و مثل جَهْوَر ضَرْوَب.. تُقابِل الأَصلَ بالأَصلِ و بالزائدِ الزائدَ حتى تكون قد أَدَّيْتَ المثالَ المطلوب منك فإن قيل ما معنى ضَرِبَ و ضَرُبَ و ضَيْرَب و ضَوْرَب و نحو ذلك؟ قيل المعنى فيه ارْتِيَاضُكَ به، و إفادتُكَ قُوَّةَ النَفَسِ و نهوض المُنَّة في أمثاله بما نطقت به العرب. و كذلك إن بَنَيْتَ من خَرَج مثل جَعْفَر قلت خَرْجَج و مثل حِنْزَقر خِرْجَجّ و مثل قَاتَلَ خَارَجَ، و مثل استكْرَمَ اسْتَخْرَجَ".

[ص. ص 71 – 72]

من هذا التصريف أن نبنيَ من الفعل "ضَرَبَ" مثل "عَلِمَ" فنقول "ضَرِبَ". و ذلك بفكّ صيغة الكلمة الأولى، و الوقوف على حروفها الأصول، و حركاتها و سكناتها، و وضعها على صيغة مثال "عَلِمَ" لتماثل الكلمة الأولى الكلمة الثانية، بمقابلة الأصل بالأصل، و الحركة بالحركة، فنقول ببساطة "ضَرِبَ"، و إن لم يجئ مستعملا. و الشيء نفسه يقال بالنسبة إلى بقيّة الأمثلة التي يوردها ابن جنّي، فـ "ظَرُفَ" مثاله "ضَرُبَ" و "قطَّع" مثاله "ضَرَّبَ"، و ذلك بتكرير عين الكلمة، و "جَعْفَر" مثاله "ضَرْبَب"، و هو "بناء الثلاثيّ على الأَرْبَعة"، فنقابل فيه الحرف الأصلي الأوّل بالأوّل، و الثاني بالثاني و الثالث بالثالث، و أمّا الحرف الرابع الذي نعدمه بالمثال الأوّل فنجيء به عن طريق تكرير الحرف الثالث، أي تكرير الباء من "ضَرَبَ" لتلحق عدّة الحروف في "ضَرَبَ" الثلاثيّ ب "جَعْفَر" الرباعيّ. و لعلّ من المفيد الإشارة في هذا المثال إلى أنّ هذا التكرير ممّا تطّبق عليه قاعدة الإدغام، أي إدغام الباء المتحرّكة الأولى في الباء المتحرّكة الثانية، و هما طرف. إلاّ أنّ الإدغام لا يتمّ في هذه الحالة، ذلك أنّ الغرض من الزيادة الموازنة و الإلحاق، أي موازنة الثلاثي المزيد بحرف بالرباعي المجرّد، و إلحاق بناء ببناء. و لو تمّ الإدغام لبطلت الموازنة و الإلحاق، على حدّ عبارة علماء الصرف، ذلك أنّه سيتمّ تسكين الياء الأولى، و هي بإزاء الفاء المفتوحة من "جعفر".

و الأمر نفسه يتعلّق بمثال "ضَرَبَ" و "سِبَطْر"، فنقول "ضِرَبّ"، و تكون عدّة حروف الكلمة الأولى على عدّة حروف الكلمة الثانية مع

الإشارة إلى تحقّق الإدغام في هذه الحالة، لأنّ الباء الأولى جاءت في الأصل ساكنة و ليست للإدغام، و هي تجئ إزاء الطاء في "سِبطر".

و يقال الشيء نفسه بالنسبة إلى مثال "حُبْرُجْ" (ذكر الحُبَارَى) فنقول "ضُرْبُب"، و ما ينطبق على "ضُرْبُب" ينطبق على مثال "ضَرْبَب" السابق ذكره.

و أمّا بناء "ضَرَبَ" على شاكلة "سَفَرْجَل" الخماسيّ فيحدث فيه ما حدث في الرباعيّ، و ذلك بتكرير لام الكلمة، أي باء "ضَرَبَ" مرتّين فنقول "ضَرَبَّب". كرّرنا اللام لتبلغ عدّة حروف الكلمة الأولى حروف الكلمة الثانية، و نضع الحرف الأصليّ إزاء الحرف الأصليّ، و الحركة إزاء الحركة، و الساكن إزاء الساكن. و يتحقّق الإدغام في الباء الأولى و الثانية، لأنّ الأولى جاءت ساكنة، و هي تقع إزاء الراء الساكنة في "سَفَرْجَل".

و أمّا بناء "جِرْدَحْل" (الضخم من الإبل) من "ضَرَبَ" فيعطي "ضِرْبَبّ" بمراعاة كلّ الملاحظات السابقة، مع مراعاة سكون الباء الثانية، و تحرّك الثالث إزاء سكون الحاء من "جِرْدَحْل"، ممّا ينتج عنه الإدغام.

و الشيء نفسه يقال بالنسبة إلى مثال "جَحْمَرِش" (المرأة العجوز)، و هو خماسيّ أيضا، نقابل فيه من "ضرب" الأصل بالأصل، مع تكرير الباء مرّتين، فنقول "ضَرْبَبِيب" و لا يتمّ الإدغام لتتمّ الموازنة و الإلحاق. و لا يجوز الإسكان للإدغام، و هو شبيه بمثال "جعفر" السالف الذكر.

و أمّا أمثلة من نحو "كَوْثَر" و "صَيْرَف" و "جَهْوَر"، فالبناء وفقها يعطي من "ضَرَبَ" "ضَوْرَب" و "ضَيْرَب" و "ضَرْوَب". في كلّ هذه الحالات جئنا بالحرف الزائد، و أبقينا عليه نفسه، سواء كان واوا أو ياء، و سواء كان بعد الضاد أو بعد الباء، و جعلنا الأصل مقابل الأصل، و الزائد مقابل الزائد، و المتحرّك، إزاء المتحرّك و الساكن إزاء الساكن.

إنّ البناء المتعلّق ب"ضَرَبَ" في كلّ هذه الأمثلة يتعلّق بكلّ مثال آخر، و ذلك من نحو "خَرَجَ" و "دَخَلَ"، مثلما يتعلّق بكلّ بناء ثلاثيّا كان أو رباعيّا أو خماسيّا. و لا يمكن أن يتمّ، كما ذكرنا، بناء ممّا هو أكثر عدّة إلى ما هو أقلّ عدّة، لأنّ ذلك يكون بالنقص، و البناء يكون بالزيادة لا بالنقص، لأنّ النقص هدم و نقض.

و من الشائع في هذا البناء أن يكون المثال المحذوُّ من كلام العرب، لنبني على ما بنت العرب و نقيس عليه، و إن جَوَّز بعضهم البناء على أيّ مثال، حتّى إن لم يكن من الأبنية الشائعة، كأن نقول اِبن من "ضرب" على شاكلة "جُعْفَر" مثلا.

* * * * * * * * * * * * *

هذا أمر هذا الضرب من التصريف، و هو كما يبدو ليس على درجة عالية من العسر، إذ يكفي أن نميّز الحروف الأصول في الكلمة

الواحدة من الزائد فيها، و أن نقابل الأصل بالأصل، و المتحرّك بالمتحرّك، و الساكن بالساكن، و المزيد بالمزيد إن وجد حتى نحصل على مثال، و إن كان خاليا من المعنى، على مثال محذوّ ممّا بنته العرب. الغاية منه التمرين و التدريب أو الارتياض و تقوية النَفَسِ و المُنّة على العمل بالقياس. و لعلّ من الجدير بالملاحظة أنّ الصعوبة الحقيقيّة في هذا التمرين لا تتعلّق بالأمثلة الصحيحة، و إنّما هي تكمن فيما جاء معتلاّ، سواء كان في المثال، أو المثال المحذوّ به.

2- البناء من المعتلّ:

قال ابن جنّي:

" إن بَنَيْتَ من البَيْع مثل كتِف قلت بَاع و أصله بَيَع، فقلبت الياء ألفا لتحرّكها و انفتاح ما قبلها على ما تقدّم . و إن بَنَيْت من القول مثل جَعْفَر قلت قَوْلَل فصحّت الواو لأنّه لم يجئ أمر يغيّر له، لأنّ الياء و الواو إذا سَكَنتا، و انفتح ما قبلهما صَحّتا نحو حَوْض و رَوْض و بَيْت و زَيْت. فإنّ بَنَيْتَ من غَزَوْتَ مثل جعفر قلت غزوًى و أصله غَزْوَو، فقلبت الواو لوقوعها رابعة ياء فصارت غَزَوَيٌ، ثمّ قلبت الياء ألفا، لتحرّكها و انفتاح ما قبلها فصارت غزوًى كما ترى . فإن بنيت مثل سِبَطْر

من غَزَوْتَ قلت غِزَوٌّ فصحّحت الواو لإدغامها. فإن بنيت مثل جَحْمَرِش من غَزَوت قلت غَزْوَاوٌ و أصلها غَزْوَوِوٌ، فقلبت الواو الوسطى ألفا لتحرّكها و انفتاح ما قبلها، و صَحُّحت الطرف، لأنّ الألف قبلها ليست بزائدة، و إن شئت غَزْوِوَ فقلبتَ الآخر ياءً لتطرفها و انكسار ما قبلها، و صحّت الأولى لسكون ما قبلها كما صحّت الواو و الياء في نحو غَزْو و رَمْيٌ، و صَحّت الواو الوسطى، و إن كانت متحرّكة مفتوحا ما قبلها، لأنّك قد أعلَلْت اللام الآخرة و لم تَعْلِل التي قبلها، لأنّ العرب لا تجمع بين إعلالين متواليين، ألا ترى إلى صحّة الواو في نحو الهوى و النوى، لاعتلال اللاّم، فإن تراخيا و انفصل بينهما جاز اجتماعهما، نحو قولك في فِ بعهدك، و قِ زيدا، و شِ ثَوْبِك، فتحذف الواو و الياء جميعا من وفِيت و وقِيتُ و وشِيت و القياسُ القياسُ.. "[1]

[ص. ص 72–73]

يبدو أنّ هذا الضرب من التصريف، كما أسلفنا القول، في المعتلّ أشقّ ممّا هو عليه في الصحيح. و الأمثلة التي يوردها ابن جنّي

---

[1]- لعلّ من الجدير بالملاحظة أنّ ابن جني يتوقف في رسالته عند هذا الحدّ ، مضيفا قوله : "تمّت الجمل التي اقتضتها الحال ، و بالله التوفيق ، و الحمد لله حقّ حمده ، و صلى الله على سيّدنا محمّد النبيّ و آله الطاهرين و أصحابه الأخيار المنتخبين، و سلّم تسليما كثيرا".

يتعلّق فيها المثال المحذوّ بالصحيح، و هو يبدو في هذه الحال أبسط ممّا لو كان معتلاّ بدوره.

فبناء مثل "كَتِف" من البيع يملي علينا بالضرورة فكّ الصيغة الثانية للوقوف على حقيقة الحروف الأصول في الكلمة، ألا وهي الباء و الياء و العين، و هي أجوف يائي على ما هو شائع. و بناء "كتف" من البيع يعطي "بَاعٌ" ذلك أنّ الأصل فيها /بَيعُنْ/ على مثال "فَعِل". و هذا المثال تحرّكت الياء فيه و جاء ما قبلها مفتوحا، ممّا يحملنا على تطبيق قاعدة قلب حرف العلّة ألفا، و ذلك بعد الإيهان، ثمّ تطبيق الإشباع، من نحو ما سبق أن رأيناه بالنسبة إلى أمثلة من نحو "قال" و "باع" و "رمى"، ممّا يعطي الإجراء التالي:

	/بَيعُنْ/
1- الإيهان	بَيْعُنْ
2- قلب حرف العلّة ألفا	بَاْعُنْ
3- الإشباع	بَاعُنْ
4- ضبط التنوين	بَاعٌ

[بَاعٌ]

أمّا بناء مثل "جَعْفر" من القول فيحملنا على الرجوع مجدّدا إلى الحروف الأصول أيضا، من المثال الثاني، أي القاف و الواو و اللاّم. و هذا المثال أجوف واوي في مقابل "جعفر" الرباعيّ ممّا يعطي

"قَوْلَل". و الشاهد في هذا المثال بالرغم من كون "قال" معتّلا صحّت فيه الواو، و ذلك لعدم توفّر السياق الموجب للتغيير، إذ الواو جاءت ساكنة و ما قبلها مفتوح، و ذلك من نحو ما نجده في كلمات من قبيل "حوْض" و "رَوْض" و "بيْت" و "زيْت" و ما شابهها. و لا نطبّق قاعدة الإدغام أيضا بالرغم من تكرير اللاّم و تحريكها، حتّى لا يبطل الإلحاق و الموازنة، على ما ذكرنا سابقا، ذلك أنّ هذه البنية هي بنية ثلاثيّة مزيدة بتكرير، ملحقة بالرباعيّ المجرّد.

و أمّا بناء "غَزَوْت" من "جَعْفَر" أيضا فإنّ الأمر فيه مختلف بالرغم من كون مثال القول الذي رأيناه سابقا معتلاّ، و هو شبيه ب"غَزَوْت"المعتلّ بدوره، و التغيير حاصل في المثال الثاني خلافا للمثال الأوّل، و ذلك بالنظر إلى اختلاف السياقات، و تطبيق ما يتطلّبه القياس. و بناء "غَزَوْت" الذي هو من /غَزَوَ/ الناقص اليائيّ على مثال "جَعْفر" الرباعيّ الصحيح، يعطي "غَزْوَى" باعتبار أنّ هذه الصيغة الأخيرة هي /غَزْوَوُنْ/، الواو الثانية جاءت متحرّكة، و ما قبلها فتحة، ممّا يسوّغ القلب فيها. ممّا يعطي ألفا و ذلك بعد الإيهان، و ممّا يُؤدّي بعد ذلك إلى سقوط الألف التي كانت واوا في الأصل، بسبب من اِلتقاء الساكنين، لنطبّق في الأخير قاعدة الإشباع ممّا يعطي ما يلي:

/غَزْوَوُنْ/

1- الإيهان غَزْوَوْنْ

2- قلب حرف العلّة ألفا غَزْوَانْ

3- حذف لالتقاء الساكنين غَزْوَنْ

4- ضبط التنوين غَزْوًى

[غَزْوًى]

و أمّا المثال الرابع الذي يورده ابن جنّي فهو بناء من "غَزَوْتُ" الناقص مثالا على شاكلة "سِبَطْر" (الطويل) الرباعيّ الصحيح أيضا. ممّا يعطي "غِزَوٌّ". و هذا المثال، كما نلاحظ، لا تقلب فيه لا الواو الأولى و لا الواو الثانية، لأنّ الأولى تصحّ بالإدغام، و ذلك من نحو ما نجده في "قَوَّلَ" و "بَيَّعَ،" و لأنّ الثانية جاءت متحرّكة، و لكنّها غير مسبوقة بفتحة.

و أمّا المثال الخامس و الأخير فهو بناء من "غَزَوْتُ" دائما على شاكلة "جَحْمَرِش" الخماسيّ، فنقول "غَزْوَاوٌ"، و ذلك أنّ الأصل في هذه الصيغة الأخيرة "غَزْوَووٌ" بتكرير الواو مرّتين. جاءت الواو الأولى متحرّكة لكن ما قبلها ساكن. و جاءت الواو الثانية متحرّكة و ما قبلها فتحة. و جاءت الواو الثالثة متحرّكة، و لكن ما قبلها كسرة . و ذلك ممّا يسوّغ تغيير الواو الثانية، أي الوسطى بالقلب، لتحرّكها و انفتاح ما قبلها، و تصحّ الواو الأخيرة، لأنّ الألف قبلها ليست زائدة، و إنّما هي في الأصل واو. و لا تعلّ الواو الأخيرة أيضا،

لتفادي إعلالين في الكلمة الواحدة، على ما يذكر علماء الصّرف، و ذلك من نحو ما نجده في أمثلة من قبيل "هَوًى" و "نَوًى" . فبرغم من إمكانيّة تطبيق قاعدة قلب حرف العلّة ألفا مرّتين متلازمتين، إلاّ أنّ الحقيقة تملي تطبيقها مرّة واحدة ، و إن لم يراع هذا في اللفيف المقرون في صيغة الأمر لأنّ الأمر من المضارع. و اللفيف المقرون في المضارع يطبّق على فائه ما يطبّق على المثال الواوي، و يطبّق على لامه ما يطبّق على الناقص. و أمّا الواو الأولى فتصحّ بدورها لتحرّكها و سكون ما قبلها. من نحو ما نجده في "غَزْوٌ" و "ظَبْيٌ" و "رَمْيٌ". و بالنظر إلى كلّ هذا فإنّ مثال /غَزْوَوِوُنْ/ يتمّ تغييره تبعا للإجراءات التالية :

/غَزْوَوِوُنْ/

1- الإيهان غَزْوَوْوُنْ

2- قلب حرف العلّة ألفا غَزْوَاْوُنْ

3- الإشباع غَزْوَاوُنْ

4- ضبط التنوين غَزْوَاوٌ

[غَزْوَاوٌ]

هذا فيما يتعلّق بالمعتلّ فيما أورده ابن جنّي، و هو أبسط من الكثير من الأمثلة التي أوردها بعض النحاة الآخرين من ضمنهم سيبويه، و ابن يعيش، و ابن جنّي نفسه في كتابه **المنصف**.[1] و ذلك من نحو بناء من "طَوَيْتُ" على مثال "عُصْفُور" ، أو بناء من "وَأْي" على مثال

---

[1]- ابن جني: **المنصف**. ج. 3 ص 97 و ما بعدها.

"اِغْدَوْدَنَ" أو بناء مثال من "أَوَى" على شاكلة "عَنْكَبُوت". و هذا ممّا يجعلنا لا نأخذ بعين الاعتبار الإعلال وحده، و إنّما البدل، و تخفيف الهمزة، و غيرهما. و كلّ هذه الأمثلة باختلاف أنواعها هي بحاجة إلى تمثّل كلّ مسائل التصريف، و اِستحضار كلّ التغييرات المحتملة، و تطبيق مجمل القواعد التي سبق أن تعرّضنا لها في غضون هذا البحث. و كلّ هذا، و لا يخفى، خاضع لما يتطلّبه القياس.

قائمة المصادر و المراجع

1- المصادر:

* ابن جنّي (أبو الفتح عثمان): **التصريف الملوكيّ**، تحقيق د.ديزيرة سقّال، دار الفكر العربي، بيروت 1998.

* ابن جنّي (أبو الفتح عثمان): **سرّ صناعة الإعراب**، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق 1985 .

* ابن يعيش (موفّق الدين): **شرح الملوكيّ في التصريف**، تحقيق د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربيّة، حلب .1973

2- المراجع:

أ- بالعربية:

* الأستراباذي (رضيّ الدين): **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق محمّد نور الحسن و محمّد الزفراف و محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة، بيروت 1982.

* الأنباري (أبو البركات كمال الدين): **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين و الكوفيّين**، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة صيدا، بيروت 2006.

* ابن جني (أبو الفتح): **الخصائص**، تحقيق محمّد عليّ النجّار، ط.2، دار الهدى للطباعة و النشر، بيروت (بدون تاريخ).

* ابن جني (أبو الفتح): **المنصف** (شرح لكتاب التصريف لأبي عثمان المازنيّ)، تحقيق ابراهيم مصطفى و عبد الله أمين، مكتبة مصطفى البابليّ الحلبيّ، مصر 1954.

* الزجّاجيّ (أبو القاسم عبد الرحمان): **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق د. مازن المبارك، ط 5، دار النفائس، بيروت 1986 .

* ابن السرّاج (أبو بكر): **الأصول في النحو**، تحقيق د. عبد الحسين الفتليّ، مؤسسة الرسالة، بيروت 1985 .

* السغروشنيّ (إدريس): **مدخل للصّوّاتة التوليديّة**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء 1987 .

* سيبويه (أبو بشر عمرو): **الكتاب**، تحقيق عبد السلام محمّد هارون، ط.2، الهيأة المصرية العامّة للكتاب، القاهرة 1977 .

* السيوطيّ (جلال الدين): **المزهر في علوم اللغة و أنواعها**، تعليق محمّد أحمد جاد المولى بك و محمّد أبو الفضل إبراهيم و عليّ محمّد البجاويّ، المكتبة العصريّة، صيدا بيروت 1987 .

* السيوطيّ (جلال الدين): **كتاب الاقتراح في علم أصول النحو**، تحقيق د. أحمد سليم الحمصيّ و د.محمّد أحمد قاسم، جروس برس، طرابلس 1988.

* الـسيوطيّ (جـلال الـدين): **بغيـة الوعـاة في طبقـات اللّغـويّين و النحاة**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العـصريّة، صـيدا بيروت (بدون تاريخ).

* الصّبان (محمّد): **حاشية الصبّان على شرح الأشمونيّ لألفيـة ابـن مالك**، المطبعة الأزهريّة المصرية، القاهرة 1305هـ.

* عبد الواحد (عبدالحميد): "قلب الواو ياء" ضمن **مفترق الكلمات**، إشراف صـالح المـاجري، كليّـة الآداب و العلـوم الإنـسانيّة بـسوسة، و مخبر المعالجة و القواميس و الإعلامية، باريس XIII ، 2007 .

* عبد الواحد (عبدالحميد): **الكلمة غـي الـتراث اللّـسانيّ العربـيّ**، مكتبة علاء الدين، صفاقس . تونس 2004.

* عبد الواحد (عبدالحميد): "من مسائل الاطراد و الشذوذ: الإدغام"، **دراسات لسانيّة**، العدد، 5 تونس 2003.

* عبد الواحد (عبدالحميـد): "قلـب حـرف العلّـة ألـف"، **بحـوث جامعيّة**، مجلّة كليّة الآداب و العلـوم الإنـسانيّة، العـدد2 صـفاقس جانفي 2002.

* عبـد الواحـد (عبدالحميـد): **بنيـة الفعـل. قـراءة في التـصريف العربيّ**، كليّة الآداب و العلوم الإنسانيّة، صفاقس تونس 1996 .

* ابن عصفور الإشبيليّ (أبو الحسن): **المتع في التـصريف**، تحقيـق د.فخر الدين قباوة، ط3 دار الآفاق الجديدة، بيروت 1978 .

* ابن عقيل (بهاء الدين): **شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك**، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة للطباعة و النشر، بيروت 1988 .

* الفارسيّ (أبو عليّ): **التكملة للإيضاح العضديّ**، تحقيق د. حسن شادلي فرهود، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر 1984 .

* ابن منظور (عبد اللّه) **لسان العرب**، دار الجيل و دار لسان العرب، بيروت 1988.

* المهيري (عبد القادر): **من الكلمة إلى الجملة بحث في منهج النحاة**، مؤسسات عبد الكريم بن عبد اللّه للنشر و التوزيع، تونس 1998 .

ـ ابن هشام الأنصاريّ (جمال الدين): **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، صيدا بيروت (بدون تاريخ).

* ابن هشام الأنصاريّ (جمال الدين): **مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق د. مازن المبارك، و محمّد عليّ حمد اللّه، مراجعة سعيد الأفغانيّ، دار الفكر، ط 6 بيروت 1985.

* ابن يعيش (موفّق الدين): **شرح المفصّل للزمخشريّ**، دار صادر، بيروت (بدون تاريخ).

ب- باللّسان الأجنبي:

- BIBEAU, Gilles : Introduction à la phonologie générative du français. Ed, Didier, Montréal, Paris, Bruxelles 1975.
- BOHAS, Georges : Contribution des grammairiens arabes en morphologie et en phonologie, d'après des grammairiens arabes « tardifs ». Thèse de Doctorat, Paris III, 1979.
- CHOMSKY, N. et HALLE, M. (1968) :Principes de phonologie générative, traduction Encrevé, P. Ed. Seuil, Paris 1973.
- DELL, François : Les règles et les sons : Introduction à la phonologie générative, Coll. Savoir, Hermann, Paris 1973.
- KOULOUGHLI, Djammel Eddine: Le résumé de la grammaire arabe par Zamak**ŝarī** , ENS Editions, Paris 2007.

فهرس الاصطلاحات

حسب الحروف الأصول

- أ -

أصل / أصول: 5، 26، 33، 44، 47، 48، 49، 56، 57، 70، 79، 82، 83، 96، 99، 116، 203، 231، 254، 256، 266، 272، 277، 279، 282، 286، 287، 289، 290، 292، 296

أصل الباب: 242

أصول التصريف: 9

الأصول الافتراضيّة: .....14، 63

أصل مفترض: 38

- ب -

البدل: 20، 25، 35، 36، 38، 39، 40، 49، 67، 103، 105، 106، 107، 108، 110، 121، 122، 123، 129، 131، 135، 140، 142، 143، 144، 146، 147، 149، 163، 164، 171، 174، 177، 181

البناء: 285، 287، 289، 290، 291، 294، 295

البناء (علامة): ..... 26، 36

البناء للمجهول: ..... 28، 29، 229، 230، 274

البناء للمعلوم: .....26، 29، 230

بنية الفعل: ..... 27، 28، 29، 30

بنية الكلمة: ..... 21، 23، 48، 68، 143

أبنية: .....35 ، 87

أبنية الأفعال: .....30، 37

أبنية الكلمات: 39

أبنية المزيد: 30

- ت-

اتباع: .....66، 248، 255

- ث -

ثقل: ..111، 186، 190، 193، 246، 251، 265

- ج -

تجانس صوتيّ:..... 157، 174، 176

مجانسة صوتيّة: 271

- ح -

حذف: 20، 25، 36، 38، 40، 52، 103، 104، 121، 142، 170، 183، 185، 186، 210، 233، 234، 261، 265

حذف إعلاليّ: 192

حذف إلزاميّ: .....189،190

حذف عارض: 191

حذف غير قياسيّ: 199

حذف غير لازم: 196

حذف لازم: .....186،190

حروف أصول: 19، 20، 21، 22، 23، 26، 30، 31، 33، 35 ، 39، 48، 49، 50، 51، 52، 55، 58، 60، 62، 72، 74، 75، 76، 80، 100، 103، 228، 285، 286، 289، 294

حروف زائدة: 286

حروف الزيادة: 24، 26، 41، 42، 44، 45،

49، 50، 55، 56، 57، 59، 60، 61، 81،
99، 100، 105
حروف المدّ و اللّين: 16، 23، 24، 42، 44،
45، 61، 100، 106، 146، 170 192 253
تحريف: .....20، 23، 25، 37،
38
تحويل: .....20، 40، 234

- خ -

تخصيص العلل: 118
خفّة / تخفيف: 40، 120، 121، 122، 134،
140، 159، 170، 236، 237، 246
التخفيف و الاتّباع: .....247،
251

- د -

إدغام: 20، 36، 38، 40، 77، 103، 104،
164، 167، 239، 240، 242، 245، 283،
290
الإدغام الأصغر: 241
الإدغام الأكبر: 241
إدغام الحرفين المثلين: 241
إدغام الحرفين المتقاربين: 245
الإدغام الحقيقيّ: 241

- ز -

زيادة: 20، 23، 24، 25، 29، 30، 33، 36،
38، 39، 44، 45، 57، 58، 59، 60، 62،
64، 65، 66، 67، 69، 70، 73، 74، 76،
77، 78، 79، 80، 81، 83، 84، 85، 86،
94،95، 96، 98، 100، 101
زيادة حرف: .....20، 23، 30
زيادة طارئة: 24
زيادة في المعنى: 24
زيادة مقوليّة: .....83، 85،
101

- س -

(التقاء) الساكنين: 90، 115، 117، 146، 149،
184، 185، 190، 193، 194، 229، 232،
242 ،247،248
سماع: .....28، 30، 31
60
سمع: 158

- ش -

اشتقاق: 5، 22، 23، 31، 36، 37، 55،38،
56،57،60، 73، 74، 75، 79، 80، 81،
86، 87، 94، 100، 103، 135

- ص -

تصريف: 5، 9، 10، 19، 20، 21، 22، 23،
25، 26، 28، 29، 30، 31، 35، 36، 37،
38، 39، 40، 55، 63، 103، 286، 287،
289
صوتميّة: 37
صورة مفترضة: .....103، 104، 202
صورة منجزة: 103
صيغ: .....39، 84، 166
صياغم: 99
صيغميّة: 37
صيغة مجرّدة: 38
صيغة محققة: 103
صيغة مفترضة (أو افتراضيّة): 7، 14، 49،
114، 233، 254
صيغة الكلمة: 23
صيغة منجزة: .....7، 14، 104، 114،
175
صيغة متولدة: .....26،27

- ظ -

ظواهر تعامليّة: 103
ظواهر صوتميّة: 158

- ع -

إعراب: .....36، 89، 126،
152
إعلال: 25، 40، 52، 96، 121، 227، 229،

230، 237، 268، 284، 293، 297، 298
استعمال: 20، 30، 35، 59، 62، 101، 170، 186، 198، 200، 204، 222، 223، 283
معنى:36، 37، 38، 58، 116، 117، 119، 196، 214
المعنى الأصليّ: .....30، 35، 49
المعنى المشترك: 31
المعنى الاشتقاقيّ: 62
معنى التصريف: 35
المعنى الطارئ: 23، 25، 30، 34، 35، 49، 99، 101
المعنى العامّ المشترك:.....35
المعاني النحويّة: .....70، 101
العوض: .....85، 106، 206

- غ -

تغيير / تغييرات: 20، 29، 30، 36، 38، 40، 46، 52، 121، 130، 142، 157، 158، 166، 170، 203، 210، 211، 211، 212، 230، 236، 243، 248، 249، 262، 273، 279، 283، 284، 295، 298
التغيير بحركة أو سكون:20، 36، 38، 40، 225، 226، 240، 243
التغييرات الصوتيّة أو الصوتميّة: 13، 38، 52، 104، 131، 153، 158، 253
التغييرات الطارئة: ..... 15، 40، 211، 286
التغييرات المفترضة: 39

- ق -

القلب: .....39، 49، 106، 111، 131، 163، 170
مقولات نحويّة: .....68، 69، 70، 78، 86
القياس: 5، 38، 60، 79، 80، 94، 286.
287، 298

- ك -

كتابة صوتيّة: 15
المتكلّم المستمع: .....20، 21، 62

- ل -

لبس: .....109، 110، 115، 119، 245
إلحاق: 25، 64، 65، 101، 242، 259، 289، 295

- ن -

النسبة: .....71، 152، 275
النظريّة التوليديّة التحويليّة: 13
النظريّة الصرفيّة العربيّة: 14
نحو: .....11، 36، 37
النقل: 25، 40، 104، 185، 226، 229، 231، 232، 235، 237، 243، 250، 251

- و -

الوزن / الميزان: 49، 50، 51، 52، 53، 68، 101
الوصل: .....66، 90، 191، 204
توافق صوتيّ: .....68، 101
الوقف: 66، 90، 91، 92، 93، 125، 126، 127، 145، 173، 181، 184، 190 191، 203، 204، 218، 251
الإيهان: 113، 114، 191، 216، 294

فهرس الأعلام*

– أ –

الأخفش الأوسط (أبو الحسن): 203، 207، 208، 269، 277

الأستراباذي (رضي الدين): 34، 106، 107، 126، 186، 231

امرؤ القيس: .....168، 171، 247

الإصبهاني: 86

الأصمعي: 86

ابن الأعرابي: ..... 101، 203، 269، 282

الأعرابي: (أبو مهدية)..... 209

الأعشى (أبو بصير): ....61، 97، 125، 127، 219

الأنصتري (أبو زيد):.....169

– ب –

ابن بادال (عليّ):..... 207

البارقي (سراقة): 197

– ت –

التبريزيّ:..... 107

– ث –

ثعلب: 86

الثمانينيّ (عمر بن ثابت): 12

الرّياشيّ: 86

– ز –

* لقد تغاضينا عن ذكر ابن جنّي و ابن يعيش في هذا الفهرس و ذلك لكثرة تواتر اسميهما إذ لا تكاد تخلو صفحة من ذكر أحدهما أو منهما جميعا.

ابن زبان (أنيف): 262
الزجّاج: .....155، 230
الزجاجيّ: 39
الزمخشريّ (جار الله): 107

– س –

السّجستاني (أبو حاتم): ..... 86، 269
ابن السرّاج (محمد بن السرّي): ..... 39، 155
سقّال (ديزيرة): .....10، 16
سيبويه (عمرو): 14، 39، 48، 65، 75، 91، 96، 99، 101، 142، 161، 162، 169، 196، 198، 201، 208، 216، 269، 277، 297
السّيرافيّ: 39
السّيوطيّ (جلال الدين): 108

– ش –

ابن الشجريّ: (هبة الله): 12
شومسكي (نعام): 14

– ط –

ابن أبي طالب (علي): 197
طرفة: 160

– ع –

ابن عبد الرحمان (معروف): 141
عبد الواحد (عبد الحميد): 110، 114، 119، 120، 153، 191، 244، 256، 263، 265، 267، 270
العجّاج (رؤبي): ..... 219، 220
ابن عصفور (أبو الحسن): 55، 163، 164، 167، 168، 169، 187، 195، 227، 231، 232، 234، 245، 272
ابن عقيل (بهاء الدين) : ..... 227، 284
ابن علاقة (علقمة): 61
215، 217، 266
هالّي (موريس): 14
الواسطيّ (القاسم بن قاسم): 12

فهرس الموضوعات

إهداء 3

تصدير 5

قائمة الرموز 7

المقدّمة 9

الفصل الأوّل: في القول على معنى التصريف 19

الفصل الثاني: القول على حروف الزيادة 41

الفصل الثالث: الأصل و الزائد 47

1 – زيادة الألف و الياء و الواو 60

2- الألف ولمواضع زيادتها 63

3- الواو و مواضع زيادتها 67

4- الياء و مواضع زيادتها 69

5- الهمزة و مواضع زيادتها 72

6- الميم و مواضع زيادتها 75

7- زيادة التاء و النون 79

7-1 زيادة النون 82

7-2 زيادة التاء 88

8- زيادة الهاء 91

9- زيادة السين 95

10- زيادة اللام 97

الفصل الرابع: البدل 103

1- بدل الألف 108

1-1 بدل (أو قلب) الألف من الياء و الواو 110

1-2 بدل الألف من الهمزة 120

1- 3 بدل الألف من النون 125

2- بدل الياء 128

2-1 بدل الياء من الألف 130

2-2 بدل الياء من الواو 132

2-3 بدل الياء من الهمزة 134

2-4 بدل الياء من الراء و النون و الباء 134

3- بدل الواو 135

3-1 بدل الواو من الألف 136

3-2 بدل الواو من الياء 138

3-3 بدل الواو من الهمزة 140

4- بدل الهمزة 141

4-1 بدل الهمزة من الألف 141

4-2 بدل الهمزة من الواو 145

4-3 بدل الهمزة من الواو و الياء 147

4-4 بدل الهمزة من الهاء 149

5- بدل النون 152

6- بدل الميم 155
6-1 بدل الميم من النون 156
6-2 بدل الميم من الواو 158
7- بدل التاء 160
7-1 بدل التاء من الواو 161
7-2 بدل التاء من الياء 164
8- بدل الهاء 168
8-1 بدل الهاء من الهمزة 170
8-2 بدل الهاء من الواو 171
8-3 بدل الهاء من الياء 172
8-4 بدل الهاء من الألف 172
9- بدل الطاء 173
10- بدل الدال 176
11- بدل الجيم 179

الفصل الخامس: الحذف 183

1- الحذف اللازم 186

2- الحذف غير اللازم 196

2-1 حذف الهمزة 196

2-2 حذف الألف 203

2-3 حذف الواو 205

2-4 حذف الياء 207

2-5 حذف الهاء 209

2-6 حذف النون 213

2-7 حذف الباء 216

2-8 حذف الحاء 218

2-9 حذف الخاء 219

2-10 حذف الفاء 220

2-11 حذف الطاء 222

الفصل السادس: التغيير بالحركة و السكون 225

الحالة الأولى 226

الحالة الثانية 229

الحالة الثالثة 231

الحالة الرابعة 234

الفصل السابع: الإدغام 239

1- إدغام الحرفين المثلين 241

2- إدغام الحرفين المتقاربين 245

الفصل الثامن: في التخفيف و الاتّباع 247

الفصل التاسع: عقود و قوانين ينتفع بها في التصريف 253

عقد أوّل 253

عقد ثان 256

عقد ثالث 258
عقد رابع 261
عقد خامس 268
عقد سادس 272
عقد سابع 276
عقد ثامن 279
عقد تاسع 281
الفصل العاشر: البناء و الغرض فيه 285
1- البناء من الصحيح 288
2- البناء من المعتلّ 292
قائمة المصادر و المراجع 299
فهرس الاصطلاحات 304
فهرس الأعلام 307
فهرس الموضوعات 309